



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية العلوم الإسلامية
قسم الحديث وعلومه

مرويات الإمام يزيد بن هارون المَعْلَة في كتاب العلل
للترمذي وعلل ابن أبي حاتم (دراسة نقدية)

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية في جامعة الأنبار، وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير – تخصص حديث نبوي

من الطالبة

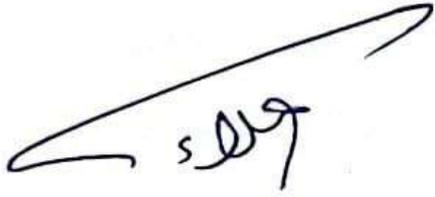
أسيل حسن علي مهدي الكبيسي

بإشراف

أ.م.د. علاء كامل عبد الرزاق العاني

إدارة المشرف

أشهد إن إعداد رسالة الماجستير الموسومة بـ(مرويات الإمام يزيد بن هارون المعللة في كتاب العلل للترمذي وعلل ابن أبي حاتم (دراسة نقدية)، المقدمة من قبل الطالبة (أسيل حسن علي الكبيسي)، قد جرى تحت إشرافي في قسم الحديث وعلومه للدراسات العليا- كلية العلوم الإسلامية في جامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير - تخصص حديث نبوي.



التوقيع:

المشرف: أ.م.د. علاء كامل عبد الرزاق

التاريخ: ٢٠٢٣ / /

توصية رئيس القسم.

وبناء على التوصيات المتوافرة، أُرشح هذه الرسالة للمناقشة.



توقيع رئيس القسم:

أ.م.د. خلدون نوري إسماعيل

رئيس قسم الحديث وعلومه

التاريخ: ٢٠٢٣ / /

إقرار المقبول للعلوم

أشهد إني قد قرأت هذه الرسالة الموسومة بـ (مرويات الإمام يزيد بن هارون المعلّة في كتاب العلل للترمذي وعلل ابن أبي حاتم (دراسة نقدية)، المقدّمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية بجامعة الأنبار وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الحديث النبوي من طالبة الماجستير (أسيل حسن علي مهدي) ووجدتهاصالحة من الناحية اللغوية.



التوقيع:

الاسم: أ.م.د. عامر عبدالعزيز خليل

الجامعة: الأنبار

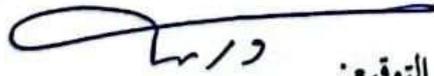
الكلية: العلوم الإسلامية

التاريخ: / / ٢٠٢٣م

إقرار المقوم العلمي (أ)

أشهد إني قد قرأت هذه الرسالة الموسومة بـ(مرويات الإمام يزيد بن هارون المعلتة في كتاب العلل للترمذي وعلل ابن أبي حاتم (دراسة نقدية)، المقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية بجامعة الأنبار وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الحديث النبوي من طالبة الماجستير (أسيل حسن علي الكبيسي) ووجدتها صالحة من الناحية العلمية.

كما أتعهد بمراعاة الدقة في التقويم، وعدم الاكتفاء ببحث الإطار العام للرسالة ومنهج البحث العلمي والعمل على ضمان السلامة الفكرية، وعدم هدم النسيج الوطني واللحمة الوطنية، والطلب من مقدم الرسالة حذف الفقرات والعبارات المسيئة لها، وبخلاف ذلك أتحمل التبعات القانونية كافة ولأجله وقعت.


التوقيع:

الاسم: أ.م.د. محمد عبدالكريم عبدالرحمن

الجامعة: جامعة الفلوجة

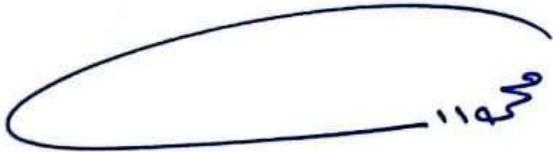
الكلية: العلوم الإسلامية

التاريخ: / / ٢٠٢٣ م

إقرار المقوم العلمي (أ)

أشهد إني قد قرأت هذه الرسالة الموسومة ب(مرويات الإمام يزيد بن هارون المعلة في كتاب العلل للترمذي وعلل ابن أبي حاتم (دراسة نقدية)، المقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية بجامعة الأنبار وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الحديث النبوي من طالبة الماجستير (أسيل حسن علي الكبيسي) ووجدتها صالحة من الناحية العلمية.

كما أتعهد بمراعاة الدقة في التقويم، وعدم الاكتفاء ببحث الإطار العام للرسالة ومنهج البحث العلمي والعمل على ضمان السلامة الفكرية، وعدم هدم النسيج الوطني واللحمة الوطنية، والطلب من مقدم الرسالة حذف الفقرات والعبارات المسيئة لها، وبخلاف ذلك أتحمّل التبعات القانونية كافة ولأجله وقعت.

التوقيع: 

الاسم: أ.د. محمود حميد مجبل

الجامعة: جامعة الأنبار

الكلية: العلوم الانسانية

التاريخ: / / ٢٠٢٣م

اقرار لجنة المناقشة

نحن اعضاء لجنة المناقشة، نشهد باننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة ب (مرويات الإمام يزيد بن هارون المعلة في كتاب العلل للترمذي وعلل الحديث لابن أبي حاتم (دراسة نقدية)، المقدمة من قبل الطالبة أسيل حسن علي الكبيسي، وقد ناقشنا الطالبة في محتواها، ونرى انها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في الحديث وعلومه بتقدير ()

اسماء اعضاء لجنة المناقشة

التوقيع:

أ.د. ثامر عبدالله داود

عضواً

٢٠٢٣/ /

التوقيع:

أ.د. إسماعيل خليل محمد

رئيساً

٢٠٢٣/ /

التوقيع:

أ.م.د. علاء كامل عبدالرزاق

عضواً ومشرفاً

٢٠٢٣/ /

التوقيع:

أ.م.د. ليث هاشم حمزة

عضواً

٢٠٢٣/ /

مصادقة مجلس الكلية

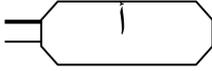
صادق مجلس كلية العلوم الاسلامية / جامعة الانبار على قرار لجنة المناقشة.

التوقيع:

د. احمد عبيد جاسم

عميد كلية العلوم الاسلامية

التاريخ / / ٢٠٢٣



بسم الله الرحمن الرحيم

"وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ"

[هود: ٨٨]

الإهداء

إلى قرة العيون... وإمام المتقين... وسيد المرسلين... رسول رب العالمين... محمد
(صلى الله عليه وسلم)

إلى من علماني العطاء دون انتظار... إلى معنى الحب والتفاني والحنان.. إلى من أحيا
ببركة دعائهما ورضاهما عني... والذي الحبيين _ حفظهما الله ورعاهما _ ورزقني برهما الذي
هو رأس مالي.

إلى من يدعمني من كل النواحي المعنوية والمادية ويسعى جاهداً كي يوفر لي كل ما
أحتاج والذي كان حريصاً كل الحرص على رؤية ثمار هذه الرسالة، زوجي ورفيق دربي ومهجة
قلبي وسندي بعد الله سبحانه وتعالى، ولا أملك لك إلا الدعاء الخالص، غفر الله لي ولك
وحفظك الله من كل سوء، وثبت الله على الحق والهدى خطاك.

إلى أنسي وسعدي... وجنتي في دنيائي.. أخواني وأخواتي، كنتم لي خير عونٍ في
ظروف كثيرة مررت بها، أسأل الله لكم الخير كله والتوفيق والسداد.

وإلى كل من كان عوناً لي في إتمام هذا البحث، حتى لو كان في دعائهم لي بظهر
الغيب.. حفظكم الله ورعاكم

أختم اهدايي هذا بالشكر لصديقاتي الصدوقات، وخاصةً (إيمان) التي كانت ولا زالت
مخرجي الصادق من أي مشكلة أواجهها، وقامت بمساعدتي على مواجهة تحديات الحياة،
فلم تكن مجرد صديقة بل كانت أقرب إلى قلبي، وفقك الله لكل ما يحب ويرضى وأدامك الله
لي.

إليهم جميعاً... أهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر والعرفان

فالشكر لله أولاً وآخرأً، وظاهراً وباطناً على نعمه العظيمة عليّ، التي لا تعد ولا تحصى وأعظمها نعمة الهداية لهذا الدين القويم .

والحمد لله عز وجل على ما مَنَّ به عليّ من إتمام هذه الرسالة، فكل ذلك بعونه وتوفيقه، ثم أتوجه بالشكر إلى عمادة كلية العلوم الإسلامية، وعلى رأسها العميد الأستاذ الدكتور أحمد عبيد جاسم الكربولي، وإلى قسم الحديث وعلومه متمثلة برئاسة القسم والكادر التدريسي الذين كانوا خير عون لي ولزملائي الطلبة. فجزاكم الله خير الجزاء.

وأخص بالشكر أستاذي الفاضل : الأستاذ المساعد الدكتور / علاء كامل عبد الرزاق العاني، المشرف على هذه الرسالة، فكان لي خير ناصح ومعين بملاحظاته السديدة المباركة، فلقد كان خلقه رفيعاً وعلمه واسعاً ورأيه صائباً وتوجيهاته سديدة، فجزاه الله عن ذلك كله خير وسدد خطاه.

ولابد لي من تقديم جزيل الشكر والثناء إلى مشايخي، وأساتذتي، ولمن علمني، ولكل من أسدى إليّ معروفاً. جزاكم الله خيراً وحفظكم الله لنا وللدين ذخراً.

والشكر موصول إلى أساتذتي في التقويم، والمناقشة، الذين سيتفضلون عليّ بإقالة عثراتي؛ بتوجيهاتهم، وإرشاداتهم السديدة، حفظهم ربي، ورضي عنهم..... لا أدري ماذا أقول لهم جميعاً؟ فكل ما أقوله أعده تقصيراً لهذا أساتذتي الأفاضل، جزاكم الله عني خير الجزاء وأسبغته وأوفره وأوفاه.

الملخص:

تبين لي أن الإمام يزيد بن هارون أحد أئمة الإسلام الكبار الذي يعتمد على قوله في الجرح والتعديل ونقد الرجال، (وشيوخ أئمة الإسلام في ذلك الزمان كأحمد بن حنبل وابن المديني وابن أبي شيبة وغيرهم)^(١) وتبين له عدة روايات، وعليه مدار كثير من الأحاديث، وعنه أكثر التلاميذ، وهو من الأئمة الثقات، لعله تكمن في بعض أحاديثه بعض العلل الخفية، فأحببت أن أنبه على بعضها، وقد أهتمتُ بكتابين عظيمين من كتب الحديث التي اهتمت بهذا الجانب، في نقد الرواية وفي نقد الراوي وهما (كتاب العلل للترمذي وكتاب علل الحديث لابن أبي حاتم) فدعت الحاجة إلى دراسة علل أحاديثه، مما يترتب على هذه الدراسة من ترجيح وتصحيح وتضعيف مما يوقفني على جهود المحدثين في هذا الباب الكبير.

الكلمات المفتاحية :

—مرويات، يزيد بن هارون، المعلة، دراسة نقدية.

(١) - سير أعلام النبلاء - ط الرسالة : ٣٥٨/٩

فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
-	العنوان
أ	الآية القرآنية
ب	الإهداء
ت	الشكر والعرفان
ث	الملخص
١	المقدمة
٨	الفصل الأول: الدراسة النظرية
٨	المبحث الأول: العلة ومفهومها. وفيه خمسة مطالب:
٨	المطلب الأول: تعريف العلة
١٠	المطلب الثاني: أهمية علم العلل
١٢	المطلب الثالث: أسباب العلة
١٣	المطلب الرابع: أقسام العلة
١٥	المطلب الخامس: أهم المؤلفات فيه
١٨	المبحث الثاني: ترجمة يزيد بن هارون. وفيه ثلاثة مطالب:
١٨	المطلب الأول: الترجمة الذاتية. (سيرته)
٢١	المطلب الثاني: الترجمة المنقبية. (أقوال العلماء فيه)
٢٥	المطلب الثالث: الترجمة النقدية. (آثاره العلمية)
٢٧	المبحث الثالث: التعريف بالإمام الترمذي وكتابه العلل. وفيه:
٢٧	المطلب الأول: التعريف بالإمام الترمذي
٣٣	المطلب الثاني: التعريف بكتاب العلل الكبير
٣٥	المبحث الرابع: التعريف بالإمام ابن أبي حاتم وكتابه علل الحديث. وفيه:

٣٥	المطلب الأول: التعريف بالإمام ابن أبي حاتم
٤٢	المطلب الثاني: التعريف بكتاب علل الحديث.
٤٥	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية. (الأحاديث المعلّة) وفيه أربعة مباحث:
٤٦	المبحث الأول: الأحاديث المعلّة في العبادات
١٣١	المبحث الثاني: الأحاديث المعلّة في المعاملات
١٩٢	المبحث الثالث: الأحاديث المعلّة في تفسير القرآن الكريم
٢٢٥	المبحث الرابع: الأحاديث المعلّة في أمور أخرى
٢٩٤	الخاتمة
٢٩٥	أهم النتائج والتوصيات
٢٩٧	المصادر والمراجع
٣٣٩	فهرست أطراف الأحاديث

المقالة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب نوراً وهداية ووقاراً، غافر الذنب وقابل التوب، وصلاةً وسلاماً على المبعوث رحمة للعالمين محمد الصادق الأمين، بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة فكشف الله به الغمة، ورضوان الله عليه وعلى صحبه الكرام، ومن سار معهم وتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كلام الله وأحسن الهدي هدي محمد - صلى الله عليه وسلم - وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

فإن من مسالك العلم المهمة هي العناية بالأحاديث التي تعد أصولاً في بابها، ويستدل بها على الأحكام الشرعية، وذلك من خلال جمع طرقها، ودراسة أسانيدها، وتحرير ألفاظها، وبيان الصحيح منها والضعيف، ولهذا الأمر أهمية عند الترجيح بين الأقوال المتعارضة كما هو معلوم في بابها.

ولأهمية علم علل الحديث نجد بعض جهابذة العلماء يصرح بأن معرفته مقدمة عنده على مجرد الرواية. قال عبد الرحمن بن مهدي: (لئن أعرف علة حديث واحد عندي أحب إلي من أن أستفيد عشرة أحاديث ليس عندي) ^(١).

لذا لم يخض غمار هذا الفن إلا القلائل، قال ابن منده: (إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يدعي علم الحديث) ^(٢).

وتكمن أهمية الموضوع بجلالة الإمام يزيد بن هارون فهو شيخ الإسلام الإمام القدوة الحجة وشيخ أئمة الإسلام كما قال الإمام الذهبي في زمانه كأحمد بن حنبل وابن المديني وابن أبي

^(١) - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ١٩٢/٢ (١٥٧٧)

^(٢) - شرح علل الترمذي لابن رجب: ١٢٣/١

شبية وغيرهم^(١)، ومثله جدير بالبحث والدراسة والاهتمام، وعلى الإمام يزيد مدار كثير من الأحاديث وروى عنه أكثر التلاميذ فاتفقوا واختلفوا في بعض الروايات فدعت الحاجة إلى دراسة علل أحاديثه، مما يترتب على هذه الدراسة من ترجيح وتصحيح وتضعيف مما يوقفي على جهود المحدثين في هذا الباب الكبير.

وفي عصرنا لا زال الكلام بحمد الله في هذا العلم الجليل موصولاً وحبله ممدوداً والبحوث فيه مستورة.

أسأل الله - سبحانه وتعالى - أن يلهمني رشدي، ويعصمني من شر تحريف الكلم، أو الوقوع في الوهم، (وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)^(٢).

- أهمية البحث وبواعث اختياره:

أولاً: جلالة الإمام يزيد بن هارون فهو شيخ الإسلام الإمام القدوة الحجة وشيخ أئمة الإسلام، ومثله جدير بالبحث والدراسة والاهتمام .

ثانياً: على الإمام يزيد مدار كثير من الأحاديث وروى عنه الكثير من التلاميذ، وقد يتفقون أو يتختلفون في رواياتهم عنه، فدعت الحاجة إلى دراسة علل أحاديثه .

ثالثاً : ما ترتب على دراسة علل أحاديث الإمام يزيد بن هارون من ترجيح وتصحيح وتضعيف مما يوقفنا على جهود المحدثين في هذا الباب الكبير.

رابعاً: رغبتني في التعمق في علم العلل فهو من العلوم المحببة الي نظراً لفخامته ومنزلته بين علوم الحديث، وطمعاً مني في وضع بصمة ولو بشيء يسير في خدمة هذا العلم المبارك.

خامساً : كونه يعالج مشكلة قائمة في بعض الروايات المعلّة بالوقف او الوصل والإرسال وغير ذلك من العلل.

(١) - سير أعلام النبلاء - ط الرسالة : ٣٥٨/٩

(٢) - سورة هود، الآية ٨٨

سادساً: ان علم العلل له منزلة كبيرة في علوم الحديث فهو من أشرفها علوماً وأدقها مسلكاً وأقلها سالكاً.

سابعاً : إضافة بحث جديد إلى المكتبة الحديثية لعل طلاب العلم ينتفعون به.

وقد أردت أن أضرب في هذا العلم بسهم فكان اختياري لهذا البحث.

-مشكلة الدراسة أو البحث:

بعد البحث والاستقراء وجدت بأن ثمة أحاديث يرويها يزيد بن هارون رحمه الله عليه معلّة، والعلة فيها خفية بل شديدة الخفاء، فأردت أن أجمع هذه الأحاديث في هذه الرسالة، من كتابين (العلل الكبير للترمذي) و(علل الحديث لابن أبي حاتم) وأحرر مواضع العلة في الإسناد كانت أم في المتن، فالدراسة تسعى إلى بيان وتشخيص العلة وصاحبها، وممن كان الغلط، وما هو الصواب فيها.

-أهداف البحث:

- ١- إبراز مكانة علم العلل بين علوم الحديث الأخرى .
- ٢- بيان سبب وجود هذه العلة في مرويات يزيد بن هارون رغم حفظه ومعرفته بأنه إمام ثقة.
- ٣- بيان مكانة الإمام الترمذي وابن أبي حاتم ومعرفتهم بعلم العلل وبراعتهم فيه .
- ٤- بيان مكانة الإمام يزيد بن هارون الحديثية .
- ٥- معرفة ضعف كثير من الأحاديث السائرة بين الناس؛ لخفاء العلة .
- ٦- معرفة مناهج العلماء في التعليل والترجيح وقواعدهم في ذلك .

-الدراسات السابقة :

لم أقف بحسب اطلاعي على رسالة أو بحث تكلم عن علل مرويات الإمام يزيد بن هارون وخاصة في كتابي العلل الكبير للترمذي وكتاب علل الحديث لابن أبي حاتم، ولكن وجدت من تحدث عن الإمام يزيد بن هارون وتناولوا أحاديثه ودراستها دراسة تحليلية، وكذلك منهجه في الجرح والتعديل ومن هذه الرسائل:

١- بحث بعنوان/ منهج الإمام يزيد بن هارون الواسطي في الجرح والتعديل/ تصنيف: د. أحمد إدريس رشيد عودة/أستاذ الحديث الشريف وعلومه المساعد، الجامعة الإسلامية- غزة فلسطين، ود. ليلي محمد رجب اسليم/ أستاذ الحديث الشريف وعلومه المساعد، الجامعة الإسلامية- غزة فلسطين/ ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٢- وبحث بعنوان/ مرويات الإمام يزيد بن هارون في صحيح البخاري، دراسة تحليلية/ تصنيف: م.م عمر عبد المنعم خليل الهيتي/ أستاذ في جامعة الأنبار- كلية العلوم الإسلامية/ مجلة العلوم الإسلامية، العدد الثامن عشر/ ٢٠١٨م

-منهج البحث العام وخطواته:

إن المنهج العام الذي اتبعته هو المنهج الاستقرائي التام لجميع مرويات الإمام (يزيد بن هارون) المعللة في كتابي (العلل الكبير للترمذي) و(علل الحديث لابن أبي حاتم) وقد بلغت أربعة وثلاثين حديثاً. وقمت بترتيبها على الأبواب الفقهية، مقدمة الأحاديث في العبادات، ثم المعاملات، ثم الأحاديث في تفسير القرآن الكريم، ثم الأحاديث في أمور أخرى. وقمت بوضع الحديث في كل باب على تقديم أحاديث التي ذكرها الإمام الترمذي في كتابه، ثم بعدها أحاديث ابن أبي حاتم، بحسب أسبقيته بالوفاة.

-منهج دراسة الحديث المعلول:

١- وضعتُ ترجمة بذكر طرف الحديث أولاً؛ لكي يسهل على الباحث العثور على الحديث والاطلاع عليه.

٢- ذكرتُ الحديث كاملاً، سواء كان في كتاب العلل الكبير للترمذي أو في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم.

٣- قمت بتخريج أوجه المذكورة فقط في الحديث تخريجاً مفصلاً، ورتبتها على حسب وفيات المؤلفين على التسلسل.

٤- ثم ترجمت الرواة لكل الأوجه التي ذكرت واختصرتها من كتابي الكاشف للإمام الذهبي وتقريب التهذيب للإمام ابن حجر، ولم أُطل في ذكر حالهم إلا في الراوي المختلف فيه، كون رسالتي لا تختص بالتراجم وبيان حالهم على وجه التفصيل، وخشية الاطالة، وكذلك لم اترجم للصحابة -رضوان الله عليهم- لأن المعروف لا يعرف ولأنهم كلهم عدول، وإذا ورد أسم الراوي في أكثر من حديث فأني أقول (سبقت ترجمته) وأحيل إلى رقم الصفحة.

٥- دراسة الاختلاف الحاصل بين الأوجه وذكر أقوال الأئمة المتقدمين ثم المتأخرين في كل طريق ومناقشة أقوالهم، وسبب ضعف الحديث وسبب الترجيح كذلك، مع ذكر المتابعات لعل الحديث الضعيف يتقوى بها.

٦- خلاصة الدراسة لكل حديث وبيان العلة من أين أتت، وبيان هل الحديث ضعيف في جميع طرقه أم هناك وجه صحيح راجح من بين هذه الأوجه التي ذكرت.

٧- الحكم على الحديث وبيان درجته، وذكر أقوال الأئمة وخاصة المتقدمين في الحكم عليه.

-خطة البحث:

والخطة التي سرت عليها في هذا الرسالة تشمل:

١-المقدمة: وتشمل سبب اختياري للموضوع، ومشكلة الدراسة أو البحث، وأهمية البحث وبواعث اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث العام وخطواته، ثم منهج دراسة الحديث المعلول، وخطة البحث.

وتناولت في الفصل الأول: الدراسة النظرية. ويتضمن:

المبحث الأول: العلة ومفهومها. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العلة.

المطلب الثاني: أهمية علم العلل.

المطلب الثالث: أسباب العلة.

المطلب الرابع: أقسام العلة.

المطلب الخامس: أهم المؤلفات فيه.

المبحث الثاني: ترجمة يزيد بن هارون. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الترجمة الذاتية. (سيرته)

المطلب الثاني: الترجمة المنقبية. (أقوال العلماء فيه)

المطلب الثالث: الترجمة النقدية. (آثاره العلمية).

المبحث الثالث: التعريف بالإمام الترمذي وكتابه العلل. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالإمام الترمذي.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب العلل الكبير.

المبحث الرابع: التعريف بالإمام ابن أبي حاتم وكتابه علل الحديث. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالإمام ابن أبي حاتم.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب علل الحديث.

وأما الفصل الثاني فكان حول الدراسة التطبيقية وهي: (الأحاديث المعلة). وفيه أربعة
مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث المعلة في العبادات.

المبحث الثاني: الأحاديث المعلة في المعاملات.

المبحث الثالث: الأحاديث المعلة في تفسير القرآن الكريم.

المبحث الرابع: الأحاديث المعلة في أمور أخرى.

- ثم بعد ذلك ختمت الرسالة بخاتمة ذكرت فيها خلاصة عملي في هذه الرسالة.

- وبعدها ذكرت أهم النتائج والتوصيات.

- ثم ذكرت المصادر والمراجع.

الفصل الأول: الدراسة النظرية

المبحث الأول : العلة ومفهومها: وفيه

المطلب الأول : تعريف العلة لغة واصطلاحاً:

العلة في اللغة :

قال ابن فارس: عَلَّ: العين واللام أصول ثلاثة صحيحة:

أحدها : تكرر أو تكرير، والآخر: عائق يعوق، والثالث: ضعف في الشيء.

فالأول: العلل، وهي الشربة الثانية، والأصل الآخر : العائق يعوق، قال الخليل: (العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه)^(١) والأصل الثالث : العلة : المرض، وصاحبها معتل^(٢).

واسم المفعول من أعل «مُعَل»، واستعمل المحدثون في كلامهم لفظة معلول، قال العراقي: والتعبير بالمعلول موجود في كلام كثير من أهل الحديث في كلام الترمذي في جامعه، وفي كلام الدارقطني، وأبي أحمد بن عدي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي يعلى الخليلي، ورواه الحاكم في التاريخ، وفي علوم الحديث عن البخاري^(٣). واستعمال البخاري نقله الترمذي في العلل الكبير عن البخاري^(٤).

غير أن كثيراً من أهل اللغة، وبعض المحدثين انتقدوا هذا الاستعمال، قال ابن الصلاح: (ويسميه أهل الحديث المعلول، وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: العلة والمعلول مردول عند أهل العربية واللغة)^(٥).

(١) - ينظر: العين للخليل بن إبراهيم الفراهيدي: ١٨٨/١

(٢) - ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٤/١٢-١٤.

(٣) - التقييد والإيضاح: ص ١١٧.

(٤) - العلل الكبير للترمذي: ص ٢٠٦.

(٥) - معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح- ت نورالدين عتر : ص ٨٩.

وقال الفيومي: والعلة: المرض الشاغل، والجمع علل مثل سدره وسدر، وأعله الله فهو معلول قيل: من النوادر التي جاءت على غير قياس وليس كذلك، فإنه من تداخل اللغتين، والأصل أعله الله فعل فهو معلول^(١).

العلة اصطلاحاً:

قال ابن الصلاح عن علل الحديث: وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه. فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر^(٢).

وقال النووي: العلة عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه، ويتطرق إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهراً^(٣).

وقال زين الدين عبدالرحيم العراقي: العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة، طرأت على الحديث، فأثرت فيه، أي: قدحت في صحته^(٤).

وقال ابن حجر فيما نقله عنه البقاعي في تعريف المعلول: هو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح^(٥).

وبعدما ناقش البقاعي تعريف ابن حجر اختار تعريفاً فقال: هو خبر ظاهره السلامة اطلع فيه على قادح^(٦).

(١) - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ٢ / ٤٢٦ مادة (عل).

(٢) - معرفة انواع علوم الحديث لابن الصلاح - ت نور الدين عتر: ص ٩٠.

(٣) - التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث - للنووي: ص ٤٤.

(٤) - شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي: ١ / ٢٧٤.

(٥) - ينظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبقاعي: ١ / ٥٠١.

(٦) - المرجع السابق والصفحة نفسها.

والذي أرجحه هو تعريف ابن حجر كونه جامعاً مانعاً، فاستخدم لفظ "التفتيش" أكد على صعوبة الوصول إلى العلل، بخلاف ما ذهب إليه البقاعي، أما تعريف ابن الصلاح والنووي فاقتربا على وقوع العلة في سند الحديث دون متنه، وأما تعريف العراقي فقد تكررت ألفاظه، وقوله: (طرات) يوحي بأن الحديث كان في الأصل صحيحاً ثم أصبح معلولاً بعد اكتشاف العلة، ولا يلزم ذلك، بل قد يكون الحديث في الأصل معلولاً^(١).

المطلب الثاني: أهمية علم العلل:

اهتم العلماء كثيراً بعلم علل الحديث وتعددت أقوال المحدثين في بيان أهمية هذا العلم، وشرفه، وندرته، ودقته، فمن أقوالهم في ذلك :

-قال عبدالرحمن بن مهدي : (لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي)^(٢).

-وقال أيضاً : (لأن أعرف علة حديث واحد أحب إلي من أن أستفيد عشرة أحاديث)^(٣).

-وقال الحاكم : (هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل)^(٤).

-وقال أيضاً : (معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم)^(٥).

ويزيد هذا العلم أهمية أنه من أشد العلوم غموضاً، فلا يدركه إلا من رزق سعة الرواية، وكان مع ذلك حاد الذهن، ثاقب الفهم، دقيق النظر، واسع المعرفة بالأحاديث.

قال الإمام الحاكم : إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة، ليظهر ما

(١) - ينظر: مقدمة تحقيق همام سعيد لشرح علل الترمذي - لابن رجب: ٢١/١.

(٢) - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - للخطيب البغدادي: ٢/٢٩٥ (١٩٠٠).

(٣) - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء - أبو نعيم الأصبهاني: ٥/٩.

(٤) - معرفة علوم الحديث - للحاكم: ص ١١٢.

(٥) - المصدر نفسه: ص ١١٨.

يخفى من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم رحمة الله عليهما، لزم صاحب الحديث التنقيب عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته^(١).

وقال الخطيب : إن المعرفة بالحديث ليست تلقيناً وإنما هو علم يحدثه الله في القلب أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم، فإنه لا يعرف جودة الدينار والدراهم بلون ولا مس ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر ولا إلى ضيق أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة، فيعرف البهرج والزائف والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به^(٢).

وقال ابن القيم الجوزية : ومعرفة هذا الشأن وعلله، ذوقٌ ونورٌ يقذفه الله تعالى في القلب، يقطع به من ذاقه، ولا يشكُّ فيه، ومن ليس له هذا الذوق؛ لا شعور له به، وهذا كنقد الدرّاهم لأربابه، فيه ذوق ومعرفة ليستا لكبار العلماء^(٣).

وقال العلائي: وهذا الفن أغمض أنواع الحديث، وأدقها مسلوكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهماً غايصاً، واطلاعاً حاوياً وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم كابن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم وأمثالهم^(٤).

وقال ابن حجر عن هذا العلم: هو من أغمض أنواع علوم الحديث، وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفة بمراتب الرواة، ومملكة قوية بالأسانيد والمتون. لذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري

(١) - معرفة علوم الحديث - للحاكم: ص ٥٩.

(٢) - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - للخطيب البغدادي: ٢/٢٥٥.

(٣) - الفروسية المحمدية - لابن القيم - ط عطاءات العلم : ١/١٧٦.

(٤) - النكت على كتاب ابن الصلاح - لابن حجر : ٢/٧٧٧.

ويعقوب، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين والدارقطني، وقال: وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحججة على دعواه، كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم^(١).

المطلب الثالث: أسباب العلة :

قد ذكر الدكتور همام عبدالرحيم سعيد في دراسته على شرح علل الترمذي لابن رجب، أسباب العلة حيث قال : لم يقع الكلام عن هذه الأسباب منظماً مجتمعاً لي في كتاب من الكتب التي تعرضت للعلل، ولعل دراستنا هذه هي بداية المحاولة في هذا الترتيب النظري لعلم العلل^(٢). وسأختصرها هنا:

السبب الأول: السبب العام: وهو الذي يقف وراء الكثير من هذه العلل ألا إنه : الضعف البشري الذي لا يسلم منه مخلوق، ولا عصمة إلا لكتاب الله ولرسوله - صلى الله عليه وسلم - وما وراء ذلك ناس يصيبون ويخطئون.

السبب الثاني: هو ما اتصف به بعض رواة الآثار من خفة الضبط وكثرة الوهم مع بقاء عدالتهم.

السبب الثالث: الاختلاط أو الآفة العقلية التي تورث فساداً في الإدراك، وتصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب حادث ما كفقْد عزيز أو ضياع مال.

السبب الرابع: خفة الضبط بالأسباب العارضة.

السبب الخامس: قصر الصحبة للشيخ وقلة الممارسة لحديثه.

السبب السادس: اختصار الحديث أو روايته بالمعنى.

السبب السابع: تدليس الثقات.

(١) - نُزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر - ت الرحيلي ط ٣: ص ١٢٥.

(٢) - ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب : ص ٩٣-١١٨.

السبب الثامن: الرواية عن الجروحين والضعفاء.

-المطلب الرابع : أقسام العلة :

ولها أقسام :

١-العلة باعتبار محلها : وهي تنقسم على قسمين:

-علة متنية، أي: تقع العلة في المتن، مثلاً دخول متن في آخر أو زيادة لفظة غريبة في المتن أو إدراج في كلام النبي صلى الله عليه وسلم كلام غيره.

-علة إسنادية، أي: تقع العلة في السند، مثلاً زيادة راو في السند أو دخول سند في آخر أو اشتباه راو بآخر أو سقوط راو من السند.

وقد تقع العلة في السند والمتن معاً، ولكن أكثر ما تقع العلة في السند.

٢-العلة باعتبار ظهورها وخفائها : وهي تنقسم على قسمين :

-علة جليلة، أي: تقع العلة في المتن، مثلاً دخول متن في آخر أو زيادة لفظة غريبة في المتن أو إدراج في كلام النبي صلى الله عليه وسلم كلام غيره، مثلاً التعليل بالانقطاع الظاهر والتعليل بالجهالة.

-علة خفية، أي: تقع العلة في السند، مثلاً زيادة راو في السند أو دخول سند في آخر أو اشتباه راو بآخر أو سقوط راو من السند ولها أنواع وأجناس.

٣- العلة باعتبار قدحها وعدمه : وهي تنقسم إلى قسمين :

-علة قادحة وعلة غير قادحة: قال ابن الصلاح: ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه: ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً، كما

في التعليل بالإرسال والوقف، وقد يقدر في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن^(١).

فالعلة إما أن تكون في السند فتقدح فيه دون المتن، أو تقدح فيهما، أو لا تقدح فيهما مطلقاً، فهي ثلاثة أنواع، وقد تكون في المتن فتقدح في السند فقط أو فيهما معاً، أو لا تقدح فيهما مطلقاً، فهي على ستة أنواع كما ذكرها ابن حجر وغيره^(٢). وهي :

١- علة في الإسناد ولا تقدح مطلقاً : كرواية المدلس بالعنونة، فهذه علة، ثم عشر على تصريحه بالسماع، فتبين أن هذه العلة لا تقدح.

٢- علة في الإسناد وتقدح فيه دون المتن : كإبدال راو ثقة براو ثقة.

٣- علة في الإسناد وتقدح فيه وفي المتن : كإبدال راو ضعيف براو ثقة، فإن حدث هذا وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن أيضاً، إن لم يكن له طرق أخرى صحيحة.

٤- علة في المتن دون الإسناد ولا تقدح فيهما : كاختلاف ألفاظ الحديث مع إمكان الجمع، ومثاله : كل ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين إذا أمكن الجمع رد الجميع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي عنهما.

٥- علة في المتن وتقدح في الإسناد : كما يرويه راو بالمعنى الذي ظنه يكون خطأ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي فيعمل الإسناد.

٦- علة في المتن والإسناد تقدح فيهما جميعاً : كرواية متن بلفظ يستغرب فيقدح فيهما. فالحاصل أن كل اختلاف على الراوي داخل في علم العلل بصنيع من سلف من علماء الحديث وعلله، سواء كان الاختلاف قادحاً أم لا، وسواء كان في السند أم المتن. وأما إدخال روايات الضعفاء في كتب العلل فلأن هذا يسمى علة من حيث الأصل ، ولأن الاصطلاح لم يستقر بعد، والأمر سهل، ولا مشاحة في الاصطلاح، إن لم يترتب على ذلك

(١) - معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح - ت نورالدين عتر: ص ٩١.

(٢) - ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر : ٧٤٧/٢.

تأثير في النهج العلمي التطبيقي، والحاجة إلى تنويع العلم وتقسيمه من سمات العصور المتأخرة - كما هو معلوم - في شتى العلوم، والإنكار على هذا فيه تشديد^(١).

-المطلب الخامس : أهم المؤلفات في علل الحديث :

نظرا لأهمية هذا العلم والحاجة إليه فقد كثرت المؤلفات فيه على طرق ومناهج مختلفة ومسالك متعددة، سواء ما كان خاصاً بالعلل، أو ما جمع العلل وغيرها، يقول ابن رجب : وقد صنفت فيه كتب كثيرة مفردة بعضها غير مرتبة كالعلل المنقولة عن يحيى القطان، وعلي بن المديني ، وأحمد، وبعضها مرتب : ثم منها ما رتب على المسانيد، كعلل الدارقطني .. ومنها ما رتب على الأبواب : كعلل ابن أبي حاتم^(٢).

قال الخطيب البغدادي بعد ذكر عدد من كتب علي بن المديني في العلل وغيره: قال أبو بكر: وجميع هذه الكتب قد انقرضت ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أو خمسة حسب، ولعمري إن في انقراضها ذهاب علوم جمّة، وانقطاع فوائد ضخمة، وكان علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيها ولسان طائفة الحديث وخطيبها رحمة الله عليه وأكرم مثواه لديه. مثل هذه الكتب الجليلة كان يجب أن يكثر بها النسخ، ويتنافس فيها أهل العلم، ويكتبوها لأنفسهم ويخلدوها أحرارهم، ولا أحسب المانع من ذلك إلا قلة معرفة أهل تلك البلاد لمحل العلم وفضله وزهدهم فيه ورغبتهم عنه وعدم بصيرتهم به والله أعلم^(٣).

وسأقتصر على أهم الكتب المطبوعة مما كان لأئمة الحديث في هذا الباب، وهي :

- ١- علل الحديث ومعرفة الرجال لعللي بن المديني ، وقد طبع قطعة منه .
- ٢- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ، وبرواية المروزي وغيره . كما طبع قطعة من المنتخب من علل الخلال .

(١) - قواعد العلل وقرائن الترجيح /عادل عبد الشكور الزركي: ص ٣٠.

(٢) - شرح علل الترمذي لابن رجب: ٨٠٥/٢-٨٠٦.

(٣) - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع- للخطيب البغدادي : ٣٠١/٢ (١٩١٥-١٩١٦).

- ٣- التاريخ الكبير للإمام البخاري .
- ٤- التاريخ الأوسط للإمام البخاري - أيضاً - وهذان الكتابان مملوءان من الكلام في علل الحديث وذكر الاختلاف ، بخلاف غيرهما من التواريخ كتواريخ يحيى بن معين برواياته ، فإنها في الجرح والتعديل ، ويندر فيها ذكر العلة والاختلاف .
- ٥- المسند المعلن ليعقوب بن شيبه، وقد طبع قطعة منه، وهي الجزء العاشر من مسند عمر بن الخطاب.
- ٦- علل حديث الزهري لمحمد بن يحيى الذهلي، وقد طبع المنتقى من الزهريات له .
- ٧- التمييز لمسلم بن الحجاج، وقد طبع قطعة منه .
- ٨- مسند البزار، المسمى " البحر الزخار "، فهو مسند معلن .
- ٩- العلل الكبير للإمام الترمذي، وأما علله الصغير فهو مسائل من علوم الحديث ومنهجه في كتابه وغير ذلك، وفيه تقعيد لعلم العلل .
- ١٠- علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج للإمام أبي الفضل بن عمار الشهيد المتوفى سنة ٣١٧ .
- ١١- علل الحديث لابن أبي حاتم، وهو أحد أجزاء الدراسة .
- ١٢- العلل الواردة في الأحاديث النبوية للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ .
- ١٣- التتبع له - أيضاً - .
- ١٤- الأحاديث التي خولف فيها مالك للدارقطني - أيضاً - .
- ١٥- كتاب الأجوبة للشيخ أبي مسعود الدمشقي المتوفى سنة ٤٠١ هـ عما أشكل الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج .

١٦- الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي، وهو في نوع واحدٍ من أنواع العلة، وقد طبع .

١٧- تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي الجياني الأندلسي المتوفى سنة ٤٩٨، وقد طبع بكامله، وفيه قسم في التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين في الأسانيد وأسماء الرواة، وقد أفدت منه .

ومن المهم أن يعلم أن البحث عن كلام الأئمة في علل الحديث لا يقف على هذه المؤلفات ولا غيرها من كتب العلل، بل كلام الأئمة منثور في كتب كثيرة، منها الكتب الستة المشهورة كلها ففيها كلام في علل بعض الأحاديث، وذلك كثير في كتاب الترمذي، وسنن النسائي الكبرى والصغرى، وكذا سنن أبي داود . كما أن كثيراً من كتب تواريخ الرجال بأنواعها يوجد فيها جملة من كلام الأئمة في علل الحديث، كالتاريخ عن يحيى بن معين برواياته ، وتاريخ ابن أبي خيثمة، والكامل لابن عدي ، وتواريخ البلدان - أيضاً - كتاريخ بغداد، وتاريخ دمشق وغير ذلك، وليس المقصود الحصر، وإنما الإشارة فقط.

المبحث الثاني : ترجمة يزيد بن هارون وفيه

المطلب الأول : الترجمة الذاتية (سيرته)

أولاً: اسمه

هو يزيد بن هارون بن زاذي ويقال: زاذان بن ثابت السلمى مولاهم، أبو خالد الواسطي أحد الاعلام الحفاظ المشاهير قيل: أصله من بخارى^(١)، جده زاذي مولى لأم عاصم امرأة عتبة بن فرقد فأعتقته^(٢).

ثانياً: مولده

ولد سنة ١١٨ هـ^(٣).

ثالثاً: شيوخه

روى عن عاصم الأحول، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وسليمان التيمي، وسعيد الجريري، وحميد الطويل، وداود بن أبي هند، وبهر بن حكيم، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وشعبة بن الحجاج، وشريك بن عبد الله، وغيرهم كثير^(٤).

(١) - بالضم: من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلّها، يعبر إليها من آمل الشَّطِّ، وبينها وبين جيحون يومان من هذا الوجه، وينسب إليها خلق كثير من أئمة المسلمين في فنون شتى. ينظر: معجم البلدان لأبو عبد الله الياقوت: ٣٥٣/١.

(٢) - تهذيب الكمال في أسماء الرجال : ٢٦١/٣٢ (٧٠١٦).

(٣) - سير أعلام النبلاء- ط الرسالة : ٣٥٨/٩ (١١٨).

(٤) - ينظر: يتهذيب التهذيب : ٣٦٦/١١.

رابعاً: تلاميذه

تتلمذ على يديه الكثير من التلاميذ ومنهم :

بقية بن الوليد ومات قبله، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وعباس الدوري، وعبد الله بن منير، ومحمد بن أحمد بن أبي العوام، وعبد الله الدارمي وأحمد بن عبد الرحمن السقطي وهو خاتمة من روى عنه، وآخرون^(١).

خامساً: خلقه وأدبه

روى المروزي عن جعفر بن ميمون حكاية تدل على أن يزيد بن هارون كان صاحب مزاح ومداعبة، وكان يتأدب بحضور الإمام، ولا يمازحه.

قال الذهبي : وقد اعتل أحمد مرة، فعاده يزيد، ووصله بخمس مائة درهم، فردها أحمد، واعتذر^(٢).

وقال أيوب، قال الحارث بن أبي سليمان: كان يزيد بن هارون إذا جاءه من فاته المجلس قال: يا غلام ناوله المنديل^(٣).^(٤)

وكان يقول: اللهم لا تجعلنا من الثقلاء^(٥).

قال خلف بن سالم: كنا في مجلس يزيد بن هارون، فمزح مع مستمليه، فتنحح أحمد بن حنبل، فقال يزيد: من المتنحح؟ فقليل له: أحمد بن حنبل، فضرب يزيد على جبينه، وقال: ألا أعلمتموني أن أحمد هاهنا حتى لا أمزح^(٦).

(١) - ينظر: تهذيب التهذيب : ٣٦٦/١١-٣٦٧.

(٢) - سير أعلام النبلاء- ط الرسالة : ٣٧١/٩.

(٣) - أي: أكلنا وغسلنا والآن في التنشيف، أعطه المنديل/ دروس للشيخ محمد المنجد: ٨/٩٠.

(٤) - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع- للخطيب البغدادي : ١٣٧/٢ (١٤٢٣).

(٥) - سير أعلام النبلاء- ط الرسالة : ٣٧١/٩.

(٦) - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء- ط السعادة: ١٦٩/٩.

سادساً: مسألة ذهاب بصره واختلاطه

قال زهير بن حرب: كان يعاب على يزيد بن هارون حيث ذهب بصره أنه ربما سئل عن الحديث لا يعرفه فيأمر جارية له فتحفظه من كتابه^(١).

وقال ايضاً: وسمعت يحيى بن معين يقول: يزيد يدلّس من أصحاب الحديث لأنه لا يميز ولا يبالي عمن روى^(٢).

وقال الحسن بن عرفة: رأيت يزيد بن هارون بواسطة من أحسن الناس عينين، ثم رأيت بعد بعين واحدة، ثم رأيت وقد ذهبت عيناه، فقلت: يا أبا خالد، ما فعلت تلك العينان الجميلتان؟ فقال: ذهب بهما بكاء الأسحار^(٣).

قال الخطيب معقّباً: قد وصف غير واحد من الأئمة حفظ يزيد بن هارون وضبطه له، ولعله ساء حفظه لما كف بصره وعلت سنه، فكان يستثبت جاريته فيما شك فيه، ويأمرها بمطالعة كتابه لذلك^(٤).

وقد أجمع الأئمة على حفظه واتقانه وثقته وفيما بعد سأذكر أقوال الأئمة فيه.

سابعاً: أما عن مسألة تدليسه

قال مؤمل بن يهاب عن يزيد بن هارون أنه قال: ما دلّست حديثاً قط إلا حديثاً واحداً عن عوف الأعرابي؛ فما بورك لي فيه^(٥).

وقول يزيد يدل على أنه لم يدلّس إلا في حديث واحد ورجع فيه.

(١) - تاريخ بغداد- ت بشار: ٤٩٣/١٦ (٧٦١٣).

(٢) - تهذيب التهذيب: ٣٦٨/١١.

(٣) - مرآة الزمان في تواريخ الأعيان- لابن الجوزي : ٧٩/١٣.

(٤) - تاريخ بغداد- ت بشار: ٤٩٣/١٦ (٧٦١٣).

(٥) - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٢٦٨/٣٢.

ثامناً: وفاته

توفي في خلافة المأمون بواسط^١ يوم الثلاثاء غرة ربيع الآخر سنة ٢٠٦هـ، وهو من الطبقة التاسعة^(٢)، وقد قارب التسعين عاماً^(٣).

المطلب الثاني: الترجمة المنقبية (أقوال العلماء فيه) :

قال عاصم بن علي: كنت أنا ويزيد بن هارون عند قيس بن الربيع، فأما يزيد فكان إذا صلى العتمة لا يزال قائماً حتى يصلي الغداة بذلك الوضوء نيفاً وأربعين سنة^(٤).

وقال ابن معين: ثقة^(٥).

وقال في موضع آخر: يزيد بن هارون مثل هشيم وابن عليّة رحمة الله عليهما^(٦).

وقال أحمد بن حنبل: كان يزيد بن هارون حافظاً متقناً للحديث صحيح الحديث عن حجاج بن أرطاة قاهراً به حافظاً^(٧).

وذكر الأثرم أن الإمام أحمد ذكر سماع يزيد بن هارون من سعيد بن أبي عروبة فضعفه^(٨).

(١) - وهي في وسط العراق وسبب تسميتها فالأنها متوسطة بين البصرة والكوفة لأن منها إلى كل واحدة منهما خمسين

فرسخاً. ينظر: معجم البلدان لأبو عبد الله ياقوت: ٣٤٧/٥

(٢) - تقريب التهذيب: ص ٦٠٦ (٧٧٨٩).

(٣) - سير أعلام النبلاء/ ط الحديث: ٩٧/٨، تهذيب التهذيب: ٣٦٨/١١.

(٤) - المصدر نفسه: ٤٩٣/١٦.

(٥) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٩٥/٩، تاريخ أسماء الثقات - لابن شاهين: ص ٢٥٤ (١٥٥٤).

(٦) - سير أعلام النبلاء/ ط الحديث: ٩٩/٨.

(٧) - التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: ١٢٣٥/٣

(٨) - الجامع لعلوم الإمام أحمد - الرجال: ٥٥٤/١٩.

وقال الذهبي معلّقاً: إنما الضعف فيها من قبل سعيد بن أبي عروبة؛ لأنه سمع منه بعد التغير^(١).

وقال أحمد بن سنان القطان: ما رأينا عالماً قط أحسن صلاة من يزيد بن هارون؛ يقوم كأنه أسطوانة، كان يصلي بين المغرب والعشاء والظهر والعصر، لم يكن يفتر من صلاة الليل والنهار هو وهشيم، جميعاً معروفين بطول الصلاة الليل والنهار^(٢).

وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث، وكان متعبداً، حسن الصلاة جداً، وكان يصلي الضحى ستة عشر ركعة بها من الجودة غير قليل، وكان قد عمي^(٣).

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: سماع يزيد بن هارون من سعيد بن أبي عروبة في الصحة إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة^(٤).

وقال أبو حاتم: ثقة إمام صدوق في الحديث لا يسأل عن مثله^(٥).

وقال ابن قانع: ثقة مأمون^(٦).

وحدث يحيى بن أبي طالب أن يزيد بن هارون كان يحضر مجلسه سبعون ألفاً^(٧).

وقال الذهبي: احتفل محدثو بغداد وأهلها لقدم يزيد بن هارون، وازدحموا عليه لجلالته وعلو إسناده^(٨).

(١) - سير أعلام النبلاء/ ط الحديث: ٩٩/٨.

(٢) - تاريخ بغداد - ت بشار: ٤٩٣/١٦.

(٣) - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٢٦٧/٣٢.

(٤) - العلل ومعرفة الرجال لابن عبدالله: ٣٠٢/٣ (٥٣٤١).

(٥) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٩٥/٩.

(٦) - تهذيب التهذيب: ٣٦٩/١١.

(٧) - تاريخ بغداد - ت بشار: ٤٩٣/١٦ (٧٦١٣).

(٨) - سير أعلام النبلاء - ط الرسالة: ٣٦١/٩.

وقال الذهبي: كان رأساً في العلم والعمل، ثقة حجة كبير الشأن^(١).

ثانياً : حفظه وإتقانه

قال يحيى بن يحيى النيسابوري: كان بالعراق أربعة من الحفاظ وذكر منهم يزيد بن هارون^(٢).

وسئل يحيى بن معين عن يزيد بن هارون: هو مثل هشيم وإسماعيل بن علية؟ قال: نعم، إلا أنهم أقل خطأ منه^(٣).

وقال علي بن المديني: لم أر أحفظ من يزيد بن هارون، وقال في موضع آخر: ما رأيت أحداً أحفظ عن الصغار والكبار من يزيد بن هارون^(٤).

قال أبو بكر بن أبي شيبة: ما رأيت أحداً أتقن حفظاً من يزيد بن هارون^(٥).

وقال أحمد بن حنبل: كان حافظاً للحديث^(٦).

وقال الذهبي: سمعت أحمد بن خالد يقول: سمعت يزيد بن هارون يقول: سمعت حديث الصور مرة، فحفظته، وأحفظ عشرين ألفاً، فمن شاء فليدخل فيها حرفاً^(٧).

وقال محمد بن قدامة: سمعت يزيد بن هارون يقول: أحفظ خمسة وعشرين ألف إسناد ولا فخر، وأنا سيد من روى عن حماد بن سلمة ولا فخر^(٨).

(١) - سير أعلام النبلاء/ ط الرسالة : ٣٥٨/٩ .

(٢) - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٢٦٨/٣٢، تهذيب التهذيب: ٣٦٧/١١ .

(٣) - تاريخ بغداد- ت بشار: ٤٩٣/١٦ (٧٦١٣) .

(٤) - تهذيب التهذيب : ٣٦٧/١١، تاريخ بغداد- ت بشار: ٤٩٣/١٦ (٧٦١٣) .

(٥) - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٤٢٦/٩ .

(٦) - تهذيب التهذيب : ٣٦٧/١١ .

(٧) - سير اعلام النبلاء - ط الرسالة : ٣٦٣/٩ .

(٨) - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٢٦٨/٣٢ .

وقال زياد بن أيوب: ما رأيت ليزيد كتاباً قط، ولا حدثنا إلا حفظاً^(١).

وقال أحمد بن الطيب سمعت يزيد يقول في هارون يعني مستمليه: بلغني أنك تريد أن تدخل علي في حديثي فاجهد جهدك لا أرعى الله تعالى عليك أن رعيت أحفظ ثلاثة وعشرين ألف حديث^(٢).

ثالثاً : فقهه

قال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبدالله، وقيل له: يزيد بن هارون له فقه؟ قال: نعم ما كان أفطنه وأذكاه وأفهمه... ما كان أجمع أمر يزيد صاحب صلاة حافظ متقن للحديث صرامة وحسن مذهب، لو صبر مكانه^(٣).

وقال هشيم: ما بالمصريين مثل يزيد بن هارون^(٤).

رابعاً: عقيدته

قال شاذ بن يحيى: حلف لي يزيد بن هارون في بيته، والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم من قال: القرآن مخلوق فهو زنديق^(٥).

(١) - تاريخ الإسلام - ت التدمري: ٤٥٦/١٤.

(٢) - تهذيب التهذيب : ٣٦٩/١١.

(٣) - الجامع لعلوم الإمام أحمد- الرجال: ٥٥٣/١٩.

(٤) - تاريخ واسط : ص ١٤٣.

(٥) - السنة لعبدالله بن أحمد : ١٢٢/١ (٥٠).

قال الذهبي : وقد كان يزيد رأساً في السنة، معادياً للجهمية^(١)، منكرّاً تأويلهم في مسألة الاستواء^(٢).

فكان الخليفة المأمون يخاف من فتاويه، عن يحيى بن أكثم قال : قال لنا المأمون: لولا مكان يزيد بن هارون لأظهرت القرآن مخلوق، فقليل له: ومن يزيد حتى يتقى؟ فقال: ويحك، إني لأرتضيه لا أن له سلطنة، ولكن أخاف إن أظهرته، فيرد علي، فيختلف الناس، وتكون فتنة^(٣).

المطلب الثالث: الترجمة النقدية (آثاره العلمية)

من آثاره العلمية :

- الأول: كتاب له في تفسير القرآن^(٤)، قال فؤاد سركين: استخدمه الطبري في تفسيره وتاريخه، في رواية مجاهد بن موسى بن فروخ (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ / ٨٥٨ م)^(٥).

- الثاني: كتاب له في الفرائض^(٦)، حصل الخطيب البغدادي في دمشق على إجازة روايته^(٧).

(١) - الجهمية: نسبة إلى الجهم بن صفوان الذي قتله سالم أو سلم بن أحوز سنة ١٢١ هـ، مذهبهم في الصفات التعطيل والنفي، وفي القدر القول بالجبر، وفي الإيمان القول بالإرجاء، وهو أن الإيمان مجرد الإقرار بالقلب وليس القول والعمل من الإيمان، ففاعل الكبيرة عندهم مؤمن كامل الإيمان، فهم معطلة جبرية مرجئة وهم فرق كثيرة. / تعليق مختصر على كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد/ محمد بن صالح العثيمين: ص ١٦٢.

(٢) - سير اعلام النبلاء - ط الرسالة: ٣٦٢/٩.

(٣) - المصدر نفسه .

(٤) - هدية العارفين: ٥٣٦/٢، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ٤٦١/١.

(٥) - تاريخ التراث العربي - لفؤاد سركين/ العلوم الشرعية: ٩٣/١.

(٦) - فهرسة ابن خير الأشبيلي: ص ٢٣٠ (٥٣١)، تسمية ما ورد به الخطيب البغدادي دمشق من الكتب - ومصنفاته/ ومصنفاته/ محمد بن أحمد المالكي: ص ١٤٣، تعليق التعليق: ٤٦٩/٥، المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنشورة/ لابن حجر العسقلاني: ٧١ (١٧٠)، صلة الخلف للروادني: ص ٣٢٥.

(٧) - الأمالي بجامع دمشق - لأحمد بن علي بن الخطيب البغدادي: ص ١٤٣.

وروى له البخاري ستة عشر حديثاً مع المكرر^(١)، وعلق له أربعة أحاديث^(٢)، وروى له مسلم نحو سبعة وخمسين حديثاً^(٣)

(١) - صحيح البخاري : (١٤٨، ١٧٩، ٣٧١، ٦٣١، ١٥٣٢، ١٦٥٥، ١٨٣٣، ٢٥٣٠، ٢٨٣٤، ٣٥٠٦، ٣٦٦٦، ٤٠٦٠، ٥١٥٣، ٥٦٩٦، ٦٧١٥، ٧٠٣٥) عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وحמיד، وإسماعيل بن أبي خالد، وشعبة، ومحمد بن مطرف، والعوام بن حوشب، وعبدالله بن عون.

(٢) - صحيح البخاري : (٢٤٨، ٢٥٠، ٦٩٣١، ١٣٦٩).

(٣) - صحيح مسلم: (٢٣، ١٨١، ٣٣٠، ٤٢١، ٤٦١، ٤٧٦، ٦٥٧، ٦٦٩، ٧١٠، ٩٥٢، ٩٣٩، ١٠٦٨، ١١٦١، ١٠٩٧، ١١٩٩، ١٢٨٤، ١٢٨٦، ١٣٦٦، ١٣٣٧، ١٤٤١، ١٤٨٥، ١٤٨٨، ١٥٤٧، ١٥٨٤، ١٦٥٣، ١٦٨٤، ١٨٠٨، ١٨١٢، ١٨٨٥، ١٩٢٨، ١٩٦٥، ١٩٩٧، ٢٠٣٧، ٢٠٥٢، ٢٠١٧، ٢١٤٤، ٢١٥٢، ٢٢٢٣، ٢٢٥٢، ٢٣١٢، ٢٣٢٦، ٢٣٧٣، ٢٣٨٧، ٢٩٣٤.....، ٢٩٣٩، ٢٩٨٤).

المبحث الثالث : التعريف بالإمام الترمذي وكتابه العلل . وفيه :

المطلب الأول : التعريف بالإمام الترمذي

أولاً : اسمه

محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، وقيل: هو محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن، الحافظ، العلم، الإمام، البارع، ابن عيسى السلمي، الترمذي الضريير. اختلف فيه، فقيل: ولد أعمى، والصحيح أنه أضر في كبره، بعد رحلته وكتابه العلم^(١).

ثانياً: نسبه

والترمذي: نسبة إلى (ترمذ)^٢ مدينته التي نشأ فيها بلا خلاف، واشتهر بالنسبة إليها^(٣).

ثالثاً : مولده

كثير ممن كتب عن حياة الترمذي وتناول ترجمته من السابقين لم يتعرض لذكر تاريخ ولادته وأقدم من رأيته اعتنى بذلك هو ابن الأثير حيث ذكر بأن مولده سنة ٢٠٩^(٤)، واستناداً إلى قول الذهبي ولد في حدود سنة عشر ومئتين^(٥)، وقول صلاح الدين الصفدي : ولد سنة

(١) - سير أعلام النبلاء- ط الرسالة : ٢٧٠/١٣، تهذيب التهذيب : ٣٨٧/٩.

(٢) - ترمذ: مدينة مشهورة من أمهات المدن، راكبة على نهر جيحون من جانبه الشرقي، متصلة العمل بالصغانيان، ولها قهندز وريض، يحيط بها سور، وأسواقها مفروشة بالآجر، ولهم شرب يجري من الصغانيان لأن جيحون يستقل عن شرب قراهم. ينظر : معجم البلدان لأبو عبد الله ياقوت : ٢٦/٢

(٣) - قال السمعاني: والناس مختلفون في كيفية هذه النسبة: بعضهم يقول: بفتح التاء المنقوطة بنقطتين من فوق.

وبعضهم يقول: بضمها. وبعضهم يقول: بكسرها.

وقال أيضاً: والمتداول على لسان أهل تلك البلدة، وكنت أقمت بها اثني عشر يوماً (بفتح التاء وكسر الميم) . والذي كنا نعرفه قديماً فيه - كسر التاء والميم جميعاً- والذي يقوله المتوقون وأهل المعرفة: بضم التاء والميم. وكل واحد يقول معنى لما يدعيه/ الأنساب للسمعاني : ٤١/٣.

(٤) - اللباب في تهذيب الأنساب : ٢١٣/١.

(٥) - سير أعلام النبلاء- ط الرسالة: ٢٧١/١٣.

بضع ومئتين^(١)، والذي يظهر لنا أنه ولد سنة تسع ومئتين كما ذكره بعض المتأخرين؛ وأكثرهم اتفقوا على أنه توفي سنة تسع وسبعين ومئتين، وقد قال الحافظ الذهبي: أنه كان من أبناء السبعين^(٢).

رابعاً : صفاته الخلقية

نعت الترمذي بالضرير، وذلك لأنه اعتل في آخر عمره بذهاب بصره.

- قال ابن كثير: الذي يظهر من حال الترمذي أنه إنما طرأ عليه العمى بعد أن رحل وسمع وكتب وذاكر وناظر وصنف^(٣).

- وقال ابن حجر عن يوسف بن أحمد البغدادي الحافظ قال: أضرب أبو عيسى في آخر عمره^(٤).

- وقال الحاكم عن عمر بن علك: بكى حتى عمي، وبقي ضريراً سنين^(٥).

خامساً: رحلاته لطلب العلم

من خلال اطلاعي على مصادر ترجمته فيني لم أجدها تتحدث عن نشأته وعن بدء تلقيه للعلم وتاريخ رحلته فيه، قال الذهبي: ارتحل، فسمع بخراسان والعراق والحرمين، ولم يرحل إلى مصر والشام^(٦)، ويظهر من كلام الترمذي وذلك بعد أن أَلّف كتابه العظيم (الجامع) حيث تمكن من عرضه على علماء تلك الأقطار فاستحسنوه ورضوا به، ونقل عنه أنه قال: صنفت هذا الكتاب -يعني الجامع- فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء

(١) - نكت الهميان في نكت العميان: ص ٢٥٠.

(٢) - ميزان الاعتدال للذهبي: ٦٧٨/٣.

(٣) - البداية والنهاية لابن الأثير- ط السعادة: ٦٧/١١.

(٤) - تهذيب التهذيب: ٣٨٩/٩.

(٥) - تذكرة الحفاظ - طبقات الحفاظ للذهبي: ١٥٤/٢.

(٦) - سير أعلام النبلاء- ط الرسالة: ٢٧١/١٣.

العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم" وفي رواية "ينطق" (١).

وقال ابن الأثير : وأخذ عن خلق كثير لا يحصون كثرة (٢).

ونقل أبو سعد الإدريسي بإسناد له، أن أبا عيسى قال: كنت في طريق مكة فكتبت جزأين من حديث شيخ، فوجدته فسألته، وأنا أظن أن الجزأين معي، فسألته، فأجابني، فإذا معي جزآن بياض، فبقي يقرأ علي من لفظه، فنظر، فرأى في يدي ورقاً بياضاً، فقال: أما تستحي مني؟ فأعلمته بأمرى، وقلت: أحفظه كله. قال: اقرأ. فقرأته عليه، فلم يصدقني، وقال: استظهرت قبل أن تجيء؟ فقلت: حدثني بغيره. قال: فحدثني بأربعين حديثاً، ثم قال: هات. فأعدتها عليه، ما أخطأت في حرف (٣).

سادساً: شيوخه

ومن أهم شيوخه قال الذهبي هم:

قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وإسماعيل بن موسى الفزاري، وأحمد بن منيع، وعمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن عبد الأعلى، ومحمد بن رافع، وهارون الحمال، وهناد بن السري، وأبي همام الوليد بن شجاع، ويحيى بن أكثم، ويحيى بن درست البصري، وإسحاق بن موسى الخطمي، وسويد بن نصر المروزي.

فأقدم ما عنده حديث: مالك، والحمادين، والليث، وقيس بن الربيع، وينزل حتى إنه أكثر عن البخاري، وأصحاب هشام بن عمار، ونحوه (٤).

(١) - فضائل سنن الترمذي - تقي الدين الإسعدي: ص ٣٢.

(٢) - جامع الأصول : ١/١٩٣.

(٣) - تهذيب التهذيب : ٩/٣٨٨.

(٤) - سير أعلام النبلاء - ط الرسالة : ١٣/٢٧١.

سابعاً : تلاميذه

ومن أهم تلاميذه هم:

أحمد بن علي بن حسنويه المقرئ، والحسين بن يوسف الفري، وعبد الله بن نصر؛ أخو
البردوي، وأبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب راوي (الجامع)، والهيثم بن كليب الشاشي
الحافظ، راوي (الشمائل) عنه، وآخرون.

وقد سمع عنه شيخه أبو عبد الله البخاري، فقال الترمذي في حديث عطية، عن أبي سعيد:
(يا علي: لا يجل لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرك) سمع مني محمد بن إسماعيل هذا
الحديث^(١).

ثامناً : ثناء العلماء عليه

قال ابن حبان: كان أبو عيسى ممن جمع، وصنف وحفظ، وذاكر^(٢).

وقال أبو سعد الإدريسي: كان أبو عيسى يضرب به المثل في الحفظ^(٣).

وقال الحاكم: سمعت عمر بن علك يقول: مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي
عيسى، في العلم والحفظ، والورع والزهد، بكى حتى عمي، وبقي ضريباً سنين^(٤).

وقال الخليلي: ثقة متفق عليه، له كتاب في السنن، وكلام في الجرح والتعديل... مشهور
بالأمانة والعلم^(٥).

(١) - سير أعلام النبلاء - ط الرسالة: ٢٧٢/١٣.

(٢) - الثقات لابن حبان: ١٥٣/٩.

(٣) - سير أعلام النبلاء - ط الرسالة: ٢٧٣/١٣.

(٤) - تذكرة الحفاظ - طبقات الحفاظ للذهبي: ١٥٤/٢.

(٥) - الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي: ٩٠٤/٣ (٨٢٩).

وقال السمعاني : إمام عصره بلا مدافعة، صاحب التصانيف ^(١).

وقال أيضاً: أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنف كتاب الجامع، والتاريخ، والعلل، تصنيف رجل عالم متقن، وكان يضرب به المثل في الحفظ والضبط ^(٢).

وقال ابن الأثير: كان إماماً حافظاً له تصانيف حسنة ^(٣)، وقال أيضاً: أحد العلماء الحفاظ الأعلام، وله في الفقه يد صالحة ^(٤).

وقال المزني : الحافظ... أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله به المسلمين ^(٥).

وقال الذهبي : الحافظ العلم، الإمام، البارع ^(٦)، وقال أيضاً: الإمام الحافظ، وكان من أئمة هذا الشأن ^(٧).

وقال ابن كثير : وهو أحد أئمة هذا الشأن في زمانه، وله المصنفات المشهورة ^(٨).

وقد أحرز الترمذي بتلك السمة مكانة عالية ومنزلة سامية في نفوس شيوخه ومعلميه، فهذا شيخه البخاري وقد امتدت إليه ظلال تلك المذاكرة بعظيم نفعها ووافر كسبها لا يكتفم تلميذه الترمذي مشاعره، وانطباعاته وتقديره، وامتتانه نحوه، فيبوح له بأن ما عاد عليه بتلك المناظرات يفوق ما أفاده هو به.

نقل الترمذي عن شيخه البخاري أنه قال له: ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي ^(٩).

(١) - الأنساب/ للسمعاني : ٣٦٢/٢.

(٢) - المصدر نفسه: ٤٢/٣.

(٣) - الكامل في التاريخ / لابن الأثير: ٤٧٤/٦.

(٤) - جامع الأصول في أحاديث الرسول / لابن الأثير : ١٩٣/١.

(٥) - تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: ٢٥٠/٢٦.

(٦) - سير أعلام النبلاء- ط الرسالة: ٢٧٠/١٣.

(٧) - العبر في خبر من غير- وذبوله- ت زغلول : ٤٠٢/١.

(٨) - البداية والنهاية- ت التركي : ٦٤٧/١٤.

(٩) - الشمائل المحمدية للترمذي - ط إحياء التراث : ص ١٣.

تاسعاً : آثاره العلمية

خلف الإمام الترمذي . رحمه الله . عدداً كبيراً من الآثار العلمية الدالة على مكانته، وتفننه في العلوم، وتبحره في الفنون، منها:

- الجامع^(١).

- الشمائل النبوية والخصال المصطفوية، المعروف بشمائل الترمذي^(٢).

- كتاب العلل الكبير أو العلل المفرد، سأذكر تفصيلاً له في المطلب الثاني بإذن الله تعالى.

- كتاب العلل الصغير، وقد جعله مصنفه - رحمه الله - في آخر جامع، لكن العلماء بعده أفردوه بكتاب مستقل.

- كتاب الزهد وكتاب الأسماء والكنى^(٣).

- كتاب التاريخ^(٤).

- كتاب أسماء الصحابة^(٥).

- ورسالة في الخلاف والجدل^(٦).

(١) - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/ حاجي خليفة: ٥٥٩/١.

(٢) - المصدر نفسه: ١٠٥٩/٢.

(٣) - تهذيب التهذيب: ٣٨٩/٩.

(٤) - الأعلام للزركلي: ٣٢٢/٦.

(٥) - ذكره ابن الكثير في البداية والنهاية - ط السعادة: ٦٦/١١.

(٦) - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ٨٦٣/١، معجم المؤلفين: ١٠٥/١١.

عاشراً : وفاته

قال ابن خلكان: توفي لثلاث عشرة ليلة خلت من رجب ليلة الاثنين سنة تسع وسبعين ومائتين بترمذ^(١).

وقال السمعاني: توفي بقرية (بوغ)^٢ في سنة خمس وسبعين ومائتين^(٣).

ووفاته في سنة تسع وسبعين ومائتين أرجح لقول كثير من الأئمة.

المطلب الثاني : التعريف بكتاب العلل الكبير.

ظهر هذا الكتاب أخيراً وقد كان قبل فترة وجيزة في حكم المفقود لا نعلم عنه شيئاً، ولا نعلم وجود نسخة منه، اللهم إلا نقول منه أو عنه ماثوثة في بعض الكتب كالسنن الكبرى للبيهقي، وتهذيب سنن أبي داود لابن القيم، وشرح سنن الترمذي لابن سيّد الناس، والعراقي، ونصب الرّاية للزيلعي، والتلخيص الحبير لابن حجر، وعمدة القارئ للعيني.

وجاء ذلك في كتاب الدكتور نور الدين عتر "الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين" والذي نال به درجة الدكتوراه من كلية أصول الدين، جاء في هذا الكتاب قوله: "لكن يد الحدّثان طوت عنا هذا الكتاب، حتى لا نجد منه إلا النقول عنه^(٤)، وهو غير كتاب (العلل) الملحق بالجامع، وقد فرق بينهما المزي^(٥)."

ولعل وصفه بالكبير كما جاء على مخطوطته اجتهاد ممن بعد الترمذي رحمه الله، وهو فارق لتمييز بين هذا الكتاب المفرد في العلل وبين الذي ألحقه بالجامع.

(١) - وفيات الأعيان/ لابن خلكان: ٢٧٨/٤.

(٢) - بُوعُ: الغين معجمة: من قرى ترمذ تقع على بعد ستة فراسخ منها، مايقارب (٤-٦) كم في الوقت الحال .

ينظر: معجم البلدان لأبو عبدالله ياقوت: ٥١٠/١.

(٣) - الأنساب للسمعاني: ٤٣/٣.

(٤) - الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين / نور الدين عتر: ص ٤٢٨.

(٥) - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ١٥١/١.

وقد ذكر فيه الترمذي علل الحديث، وغالبا يسوق الأحاديث بسنده، وأكثر ما يقول: سألت مُحمداً (يعني البخاري) عن هذا الحديث فقال: كذا أو سمعت مُحمداً يقول كذا، وأحيانا ينقل عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأحيانا عن أبي زُرعة، وأحيانا يكتفي بما يرد عليه البخاري أو الدارمي، وأحيانا يزيد عليه والإمام الترمذي لا يتوسع في ذكر علل الحديث.

المبحث الرابع: التعريف بالإمام ابن أبي حاتم وكتابه علل الحديث. وفيه:

المطلب الأول : التعريف بالإمام ابن أبي حاتم .

أولاً : اسمه

الإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي. وقيل: إن الحنظلي نسبة إلى درب حنظلة بالري^(١)، كان يسكنه والده^(٢).

ثانياً : مولده

ولد ابن أبي حاتم سنة أربعين ومائتين، أو إحدى وأربعين، في مدينة مرو^(٣).^(٤)

ثالثاً: نشأته ورحلاته لطلب العلم

حرص الإمام أبو حاتم على ابنه عبد الرحمن منذ صغره، فأمره بحفظ القرآن، وعدم الاشتغال بالحديث قبل أن يتمه، حيث قال عبد الرحمن: لم يدعني أبي أشغل في الحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان الرازي، ثم كتبت الحديث^(٥).

(١) - درب حنظلة بالري: ينسب إليه أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، وابنه عبد الرحمن بن أبي حاتم،

وداره ومسجده في هذا الدرب. ينظر: معجم البلدان لأبوعبدالله ياقوت: ٣١١/٢

(٢) - تذكرة الحفاظ للذهبي: ٣٤/٣، تاريخ دمشق لابن عساكر: ٣٥٧/٣٥.

(٣) - أحد أقاليم خراسان، وقاعدته مدينة (مرو)، التي أضحت في وقت ما عاصمة خراسان، وتدعى (مرو الكبرى) أو (مرو الشاهجان) أي مرو السلطانية، لكونها مقر الأمير الحاكم. يقال أن مؤسسها هو الملك السلوقي (أنطوخوس الأول)، سنة (٢٨٠ - ٢٤٠ ق. م) وقد جعلها مستعمرة يونانية، ثم استولى عليها الفرس. لها في التاريخ الإسلامي وفي تاريخ الفكر الإسلامي دور واسع كبير. ينظر: تعريف بالأعلام الواردة في البداية والنهاية لابن كثير: ٣١٦/٢.

(٤) - سير أعلام النبلاء - ط الرسالة: ٢٦٣/١٣.

(٥) - تذكرة الحفاظ للذهبي: ٣٤/٣، طبقات السبكي.

فكان مقبلاً على العبادة من صغره والسهر بالليل والذكر ولزوم الطهارة فكساه الله بها نوراً فكان يسر به من النظر إليه.

وكان مجتهداً في الطلب حريصاً على الرحلة في سبيله، رحل مع أبيه صغيراً وبنفسه كبيراً، في سنة خمس وخمسين ومائتين^(١)، أي كان عمره حين ذلك خمسة عشر سنة، فأدرك الأسانيد العالية، قال محمد بن عبد الله البغدادي: كان من منة الله على عبد الرحمن انه ولد بين قماطر العلم والروايات وتربى بالمذكرات مع أبيه وأبي زرعة فكانا يزقانه كما يزق الفرخ الصغير ويعنيان به فاجتمع له مع جوهر نفسه كثرة عنايتهما ثم تمت النعمة برحلته مع أبيه فأدرك الاسناد وثقات الشيوخ بالحجاز والعراق والشام والثغور وسمع بانتخابه حين عرف الصحيح من السقيم فترعرع في ذلك ثم كانت رحلته الثانية بنفسه بعد تمكن معرفته يعرف له ذلك وتقدم بحسن فهمه وديانته وقدم سلفه^(٢).

وقال عبد الرحمن عن نفسه: كنا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مرقة، كل نهارنا مقسم لمجالس الشيوخ، وبالليل: النسخ والمقابلة. قال: فأتينا يوماً أنا ورفيق لي شيخاً، فقالوا: هو عليل، فرأينا في طريقنا سمكة أعجبنا اشتريناها، وبقيت ثلاثة أيام، وكاد أن يتغير، فأكلناه نيئاً، لم يكن لنا فراغ أن نعطيه من يشويه، ثم قال: لا يستطيع العلم براحة الجسد^(٣).

قال الخطيب الرازي: كان لعبد الرحمن ثلاث رحلات: الأولى مع أبيه سنة خمس، وسنة ست، ثم حج وسمع: محمد بن حماد في سنة ثنتين، ثم رحل بنفسه إلى السواحل والشام

(١) - شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ١٤٠/٤.

(٢) - تاريخ دمشق لابن عساكر: ٣٥/٣٦٠.

(٣) - تذكرة الحفاظ للذهبي: ٣/٣٥، حياة التابعين: ص ١٢٨٠.

ومصر، سنة اثنتين وستين ومائتين، ثم رحل إلى أصبهان^(١)، في سنة أربع وستين، فلقي يونس ابن حبيب^(٢).

رابعاً: شيوخه

درس الإمام ابن أبي حاتم على يد العديد من الشيوخ ومنهم:

أبو سعيد الأشج، والحسن بن عرفة، ويونس بن عبد الأعلى، وأحمد بن سنان، ومحمد بن حسان الأزرق، ومحمد بن عبد الملك بن زنجوية، وإبراهيم المزني، والربيع بن سليمان المؤذن، وبجر بن نصر، وسعدان بن نصر، وأبو زرعة، وابن وارة، وخلائق من طبقتهم، وممن بعدهم بالحجاز والعراق والعجم، ومصر والشام والجزيرة والجلال، وكان بجرّاً لا تكدره الدلاء^(٣).

خامساً: تلاميذه

تتلمذ على يديه العديد من التلاميذ ومنهم :

ابن عدي، وحسين بن علي التميمي، والقاضي يوسف الميانجي، وأبو الشيخ بن حيان، وأبو أحمد الحاكم، وعبد الله بن محمد بن أسد الفقيه، وإبراهيم بن محمد بن يزيد، وأخوه؛ أحمد، وإبراهيم بن محمد النصر آباذي، وأبو سعيد بن عبد الوهاب الرازي، وعلي بن محمد القصار، وخلق سواهم^(٤).

(١) - أصبهان : وهي مدينة عظيمة مشهورة من أعلام المدن وأعيانها، ويسرفون في وصف عظمها حتى يتجاوزوا حدّ الاقتصاد إلى غاية الإسراف، وأصبهان: اسم للإقليم بأسره، وكانت مدينتها أولاً جيّاً ثم صارت اليهودية، وهي من

نواحي الجبل في آخر الإقليم الرابع. ينظر : معجم البلدان : ٢٠٦/١

(٢) - تاريخ دمشق لابن عساكر: ٣٥/٣٦٢، سير السلف الصالحين - قوام السنة : ١٢٣٧/٤.

(٣) - سير أعلام النبلاء - ط الرسالة: ١٣/٢٦٣-٢٦٤.

(٤) - المصدر نفسه : ١٣/٢٦٤.

سادساً : ثناء العلماء عليه

قال أبو يعلى الخليلي: أخذ أبو محمد علم أبيه، وأبي زرعة، وكان بجرّاً في العلوم ومعرفة الرجال، صنف في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين، وكان زاهداً يعد من الأبدال^(١).

وقال أبو الحسن عليّ بن إبراهيم الرازي: سمعت علي بن محمد المصري - ونحن في جنازة ابن أبي حاتم - يقول: قلنسوة عبد الرحمن من السماء، وما هو بعجب، رجل منذ ثمانين سنة على وتيرة واحدة، لم ينحرف عن الطريق^(٢).

وسمعت علي بن أحمد الفرضي يقول: ما رأيت أحدا ممن عرف عبد الرحمن ذكر عنه جهالة قط^(٣).

وسمعت عباس بن أحمد يقول: بلغني أن أبا حاتم قال: ومن يقوى على عبادة عبد الرحمن! لا أعرف لعبد الرحمن ذنباً^(٤).

قال الإمام أبو الوليد الباجي: عبد الرحمن بن أبي حاتم ثقة حافظ^(٥).

وقال أبو الحسن علي بن أحمد الفرضي: ما رأيت أحداً ممن عرف عبد الرحمن ذكر عنه جهالة قط، وكنت ملازماً له مدة طويلة فما رأيت له الا على وتيرة واحدة لم أر منه ما انكرته من امر الدنيا ولا من امر الآخرة بل رأيت صائناً لنفسه ودينه ومروءته^(٦).

(١) - شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٢٣/١.

(٢) - تاريخ الإسلام - ت التدمري: ٢٠٧/٢٤.

(٣) - تاريخ دمشق لابن عساكر: ٣٥٩/٣٥.

(٤) - المصدر نفسه.

(٥) - المصدر نفسه: ٢٠٩/٢٤.

(٦) - تذكرة الحفاظ للذهبي: ٣٤/٣.

سابعاً : عبادته

أما عن عبادته فيقول أبو عبد الله القزويني يقول: إذا صليت مع عبد الرحمن فسلم إليه نفسك، يعمل بها ما شاء.

دخلنا يوماً بغلس على عبد الرحمن في مرض موته، فكان على الفراش قائماً يصلي، وركع فأطال الركوع^(١).

ثامناً : آثاره العلمية

يعتبر ابن أبي حاتم مشهوراً بالتأليف، وله مؤلفات ضخمة تقضي له بالإمامة، وتدل على همة عالية، ومقدرة فائقة، قلما يصلها كثير ممن عني بالتأليف في عصره وبعده، وذلك من خلال ملازمته لأبيه ولأبي زرعة، وكثرة رحلاته العلمية وسعة اطلاعه ورواياته، والذي أشار إليه يحيى ابن منده، فيما نقله عنه الذهبي قال : صنف ابن أبي حاتم المسند في ألف جزء، وكتاب الزهد، وكتاب الكنى، وكتاب الفوائد الكبير، وفوائد أهل الري، وكتاب مقدمة الجرح والتعديل^(٢).

وأشار إليه أبو يعلى الخليلي بقوله : وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف؛ في الفقه، والتواريخ، واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار^(٣).

(١) - تاريخ الإسلام - ت التدمري: ٢٤/٢٠٩.

(٢) - سير أعلام النبلاء - ط الرسالة: ١٣/٢٦٤-٢٦٥.

(٣) - الإرشاد في معرفة علماء الحديث: ٢/٦٨٣.

فمن مؤلفاته ما يلي :

- ١- التفسير ، وهو مطبوع ، وقد وصفه الذهبي بأنه من أحسن التفاسير ^(١).
- ٢- الجرح والتعديل ، وهو كتاب مشهور ، ومقدمته مشهورة - أيضاً - طبع هو والجرح والتعديل جميعاً بمطبعة دائرة المعارف العثمانية ما بين ١٣٦٠-١٣٧٣ هـ ، بتحقيق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي .
- ٣- علل الحديث ، وهو جزء من موضوع هذا البحث .
- ٤- المراسيل ، وهو كتاب مشهور . وقد طبع ثلاث طبعات آخرها بتحقيق شكر الله قوجاني وطبعتها مؤسسة الرسالة بسوريا عام ١٣٩٧ هـ.
- ٥- الرد على الجهمية ، قال الذهبي : مجلد ضخمة ^(٢).
- ٦- المسند ، قال ابن منده : في ألف جزء .
- ٧- بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه. طبع بمطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد - الهند سنة ١٣٨٠ هـ ، بتحقيق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي .
- ٨- الزهد .
- ٩- الكنى .
- ١٠- الفوائد الكبير .
- ١١- فوائد أهل الري . ذكرها الذهبي وغيره .

(١) - سير أعلام النبلاء - ط الرسالة : ٢٦٤/١٣ .

(٢) - المصدر نفسه : ٢٦٤/١٣ .

١٢- آداب الشافعي ومناقبه. وقد طبع بمصر سنة ١٣٧٢هـ، ١٩٥٣م ، بتحقيق عبدالغني عبد الخالق.

١٣- أصل السنة واعتقاد الدين . وهو مطبوع .

١٤- حديث ابن أبي حاتم . يوجد منه نسخة في الظاهرية مجموع ٤١/٨ (تاريخ التراث ٣٥٤/١/١).

١٥- ثواب الأعمال .

١٦- زهد الثمانية من التابعين . وقد طبع بتحقيق عبد الرحمن الفريوائي ونشرته مكتبة الدار بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٤ هـ .

١٧- فضائل الإمام أحمد .

١٨- فضائل قزوين .

١٩- فضائل أهل البيت .

٢٠- فضائل مكة .

ولكثرة مصنّفاته كان لها فهرس كبير؛ قال القزويني : وجمع وصنف الكثير حتى وقعت ترجمة مصنّفاته الكبار والصغار في أوراق! ^(١) .

^(١) - التدوين في أخبار قزوين : ٣/١٥٥ .

وقد ذكر أنه رأى هذا الفهرس؛ قال عند ذكر من صنف في فضائل قزوين: وقد ألف وجمع فيها الإمام المشهور عبد الرحمن بن أبي حاتم، رأيت فهرست كتبه التي وقفها وتصدق بها. في جملة ما سماها من مصنفاته الصغيرة والكبيرة: وجزء في فضائل قزوين^(١).

تاسعاً : وفاته

قال أبو بكر محمد بن قارن بن العباس : امتحن في الإسلام ثلاثة : سفيان الثوري ، وأحمد ابن حنبل، وعبد الرحمن بن أبي حاتم^(٢).

وقد توفي ابن أبي حاتم - رحمه الله، وكانت وفاته في المحرم سنة سبع وعشرين وثلاثمائة بالري، وقد قارب عمره التسعين سنة^(٣).

المطلب الثاني : التعريف بكتاب علل الحديث.

الكتاب هو ما دل عليه عنوانه، فهو في علل الحديث، وعلل الحديث فيه بمعناها الواسع، الذي يدخل فيه أولاً العلل الغامضة، ويدخل فيه - أيضاً - غير الغامضة .

وقد ذكر أقسام العلة التي وقعت في المبحث الأول ومن خلال النظر في ذلك يتبين موضوع الكتاب، ففي ثنايا هذا الكتاب ما يحكم بتأثير العلة فيه، وفيه ما يحكم بعدم تأثيرها، كما فيه أشياء دقيقة في علم العلل، وأشياء ظاهرة .

وزيادة على ذلك ففيه أنواع من العلوم الأخرى، كالكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً، وجمعاً وتفريقاً، بل وضبطاً للأسماء، وبيان ما وقع في ذلك من الوهم والخلل .

(١) - التدوين في أخبار قزوين: ٤/١ .

(٢) - سير سلف الصالحين - قوام السنة : ١٢٣٩/٤ .

(٣) - تذكرة الحفاظ للذهبي : ٣/٣٥، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٤/١٣٩ .

وغير ذلك من الفوائد التي تزيد في قيمة هذا الكتاب، وتجعل الاستغناء عنه في غاية الصعوبة للباحث الجاد .

أما طريقة ترتيبه :

لم يذكر ابن أبي حاتم منهجه في الترتيب، ولكن المنهج العام الذي سلكه في ترتيب كتابه، ومن طريقته.

-أنه رتبته على أبواب الفقه : فبدأ بالعبادات أولاً، ثم المعاملات، وهكذا كعادة المؤلفين في الترتيب على الأبواب الفقهية، مما يسهل على الناظر فيه البحث عن بغيته، وأنه يبتدئ كل كتاب بقوله : علل أخبار في كذا ... ولا يذكر كلمة : كتاب.

مكانة الكتاب وأقوال العلماء فيه:

إن هذا الكتاب قد جُمع فيه علم عدد من الأئمة وأقوالهم، وهم مؤلفه عبد الرحمن بن أبي حاتم، وأبوه أبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي، ويضاف إليهم عدد قليل من الأئمة. وأبو حاتم، وأبو زرعة عليهما تدور مادة هذا الكتاب، وهما من كبار أئمة النقد والتعليل، ولهما فيه فهم خاص، ونظر ثاقب، فبمجموع هذه الأمور نال هذا الكتاب منزلة عظيمة عند المتقدمين والمتأخرين تمثلت في الاستفادة منه والاهتمام.

وقال ابن كثير في أهمية هذا الكتاب : ومن أحسن كتاب وضع ذلك، وأجله وأفحله، كتاب العلل لعللي بن المديني، وكذلك كتاب العلل لعبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو مرتب على أبواب الفقه^(١).

(١) - اختصار علوم الحديث : ص ٦٤.

وقول عمر بن رسلان البلقيني : وأجل كتاب في العلل كتاب الحافظ ابن المديني، وكذلك كتاب ابن أبي حاتم^(١) .

وقال طاهر الجزائري في أهمية هذا الكتاب : وقد وقفت على أحد هذه الكتب وهو كتاب الإمام أبي محمد عبد الرحمن ابن الإمام أبي حاتم فرأيت من الكتب الجليلة المقدار التي لا يستغني عن الاطلاع عليها وتكرار النظر إليها من أراد الإشراف على هذا النوع الذي هو من أغمض الأنواع فضلاً عما يجب أن يعد نفسه لاتباع آثار الواقفين على أسراره^(٢) .

وقال كذلك: وكان والده أبو حاتم من كبار الحفاظ البارعين في معرفة العلل ويظهر لك ذلك من هذا الكتاب فإن ما ذكر فيه إلا قليلاً مأخوذاً عنه ومقتبس منه^(٣) .

ومما يبين منزلة الكتاب أيضاً الاهتمام به شرحاً وتحقيقاً فمن شرحه ابنُ عبدالمهادي، شرع في شرحه والتعليق عليه، غير أنه مات بعد أن كتب منه مجلدين^(٤) .

وأما تحقيقه فقد تبنى قسم السنة وعلومها في كلية أصول الدين تحقيق هذا الكتاب العظيم. وقد انتهى: سامي جاد الله من تحقيقه والتعليق عليه.

(١) - مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٠٣ .

(٢) - توجيه النظر إلى أصول الأثر: ٦١٢/٢ .

(٣) - المصدر نفسه : ٦٥١/٢ .

(٤) - ذكر ذلك ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة : (٤٣٩/٢) .

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

دراسة المرويات المعلّة للإمام يزيد بن هارون

المبحث الأول: الأحاديث المعلة في العبادات

- الحديث الأول : (رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضَعُ رُكْبَتَيْهِ إِذَا سَجَدَ)

قال الإمام الترمذي : ((حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي، حدثنا يزيد بن هارون، عن شريك، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر، قال: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضَعُ رُكْبَتَيْهِ يَعْنِي: إِذَا سَجَدَ قَبْلَ يَدَيْهِ.. الحديث

قال يزيد: لم يرو شريك، عن عاصم بن كليب إلا هذا الحديث الواحد، قال أبو عيسى: وروى همام بن يحيى، عن شقيق، عن عاصم بن كليب شيئاً من هذا مرسلًا لم يذكر فيه عن وائل بن حجر، وشريك بن عبد الله كثير الغلط والوهم))^(١).

- تخريج الحديث وبيان وجه الاختلاف فيه :

مدار الحديث على عاصم بن كليب، وروي عنه من وجهين :

١- الوجه الأول: رواه شريك بن عبد الله، عن عاصم بن كليب، متصلًا مرفوعًا. وقد تفرد به.

- أخرجه ابن ماجه^(٢)، وأبو داود في سننه^(٣)، والدارمي^(٤)، والنسائي في المجتبى^(٥)، وابن خزيمة^(٦).

(١) - العلل الكبير للترمذي : ص ٦٩ (١٠٠).

(٢) - سنن ابن ماجه : ٥٤/٢ (٨٨٢).

(٣) - سنن أبي داود: ١٢٩/٢ (٨٣٨).

(٤) - سنن الدارمي : ٨٣٤/٢ (١٣٥٩).

(٥) - سنن النسائي : ٢٣٤/٢ (١١٥٤).

(٦) - صحيح ابن خزيمة: ٣١٨/١ (٦٢٦).

والطحاوي^(١)، وابن حبان^(٢)، والبيهقي^(٣)، والدارقطني في السنن^(٤)، جميعهم من طريق (يزيد بن هارون، عن شريك، عن عاصم، عن أبيه، عن وائل بن حجر).

٢- الوجه الثاني: رواه همام بن يحيى، عن شقيق أبي الليث، قال: حدثني عاصم بن كليب، مرسلاً.

-أخرجه أبو داود في المراسيل^(٥)، والبيهقي في السنن^(٦)، من طريق همام، عن شقيق أبي الليث، به

-ترجمة الرواة :

أما الوجه الأول :

١- شريك بن عبد الله النخعي: الكوفي القاضي بواسط، ثم الكوفة أبو عبد الله، صدوق يخطيء كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع، من الثامنة، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومائة^(٧).

٢- عاصم بن كليب: بن شهاب بن المجنون الجرمي الكوفي، قال أحمد بن حنبل: لا بأس بحديثه، وقال ابن معين والنسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح. وقال الآجري: قلت لأبي داود: عاصم بن كليب بن من؟؟ قال أبو داود: ابن شهاب كان من العباد، وذكر من

(١) - شرح معاني الآثار: ٢٣٠/١ (١٣٧٥).

(٢) - صحيح ابن حبان: ٢٣٧/٥ (١٩١٢).

(٣) - السنن الصغير للبيهقي: ١/١٦٠ (٤١١).

(٤) - سنن الدارقطني: ٢/١٥٠ (١٣٠٧).

(٥) - المراسيل لأبي داود: ص ٩٤ (٤٢).

(٦) - السنن الكبرى للبيهقي: ٢/١٤٢ (٢٦٣٠).

(٧) - تقريب التهذيب: ص ٢٦٦ (٢٧٨٧).

فضله. قلت: كان مرجئاً؟ قال: لا أدري وقال في موضع آخر: كان أفضل أهل الكوفة. وقال شريك بن عبد الله النخعي: كان مرجئاً. وذكره ابن حبان في الثقات. قلت-أي ابن حجر- وأرخ وفاته سنة سبع وثلاثين ومائة، وكذا أرخه خليفة. وقال ابن شاهين في الثقات: قال أحمد بن صالح المصري: يعد من وجوه الكوفيين الثقات، وفي موضع آخر: هو ثقة مأمون.

وقال ابن المديني: لا يحتج به إذا انفرد، وقال ابن سعد: كان ثقةً يحتج به وليس بكثير الحديث. توفي في أول خلافة أبي جعفر^(١).

٣-أبوه كليب : هو كليب بن شهاب والد عاصم، صدوق من الثانية. ووهم من ذكره في الصحابة^(٢).

أما الوجه الثاني :

١-همام بن يحيى: بن دينار العوزي المحلمي مولاهم أبو عبد الله البصري، ثقةٌ ربما وهم. من السابعة. مات سنة أربع أو خمس وستين ومائة^(٣).

٢-شقيق أبو ليث: مجهول من السادسة، وقال أبو الحسن بن القطان شقيق هذا ضعيف لا يعرف بغير رواية همام^(٤).

(١) - الجامع لعلوم الإمام أحمد - الرجال: ٤٢٧/١٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣٥٠/٦، الثقات لابن حبان: ٢٥٦/٧، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: ١٥٠(٨٣٣)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٥٣٨/١٣، تهذيب التهذيب: ٥٥/٥.

(٢) - تقريب التهذيب : ص ٤٦٢ (٥٦٦٠).

(٣) - المصدر نفسه : ص ٥٧٤ (٧٣١٩).

(٤) - المصدر نفسه : ص ٢٦٨ (٢٨١٩).

-دراسة الاختلاف :

الحديث رواه ما يقارب العشرين نفساً عن عاصم، فلم يقل واحد منهم: كان يضع ركبتيه يعني اذا سجد قبل يديه

ورواه شريك، وهو سيئ الحفظ، فذكر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يضع ركبتيه يعني اذا سجد قبل يديه.

ولو كان شريك ثقةً لم يقبل منه تفرد به بما لم يتابعه عليه أحد من أصحاب عاصم، فكيف وهو سيئ الحفظ، فالنكارة ظاهرة على روايته، والمنكر لا يمكن الاعتبار به، ولا تقويته، وأعجب ممن يحاول أن يقويه بمرسل^(١) من هنا أو موقوف^(٢) من هناك، فإذا كان الشاذ، وهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه لا يعتبر به^(٣).

قال الترمذي في العلل : قال يزيد: لم يرو عن شريك عن عاصم الا هذا الحديث، وروى همام، عن شقيق، عن عاصم شيئاً من هذا مرسلًا، وشريك بن عبد الله كثير الغلط والوهم^(٤).

قال ابن سيد الناس: من شأن الترمذي التصحيح بمثل هذا الإسناد، فقد صحح حديث عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل: " لأنظرن إلى صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - فما جلس للتشهد " الحديث وإنما الذي قصر بهذا عن التصحيح عنده الغرابة التي أشار إليها وهي تفرد يزيد بن هارون عن شريك وهو لا يحطه عن درجة الصحيح لجلالة يزيد وحفظه،

(١) -المرسل : وهو ما سقط من آخره من بعد التابعي. ينظر : نُزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي ص:١١٣

(٢) - الموقوف، وهو: ما انتهى إلى الصحابي. ينظر : نُزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي ص:١٥٦

(٣) -ينظر في حاشية: الجامع في أحكام صفة الصلاة، المؤلف: ديبان بن محمد الديان : ٢٦٢/٤.

(٤) - علل الترمذي : ص٦٩(١٠٠).

وأما تفرد شريك به عن عاصم وبه صار حسناً فإن شريكاً لا يصح حديثه منفرداً هذا معنى كلامه.^(١)

وقال النسائي: لم يقل هذا عن شريك غير يزيد بن هارون، والله تعالى أعلم.^(٢)

يفهم من كلام النسائي، أن هذا الحديث يعد في أفراد شريك، ولم يتابعه على روايته هذه أحد، وشريك ليس بالقوي فيما يتفرد به.

وقال الدارقطني: تفرد به يزيد، عن شريك ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك وشريك ليس بالقوي فيما يتفرد به.^(٣)

وقال البيهقي: هذا حديث يعد في أفراد شريك القاضي، وإنما تابعه همام مرسلًا هكذا ذكر البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين.^(٤)

ونقلًا عن الألباني أنه ذكر قول يزيد بن هارون الراوي عن شريك: " إن شريكاً لم يرو عن عاصم غير هذا الحديث " وهو سيء الحفظ عند جمهور الأئمة بل صرح بعضهم أنه كان قد اختلط فلذلك لا يُحتج به إذا تفرد، فكيف إذا خالف غيره من الثقات الحُفَظ؟؟^(٥)

(١) - النفع الشذي شرح جامع الترمذي: ٤٥٤/٤.

(٢) - سنن النسائي: ٢٤٣/٢ (١١٥٤).

(٣) - سنن الدارقطني: ١٥٠/٢.

(٤) - السنن الكبرى للبيهقي: ١٤٢/٢ (٢٦٣٠).

(٥) - ينظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: ٧٦/٢.

حيث روى زائدة بن قدامة وهو ثقة صاحب سنة^(١)، عن عاصم بن كليب، أخبرني أبي، أن وائلاً بن حُجر الحضرمي أخبره، قال: وَذَكَرَ حَدِيثاً طَوِيلاً رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حَبَانَ وَالنَّوَوِيُّ وَابْنُ الْقَيْمِ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ شَرِيكٌ، فَتَأَمَّلْ!!!^(٢).

كما وشهد على ضعف شريك؛ فقالوا بأنه سيئ الحفظ، كثير الخطأ، يغلط في حديثه أئمة النقد: كيحيى القطان، وابن معين، وأبي حاتم، والجوزجاني، وغيرهم، ولذلك قال يحيى بن معين: "إذا خالف غيره أحبُّ إلينا منه"^(٣).

وقال الحاكم: "احتج مسلم بشريك!" ووافقه الذهبي! وليس كما قالوا، على ما يأتي بيانه، وقال ابن القيم وقد ذكر الحديث: هو الصحيح^(٤).

وخالفهم الدارقطني فقال عقبه: "تفرد به يزيد عن شريك، ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك، وشريك ليس بالقوي فيما يتفرد به"^(٥).

وخالفهم أيضاً البخاري ثم البيهقي، فقال البيهقي: هذا حديث يعد في أفراد شريك القاضي، وإنما تابعه همام من هذا الوجه مرسلًا، هكذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين رحمهم الله تعالى^(٦).

(١) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٦١٣/٣، الثقات لابن حبان: ٣٣٩/٦، الجامع في الجرح والتعديل: ١/٢٥٤ (١٢٩٤).

(٢) - نهي الصحبة عن النزول بالركبة-لأبي إسحاق الحويني: ٣٨/٢.

(٣) - الكامل في ضعفاء الرجال: ١٢/٥.

(٤) - زاد المعاد في هدي خير العباد: ٢١٥/١.

(٥) - سنن الدار قطني: ١٥٠/٢ (١٣٠٧).

(٦) - السنن الكبرى للبيهقي: ١٤٢/٢ (٢٦٣٠).

وهذا هو الحق الذي لا يشك فيه كل من أنصف، أن هذا الإسناد ضعيف، وله علتان: الأولى: تفرد شريك به. والأخرى: المخالفة. وكان الدارقطني يقول في شريك: إنه ليس بالقوي فيما يتفرد به، وفي التقريب: صدوق، يخطيء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة". قلت: فمثله لا يحتج به إذا تفرد فكيف إذا خالف كما يأتي بيانه، وأما قول الحاكم والذهبي: احتج به مسلم، فإنما أخرج له مسلم في المتابعات وليس في الأصول كما بين ذلك المنذري في خاتمة الترغيب والترهيب^(١).

أما الوجه الثاني:

قال الترمذي: روى همام، عن عاصم هذا مرسلًا لم يذكر فيه وائل بن حجر. وقال مغلطاي: ((وفيه نظر من حيث أنّ هماماً لم يشافه فيه عاصماً بالرواية؛ إنّما رواه عن شقيق أبي الليث، حدثنا عاصم فذكره. كذا هو في كتاب المراسيل لأبي داود وغيره، وشقيق هذا قال ابن القطان: لا يعرف بغير رواية همام عنه)^(٢).

وقال الحازمي: (رواه همام عن شقيق أبي الليث، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو المحفوظ)^(٣).

وفي هذا الوجه قد خالف شريكاً شقيقاً فأرسله، ولكن شقيقاً هذا ليس خيراً من شريك، فإنه مجهول لا يعرف، كما قال الذهبي وغيره، ولهمام فيه إسناد آخر، ولكنه معلول أيضاً، فقال همام: حدثنا محمد بن جحادة، عن عبد الجبار بن وائل بن حجر، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: "كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه... فلما أراد أن يسجد وقعت

(١) - الترغيب والترهيب للمنذري - ت عمارة : ٥٥/٣ (٢١).

(٢) - شرح سنن ابن ماجه - علاء الدين مغلطاي : ١٤٨٨/٥.

(٣) - الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار - محمد بن موسى الحازمي : ص ٧٨.

ركبته على الأرض قبل أن تقع كفاه... فإذا نهض، نهض على ركبته، واعتمد على فخذه
". أخرجه أبو داود والبيهقي^(١) وعلته الانقطاع، فقال النووي^(٢) : حديث ضعيف؛ لأن
عبد الجبار بن وائل اتفق الحفاظ على أنه لم يسمع من أبيه شيئاً، ولم يدركه"^(٣).

-خلاصة الدراسة :

يتضح مما تقدم أن حديث وائل بن حجر هذا ضعيف؛ لتفرد شريك به، ومخالفته لغيره، ولا
حجة فيما ينفرد به، وما وجد من طرق أخرى لحديثه: فهي تدور بين الضعف والانقطاع.

-الحكم على الحديث:

-يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد، بأن الحديث معلول، وإن العلة هي تفرد مع
مخالفته لحديث أبي هريرة في تقديم اليدين على الركبتين، وهي ليست من يزيد بن هارون وإنما
من شيخه (شريك بن عبدالله النخعي) والله أعلم .

قال الإمام الترمذي: هذا الحديث حسن غريب، لا نعرف أحداً رواه مثل هذا عن شريك.
قال المباركفوري: في كون هذا الحديث حسناً نظر فإنه قد تفرد به شريك وهو بن عبد الله
النخعي الكوفي صدوق، يخطيء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة^(٤).

(١) - سنن أبي داود: ١٣٠/٢ (٨٣٩)، السنن الكبرى للبيهقي: ١٤٢/٢ (٢٦٢٩).

(٢) - المجموع شرح المهذب للنووي : (٣ / ٤٤٦).

(٣) - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: ٣٣٠/٢.

(٤) - تحفة الأحوذى / محمد بن عبد الرحمن المباركفوري : ١٧٧/٢.

وقال الدارقطني في سننه بعد رواية هذا الحديث: تفرد به يزيد عن شريك ولم يحدث به عن

عاصم بن كليب غير شريك وشريك ليس بالقوي فيما ينفرد به.^(١)

وضعه البيهقي^(٢). والألباني^(٣).

وقال ابن حجر: حديث أبي هريرة أصح من حديث وائل بن حجر.^(٤)

(١) - سنن الدارقطني : ١٥٠/٢ .

(٢) - السنن الكبرى للبيهقي : ١٤٢/٢ (٢٦٣٠) .

(٣) - إرواء الغليل : ٧٥/٢ (٣٥٧) .

(٤) - بلوغ المرام من أدلة الأحكام/ لابن حجر العسقلاني - ت الزهيري : ص ٩١ (٣٠٨) .

- الحديث الثاني : (حديث فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ نِصْفَ صَاعٍ)

قال الترمذي : (سألت محمداً عن حديث الحسن: خطبنا ابن عباس فقال: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ»

فقال [يعني: محمد بن إسماعيل البخاري] : روى غير يزيد بن هارون، عن حميد، عن الحسن، قال: خطب ابن عباس وكأنه رأى هذا أصح. وإنما قال محمد هذا، لأن ابن عباس كان بالبصرة في أيام علي، والحسن البصري في أيام عثمان وعلي كان بالمدينة^(١).

- تخريج الحديث وبيان وجه الاختلاف فيه:

مدار الحديث على الحسن البصري، وله وجهان:

- ١- الوجه الأول : روي من طريق حميد الطويل، عن الحسن البصري قال: خطبنا ابن عباس .
- أخرجه البيهقي^(٢)، من طريق سهل بن يوسف، ويزيد بن هارون ، والبخاري^(٣)، من طريق محمد بن المثني، عن يزيد بن هارون.
- كلهم (سهل بن يوسف، ويزيد بن هارون) عن حميد الطويل به. بلفظ : خطبنا ابن عباس.
- ٢- الوجه الثاني : روي من طريق حميد الطويل، عن الحسن البصري قال: خطب ابن عباس.
- أخرجه الإمام أحمد^(١) والدارقطني في السنن^(٢) من طريق يزيد بن هارون، وأبو داود^(٣) من طريق محمد بن المثني، والنسائي في المجتبى^(٤) وفي الكبرى^(٥) من طريق علي بن حجر، والطحاوي^(٦) من طريق حماد بن سلمة.

(١) - العلل الكبير للترمذي : ص ١٠٨ (١٨٧).

(٢) - السنن الكبرى للبيهقي : ٤/٢٨٢ (٧٧١٢).

(٣) - كما في مختصر زوائد مسند البزار لابن حجر : ١/٣٩٩ (٦٦٠).

كلهم (يزيد بن هارون، ومحمد بن المثني، وعلي بن حجر، وحمام بن سلمة) عن حميد الطويل به. بلفظ: خطب ابن عباس.

-ترجمة الرواة :

١-حميد الطويل: حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال. ثقة مدلس وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء، من الخامسة مات سنة اثنتين ومائة، ويقال: ثلاث وأربعين، وهو قائم يصلي وله خمس وسبعون^(٧).

٢-الحسن بن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار الأنصاري مولاهم، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس. قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجاوز ويقول: حدثنا وخطبنا، يعني: قومه الذين حُذِّثوا وخطبوا بالبصرة هو رأس أهل الطبقة الثالثة. مات سنة عشر ومائة وقد قارب التسعين^(٨).

-دراسة الاختلاف :

من خلال النظر في هذين اللفظين في متن الحديث، نجد أن الطريق الأول ذكر فيه الحسن البصري صيغة تشعر بالسماع من ابن عباس بقوله: خطبنا ابن عباس ... الحديث

(١) -مسند الإمام أحمد: ٣٢٣/٥ (٣٢٩١).

(٢) - سنن الدار قطني: ٨٨/٣ (٢١٣١).

(٣) - سنن أبي داود: ٦٤/٣ (١٦٢٢).

(٤) -سنن النسائي: ١٩٠/٥ (١٥٨٠)، ٥٢/٥ (٢٥١٥).

(٥) -السنن الكبرى للنسائي: ٣١٣/٢ (١٨١٥)، ٤٢/٣ (٢٣٠٦).

(٦) - في شرح مشكل الآثار: ٤٠/٩ (٣٤٢١).

(٧) - ينظر: يتهدب التهذيب: ٣٨/٣ (٦٥)، تقريب التهذيب: ص ١٨١ (١٥٤٤).

(٨) - تقريب التهذيب: ص ١٦٠ (١٢٢٧).

عند التأمل في هذين الوجهين عن حميد الطويل، عن الحسن البصري، حيث ذكر في روايات بقول الحسن: خطبنا ابن عباس، فيوهم السماع، وفي روايات أخرى بقول: خطب ابن عباس فلا يدل على سماعه منه مباشرة.

-خلاصة الدراسة :

عند الدراسة في هذا الحديث والبحث عن العلة فيه، ظهر للباحثة من خلال الدراسة بأن العلة كانت من شيخ يزيد بن هارون وهو حميد الطويل. فقد ذكر في كلتا الروايتين بأن الحسن البصري سمع من ابن عباس! مرة بقوله خطبنا ومرة أخرى بقوله: الحسن، عن ابن عباس، ولم يثبت سماع الحسن من ابن عباس، أي انقطاع في السند، وكذلك أبان عن علة قاذحة أخرى في رواية حميد، فقد وهم في قوله: (نصف صاع من قمح).

فأما الوجه الأول :

فإنه يصرح بسماع (الحسن البصري من ابن عباس) في قوله: خطبنا ابن عباس، يعني أن الحسن عنى أن ابن عباس خطب أهل البصرة وهو منهم، إلا أن حقيقته غير ذلك، هذا الوجه لم يرجحه البخاري لمناقضته الواقع التاريخي.

وقال بهز بن أسد: لم يسمع الحسن من ابن عباس^(١).

قال ابو حاتم الرازي: الحسن لم يسمع من ابن عباس. وقوله: خطبنا ابن عباس يعني خطب أهل البصرة^(٢).

(١) - المراسيل لابن أبي حاتم: ٩٩/٣٤.

(٢) - المصدر نفسه: ٩٩/٣٤ (١٠٠).

وقال البزار: (لا نعلم روى الحسن عن ابن عباس غير هذا. وقوله (خطبنا ابن عباس) فإنما خطب أهل البصرة، وكان وقت خطبة ابن عباس بالبصرة، ولم يكن شاهداً، ولا دخل البصرة بعد؛ لأن ابن عباس خطب يوم الجمل^(١)، ودخل الحسن أيام صفين^(٢)، ولم يسمع الحسن من ابن عباس^(٣)).

وقال ابن حزم: (لا يصح للحسن سماع من ابن عباس)^(٤).

وقال النسائي: الحسن لم يسمع من ابن عباس، وهذا الذي قاله النسائي وغيره، هو الذي قاله الإمام أحمد وعلي بن المديني وغيرهما من الأئمة، وقال علي بن المديني في حديث الحسن: "خطبنا ابن عباس بالبصرة": إنما هو كقول ثابت: "قدم علينا عمران بن حصين" ومثل قول مجاهد: "خرج علينا علي" وكقول الحسن: "إن سراقه بن مالك بن جعشم حدثهم" وقال ابن المديني أيضاً: الحسن لم يسمع من ابن عباس، وما رآه قط، كان بالمدينة أيام ابن عباس على البصرة^(٥)، أي أن هذا من قبيل المرسل وشبهه.

وخالفهم العلامة الشيخ أحمد شاکر: حيث قال في تعليقه على المنذري، القول بعدم سماع الحسن من ابن عباس وعدم رؤيته إياه وهم، فإن الحسن عاصر ابن عباس يقيناً ولا يمنع كونه بالمدينة أيام ابن عباس على البصرة سماعه من ابن عباس قبل ذلك أو بعده ويقطع بسماعه منه ولقائه إياه، ما رواه أحمد في مسنده بإسناد صحيح عن ابن سيرين إن جنازة مرت بالحسن وابن عباس، فقام الحسن ولم يقم ابن عباس، فقال الحسن لابن عباس أقام لها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . فقال: قام وقعد. وقال في شرح هذا الحديث إسناده صحيح،

(١) - موقعة الجمل: حدثت في البصرة عام ٣٦ هـ. في جمادى الأولى.

(٢) - معركة صفين: حدثت سنة ٣٧ هـ. في شهر صفر.

(٣) - كشف الأستار عن زوائد البزار: ١ / ٤٣٠ (٩٠٨).

(٤) - المحلى بالأثار: ٤ / ٢٤٤.

(٥) - ينظر: مختصر سنن أبي داود للمنذري: ١ / ٤٧٣، ونصب الراية: ١ / ٢، ١٩٠ / ٤١٩.

وهو قاطع في صحة سماع الحسن من ابن عباس، فإنه صريحٌ في أنه لقي ابن عباس، وسأله، وسمع منه .^(١)

قال المباركفوري: طرق حديث ابن عباس تدل على أن ابن عباس إنما يريد يبين حكم صدقة الفطر حينما كان أميراً على البصرة من جهة علي، وكان الحسن إذ ذاك بالمدينة لا بالبصرة كما تقدم ابن المديني، إن الحسن كان بالمدينة أيام ابن عباس بالبصرة، وهذا ظاهر في أن الحسن لم يسمع هذا الحديث من ابن عباس وثبوت سماعه منه في الجملة لا يستلزم سماع هذا الحديث منه، وإليه أشار الشيخ أحمد شاکر في شرحه لمسند الإمام أحمد^(٢) بقوله نعم قد يمنع الرواية التي يعللونها في قوله خطبنا ابن عباس بالبصرة^(٣).

قال الأثيوبي : هذا الذي قاله الشيخ أحمد شاکر غلط عجيب منه، فإنه ظن أن الحسن المذكور هو الحسن البصري، وليس كذلك، وإنما هو الحسن بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهما -، وقد تقدم هذا للنسائي في كتاب الجنائز^(٤). وقد صرح في كلها عن ابن سيرين أن جنازة مرت بالحسن بن علي، وابن عباس، فقام الحسن، ولم يقم ابن عباس ... الحديث. فيجب التنبه لذلك، وقال الأثيوبي كذلك: وثبوت سماعه منه الخ هكذا قال صاحب "المرعاة" [المباركفوري] تقليدًا للشيخ أحمد شاکر في غلظه المتقدم أن الحسن هو البصري، وقد تقدم أنه الحسن السبط رضي الله عنه، فالحق أنه لم يثبت سماع الحسن البصري، من ابن عباس بطريق صحيح^(٥).

(١) - مسند الإمام أحمد: ٢٣١/٥ (٣١٢٦).

(٢) - مسند الإمام أحمد - تعليق أحمد شاکر: ٤٨٦/٢.

(٣) - مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح : ٢٠٥/٦ (١٨٣٣).

(٤) - سنن النسائي / كتاب الجنائز : برقم ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦.

(٥) - ذخيرة العقبى في شرح المجتبى : ٢٨٤/٢٢.

وقال ابن عبد الهادي: الحديث رواه مشهورون، لكن فيه إرسال؛ فإن الحسن لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما، على ما قيل، وقد جاء في مسند أبي يعلى الموصلي في حديث عن الحسن، قال: أخبرني ابن عباس .. وهذا إن ثبت دل على سماعه منه^(١).

وأما الوجه الثاني :

قال الترمذي: سألت محمداً، يعني ابن إسماعيل البخاري، عن حديث الحسن: خطبنا ابن عباس فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض صدقة الفطر.

فقال: روى غير يزيد بن هارون، عن حميد، عن الحسن قال: خطب ابن عباس.

قال أبو عيسى: وكأنه رأى هذا أصح.

وإنما قال محمد هذا؛ لأن ابن عباس كان بالبصرة في أيام علي، والحسن البصري في أيام عثمان وعلي كان بالمدينة^(٢).

فرجح البخاري أن تكون صيغة التحديث من غير الضمير المتصل (نا)؛ لأن الحسن كان غائباً عن البصرة وقت خطبة ابن عباس بها^(٣).

وقال الألباني: وهذا إسناد رجاله ثقات؛ لكنه معلول بالانقطاع، فقد صرح جمع من

الأئمة كأحمد والنسائي وغيرهما أن الحسن البصري لم يسمع من ابن عباس^(٤).

(١) - تنقيح التحقيق / شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي: ١٢٤/٣.

(٢) - علل الكبير للترمذي: ص ١٠٨ (١٨٧).

(٣) - المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين: ٦٢٦/١.

(٤) - ضعيف أبي داود - الأم: ١٢٢/٢.

وقول البخاري هذا يدل على أن هناك طرقاً أخرى روي بها الحديث، غير طريق يزيد بن هارون، عن حميد، عن الحسن، وذكر بها قال: خطب ابن عباس وهي طرق صحيحة منها: طريق أبي رجاء العطاردي: وهو ثقة. أخرج روايته النسائي في المجتبى^(١)، وفي الكبرى^(٢)، والبيهقي^(٣)، بلفظ (صدقة الفطر صاع من الطعام) وقال البيهقي: هذا هو الصحيح الموقوف، وقال الألباني: صحيح الإسناد.

وقد صرح بسماعه من ابن عباس رضي الله عنه وهو ما يقوي روايته.

وقال النسائي عن هذا الحديث هو أثبت الثلاثة يقصد أثبت من رواية حميد وهشام عن ابن سيرين؛ لأنه لم يثبت سماع ابن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنه^(٤).

-الحكم على الحديث :

الحديث ضعيف الإسناد لثلاث علل فيه: وهي الانقطاع في السند بين (الحسن البصري، وابن عباس)

والوهم في لفظ الحديث وهو قوله: فرض صدقة الفطر نصف صاع... الحديث

والعلة الثالثة: المخالفة لحديث أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس. وقد تقدم الكلام عليه.

(١) - سنن النسائي: ٥١/٥ (٢٥١٠).

(٢) - السنن الكبرى للنسائي: ٤٠/٣ (٢٣٠١).

(٣) - السنن الكبرى للبيهقي: ٤/٢٨٠ (٧٧٠٥)، ٤/٢٨١ (٧٧٠٦).

(٤) - سنن النسائي: ٥١/٥.

وأعل البخاري هذا الطريق، أي: حديث (نصف صاع)، ولفظة: (خطبنا) وذكر بأن الحديث عن غير يزيد بن هارون، عن حميد، عن الحسن البصري وقوله: خطب ابن عباس أرجح.

وقال ابن عبد البر: حديث ابن عباس الصحيح فيه صاع لا نصف صاع^(١).

وقال الألباني الإسناد: ضعيف؛ وعلته الانقطاع^(٢).

وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على مسند الامام أحمد: إسناده ضعيف لانقطاعه، رجاله ثقات رجال الشيخين، إلا أن الحسن البصري قد تكلموا في سماعه من ابن عباس^(٣).

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد، بأن الحديث معلول، وإن العلة هي الانقطاع مع الوهم والمخالفة، وهي ليست من يزيد بن هارون وإنما من شيخه (حميد الطويل) والله أعلم .

(١) - التمهيد لابن عبد البر - ت بشار: ٢٣٣ / ٣ .

(٢) - ضعيف أبي داود - الأم: ١٢٢ / ٢ .

(٣) - مسند الامام حمد - ط الرسالة: ٥ / ٣٢٣ / (٣٢٩١) .

- الحديث الثالث: (مَنْ عَادَ مَرِيضًا لَمْ يَزَلْ، فِي خُرْفَةِ الْجَنَّةِ)

قال الإمام الترمذي : حدثنا محمد بن وزير الواسطي، حدثنا يزيد بن هارون، عن عاصم الأحول، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان، قال: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَنْ عَادَ مَرِيضًا لَمْ يَزَلْ، فِي خُرْفَةِ الْجَنَّةِ» ، قِيلَ: وَمَا خُرْفَةُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «جَنَاهَا» .

قال الترمذي : سألت محمداً [يعني البخاري] عن هذا الحديث فقال: روى أبو غفار وعاصم، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء، عن ثوبان، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث خالد، وهذا أصح.

وأحاديث أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان ليس فيها أبو الأشعث إلا هذا الحديث الواحد، واسم أبي الأشعث شرحبيل بن آدة ، وسألته عن اسم أبي أسماء الرحبي، فلم يعرفه^(١).

- تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

مدار الحديث على أبي قلابة واختلف فيه على وجهين :

١- الوجه الأول: عنه، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان.

- أخرجه ابن أبي شيبة^(١)، ومسلم^(٢)، والترمذي في الجامع^(٣)، والطبراني في الكبير^(٤)، والقضاعي^(٥)، والبيهقي في السنن^(٦)، وفي الآداب^(٧)، والبغوي^(٨)، من طريق يزيد بن هارون. هارون.

(١) - العلل الكبير للترمذي : ص ١٤٠ (٢٤١).

٢- الوجه الثاني: عنه، عن أبي أسماء، عن ثوبان. (من غير ذكر أبي الأشعث)

-أخرجه أبو عوانة^(٩)، من طريق سفيان الثوري، والطبراني في الكبير^(١٠)، وأبو محمد البغوي في شرح السنة^(١١)، من طريق شعبة.

-وأخرجه علي بن الجعد^(١٢)، ابن أبي شيبة^(١٣)، وأحمد^(١٤)، ومسلم^(١٥)، والترمذي^(١٦)، والقضاعي^(١٧)، والبيهقي^(١٨)، من طريق هشيم بن بشير، جميعهم (سفيان الثوري، وشعبة، وهشيم) عن خالد الحذاء، به.

(١) - مصنف ابن أبي شيبة: ٤٤٣/٢ (١٠٨٣٣).

(٢) - صحيح مسلم: ١٩٨٩/٤ (٢٥٦٨).

(٣) - سنن الترمذي - ت شاکر: ٢٩١/٣ (٩٦٨).

(٤) - المعجم الكبير للطبراني: ١٠١/٢ (١٤٤٥).

(٥) - مسند الشهاب - محمد بن سلامة القضاعي: ٢٤٢/١ (٣٨٤).

(٦) - السنن الكبرى للبيهقي: ٥٣٣/٣ (٦٥٨١).

(٧) - الآداب للبيهقي: ص ١١١ (٢٧٠).

(٨) - شرح السنة للبغوي: ٢١٦/٥ (١٤٠٩).

(٩) - مستخرج أبي عوانة - ط الجامعة الإسلامية: ٣٧٣/١٩ (١١٢٠٤).

(١٠) - المعجم الكبير للطبراني: ١٠١/٢ (١٤٤٦).

(١١) - شرح السنة للبغوي: ٢١٥/٥ (١٤٠٨).

(١٢) - مسند ابن الجعد: ص ١٩٢ (١٢٦١).

(١٣) - مصنف ابن أبي شيبة: ٤٤٣/٢ (١٠٨٣٢).

(١٤) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة: ١١٤/٣٧ (٢٢٤٤٤).

(١٥) - صحيح مسلم: ١٩٨٩/٤ (٢٥٦٨).

(١٦) - سنن الترمذي: ٢٩٠/٣ (٩٦٧).

(١٧) - مسند الشهاب - محمد بن سلامة القضاعي: ٢٤٢/١ (٣٨٥).

(١٨) - السنن الكبرى للبيهقي: ٥٣٢/٣ (٦٥٧٩).

-تراجم الرواة :

- ١- محمد بن الوزير العبدي الواسطي: عن ابن عيينة، وعبد الوهاب الثقفي، وعنه الترمذي وابن أبي عاصم، ثقة متأله^(١)، توفي ٢٥٧هـ^(٢).
- ٢- عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري: ثقة، من الرابعة، لم يتكلم فيه إلا القطان، فكأنه بسبب دخوله في الولاية، مات بعد سنة أربعين ومائة^(٣).
- ٣- عبد الله بن زيد بن عمرو، أو عامر الجرمي أبو قلابة البصري: ثقة فاضل كثير الإرسال، قال العجلي: فيه نصب يسير، من الثالثة، مات بالشام هارباً من القضاء، سنة أربع ومائة وقيل بعدها^(٤).
- ٤- شراحيل بن آدة: أبو الأشعث الصنعاني الجرمي، ويقال: شرحبيل بن شرحبيل^(٥) ويقال: آدة جد أبيه، وهو ابن شرحبيل ابن كليب: ثقة، من الثانية، شهد فتح دمشق^(٦).
- ٥- عمرو بن مرثد أبو أسماء الرحبي الدمشقي ويقال: اسمه عبد الله: ثقة من الثالثة، مات في خلافة عبد الملك^(٧).

(١) - معنى متأله: أي عابد. أساس البلاغة : ٣٣/١.

(٢) - الكاشف : ٢٢٨/٢ (٥١٩٧).

(٣) - تقريب التهذيب :ص ٢٨٥ (٣٠٦٠).

(٤) - المصدر نفسه : ص ٣٠٤ (٣٣٣٣).

(٥) - الأسمي والكنى - أبو أحمد الحاكم : ٢٧٧/١ (٥٣١).

(٦) - تقريب التهذيب :ص ٢٦٤ (٢٧٦١).

(٧) - المصدر نفسه : ٤٢٦ (٥١٠٩).

-دراسة الاختلاف:

يفهم من قول الإمام البخاري : بأن من أسقط أبا الأشعث فقد سلك الجادة^(١): فإنه لا ذكر لأبي الأشعث في أحاديث أبي قلابة من هذا الوجه، إلا في هذا الحديث فقط.

وقال الترمذي : وأحاديث أبي قلابة إنما هي عن أسماء إلا هذا الحديث، فهو عندي عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء^(٢).

وقال عياض بن موسى اليحصبي : وذكر الأثر من أحمد بن حنبل أنه قال: وقع أبو قلابة إلى الشام وهو يروى عن أبي الأشعث وأبي أسماء، وأراه قد سمع منهما، وروى أيضاً عن أبي الأشعث عن أبي أسماء^(٣).

وقال محمد بن علي الإثيوبي: خلاصة ما ذكر أن سندي أبي قلابة المذكورين في هذا الباب صحيحان، فلا يضر الاختلاف المذكور؛ لإمكان الجمع بأن أبا قلابة رواه عن أبي أسماء بواسطة أبي الأشعث، ثم لقي أبا أسماء، فرواه عنه مباشرة، أو سمعه من أبي أسماء نفسه، ثم ثبته أبو الأشعث، ونظائر هذا كثيرة في أحاديث الثقات، والله تعالى أعلم^(٤).

- خلاصة الدراسة :

قد صحح الإمام البخاري الوجه الأول الذي فيه ذكر أبي الأشعث وقد ذكر مثل هذا من طريق عبد الواحد بن زياد^(٥)، والإمام مسلم: أخرج الحديث بالوجهين جميعاً، وكذلك

(١) - سلوك الجادة : هي أن تكون هناك طريق معروفة، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق، فيأتي بعض

الرواة ويروي هذا الحديث بالطريق المعروفة، فيقع في الوهم . ينظر : تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ٣٠٧/١.

(٢) - سنن الترمذي - ت بشار : ٢ / ٢٩٠.

(٣) - إكمال المعلم بفوائد مسلم : ٣٨/٨.

(٤) - البحر المحيط الشجاع في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج : ٤٠ / ٤١٤.

(٥) - الأدب المفرد - ت عبد الباقي : ص ١٨٤ (٥٢١).

الترمذي في جامعه. فأورده أولاً من الوجه الثاني (ليس فيه أبو الأشعث) ثم أورد الوجه الأول. ولعل الإمام مسلم يرى أنه محفوظ بالوجهين، ويفهم من صنيعه أن كلا الطريقتين صحيح، وأن ذكر أبي الأشعث يعتبر من المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم^(١).

-الحكم على الحديث :

رجح الإمام البخاري : الوجه الأول والذي فيه أبو الأشعث الصنعاني.

وقال الترمذي عن الوجه الثاني الذي لم يذكر فيه أبا الأشعث: حديث حسن^(٢).

وصححه البغوي^(٣)، والألباني^(٤).

وقال شعيب الأرنؤوط : إسناده صحيح على شرط مسلم^(٥).

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد، بأن الحديث راجح من كلا الطريقتين، والإمام البخاري والترمذي رجحا الطريق الأول، والإمام مسلم والترمذي أوردوا الطريقتين والاختلاف الحاصل هو في أبي قلابة رواه بالطريقتين. والله أعلم

(١) - مستخرج أبي عوانة - ت الدكتور عبد الله بن محمد آل مساعد : ١٩ / ٣٧١.

(٢) - سنن الترمذي - ت بشار : ٢ / ٢٨٩ (٩٦٧).

(٣) - شرح السنة للبغوي : ٥ / ٢١٧ (١٤٠٩).

(٤) - صحيح الجامع الصغير وزياداته : ٢ / ١٠٩٢ (٦٣٨٩).

(٥) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ص ٣٧ (٢٢٣٨٩).

- الحديث الرابع : (مَنْ صَلَّى عَلَيَّ جِنَازَةً فَلَهُ قِيْرَاطٌ)

قال الإمام الترمذي : (حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا إسماعيل ابن أبي خالد، عن سالم البراد، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ جِنَازَةً فَلَهُ قِيْرَاطٌ، وَمَنْ تَبِعَهَا حَتَّى يُقْضَى دَفْنُهَا فَلَهُ قِيْرَاطَانِ أَحَدُهُمَا أَوْ أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أُحُدٍ»

سألت محمدا [يعني: البخاري] عن حديث سالم البراد، عن ابن عمر فقال: رواه عبد الملك ابن عمير، عن سالم البراد، عن أبي هريرة، وهو الصحيح. وحديث ابن عمر ليس بشيء، ابن عمر أنكروا على أبي هريرة حديثه^(١).

- تخريج الحديث وبيان وجه الاختلاف فيه :

الحديث رواه سالم البراد واختلف فيه عنه على وجهين:

١- الوجه الأول : روي من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن سالم البراد، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

- أخرجه ابن أبي شيبة^(٢)، من طريق وكيع، ومحمد بن بشر العبدي، وأحمد^(٣)، من طريق يعلى بن عبيد، وي زيد بن هارون، والبخاري في التاريخ الكبير^(٤)، والدولابي في الكنى^(٥)، من

(١) - العلل الكبير للترمذي : ص ١٤٨ / (٢٥٧).

(٢) - مصنف ابن أبي شيبة : ٣ / ٣٢١ (١١٧٢٨) و(١١٧٣١) .

(٣) - مسند الإمام أحمد : ٥ / ٤٩٩ (٦٣٠٥) و ٤ / ٤٣٢ (٤٨٦٧).

(٤) - البخاري في التاريخ الكبير : ٢ / ٢٧٣ (٢٤٣٩).

(٥) - الكنى والاسماء للدولابي : ٢ / ٨٢٠ (١٤٢٩) .

طريق عبد الله بن المبارك، والخطيب^(١)، من طريق عبد الله بن أحمد عن أبيه، والطبراني في الكبير^(٢) عن طريق معاذ بن المثنى جميعهم: عن إسماعيل بن أبي خالد قال: سمعت سالمًا البراد به... يعني حديث: ابن عمر رضي الله عنه.

٢- الوجه الثاني: روي من طريق عبد الملك بن عمير عن سالم البراد، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

- أخرج إسحاق بن راهويه^(٣)، من طريق وهب بن جرير، وأحمد^(٤) من طريق شعبة، وكلاهما عن عبد الملك بن عمير، وأخرجه الدار قطني في العلل^(٥)، من طريق القاسم بن أبي بزة، كلاهما (عبد الملك بن عمير، والقاسم بن أبي بزة) عن سالم البراد به... يعني حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

- تراجم الرواة :

الوجه الأول :

١- وفيه إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم البجلي: ثقة ثبت، من الرابعة. مات سنة ست وأربعين ومائة^(٦).

(١) - والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق / ٢ / ١٤٣ (٢٢٨).

(٢) - المعجم الكبير للطبراني: ١٣ / ١٨٠ (١٣٨٨٤).

(٣) - مسند إسحاق بن راهويه : ١ / ٣٩٦ (٤٣٤).

(٤) - مسند الامام أحمد : ١٦ / ٨ (٩٩٠٤).

(٥) - علل الدار قطني: ١٦ / ١١ (٢٠٩٢)، ولم أقف عليه في كتب التخريج .

(٦) - تقريب التهذيب: ص ١٠٧ .

٢- سالم البرّاد أبو عبد الله الكوفي: قال ابن حجر: ثقة من الثانية^(١).

الوجه الثاني :

١- عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي حليف بني عدي الكوفي ويقال له الفرسى، نسبة إلى فرس، له سابق كان يقال له القبطي، وربما قيل ذلك أيضاً لعبد الملك، ثقة فصيح عالم تغير حفظه وربما دلّس، من الرابعة، مات سنة ست وثلاثين ومائة، وله مائة وثلاث سنين^(٢).

٤- القاسم بن أبي بزة المكي مولى بني مخزوم القارئ: ثقة، من الخامسة، مات سنة خمس عشرة ومائة وقيل قبلها^(٣).

-دراسة الاختلاف :

فأما الوجه الأول :

قال ابن حجر : أعل البخاري هذا الحديث، فقال في ترجمة الحارث، عن وهب في (تاريخه) وقال: إسماعيل بن أبي خالد سمع سالمًا البراد، سمع ابن عمر. . فذكره، ثم قال: هذا لا يصح؛ لأن الزهري روى عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، أنه أنكر على أبي هريرة حتى سأل عائشة. وقد راح هذا السند على الحافظ الضياء، فأخرج هذا الحديث، في (المختارة)، وهو معلول كما ترى^(٤).

(١) - تقريب التهذيب : ص ٢٢٧.

(٢) - المصدر نفسه : ص ٣٦٤ (٤٢٠٠).

(٣) - المصدر نفسه : ص ٤٤٩ (٥٤٥٢).

(٤) - إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: ٤٣٤/٨ (٩٧١٦).

وقال شعيب الأرنؤوط معلّقاً على هذا الحديث: قد سلف إنكار ابن عمر هذا الحديث على أبي هريرة في حديث في مسند الإمام أحمد^(١)، ويحتمل أن ابن عمر حين راجع أبا هريرة في هذا، وأقرت عائشة أبا هريرة، روى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مباشرة دون ذكر اسم أبي هريرة^(٢).

وقال الشيخ أحمد شاکر في تعليقه على هذا الحديث: هذا الحديث من مراسيل الصحابة^(٣)، يقيناً، فإن عبد الله بن عمر إنما سمعه من أبي هريرة ومن عائشة حين صدقت أبا هريرة، وكانوا يصدق بعضهم بعضاً، فيروي أحدهم ما سمع من أخيه ثقة به وتصديقاً^(٤).

وقال أبو الفضل الوائلي: وسالم البراد ثقة إلا أنه اختلف فيه عليه فقال عنه إسماعيل ما سبق، خالفه عبد الملك بن عمير، إذ قال عنه، عن أبي هريرة من قوله.

ونقل الترمذي عن البخاري تصحيحه لهذه الرواية وترجيحها على رواية إسماعيل كما عند البخاري في التاريخ، وكما اختلف فيه على سالم، اختلف فيه على إسماعيل، وذلك في رفعه ووقفه، فرفعه عنه القطان وغيره، خالفه وكيع إذ وقفه كما عند ابن أبي شيبة. ورواية الرفع أرجح لولا ما أعله البخاري، وعلى أي فقد أعل البخاري في التاريخ حديث ابن عمر بإنكار

(١) - برقم (٤٤٥٣).

(٢) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة: ٢٧٤/٨.

(٣) - مراسيل الصحابة: مثلما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسمعه منه؛ لأن ذلك في حكم الموصول المسند، لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قاذحة، لأن الصحابة كلهم عدول. معرفة أنواع علوم الحديث - ت عتر: ص ٥٦

(٤) - من تعليقه على المسند: ٢٧٤/٨ (٤٦٥٠).

ابن عمر على أبي هريرة حين روى حديث الباب وإرساله رسولاً إلى عائشة بشأن حديث الباب فصدقت أبا هريرة^(١).

وقد سئل الدارقطني عن حديث إسماعيل بن أبي خالد الذي أعلّه البخاري هنا فقال: هو محفوظ^(٢)، فيبدو أن الوهم من سالم البراد، وليس من الرواة عنه

وذكر ابن رجب عند شرح علل الترمذي: "قاعدة: في تضعيف حديث الراوي إذا روى ما يخالف رأيه" وذكر هذا الحديث وأنه أعل البخاري هذا الحديث؛ لأن ابن عمر يخالف رأيه فيه وأنه آستنكره على أبي هريرة^(٣).

وأما الوجه الثاني :

هذا الوجه هو الذي صححه البخاري كما تقدم في كلام الترمذي، وذكر الدارقطني أنه معروف^(٤)، فهذا هو البخاري يستبعد أن يكون الحديث عن ابن عمر، مع كون راويه (إسماعيل ابن أبي خالد) ثقة في نفسه! بل هو أوثق عند النقاد من (عبد الملك بن عمير) راوي الحديث عن أبي هريرة! لكن البخاري مع ذلك يقدم رواية عبد الملك عليه؛ لأن متنها معروف عن أبي هريرة، مخالف للمعروف من ابن عمر^(٥)، من أنه لم يكن يعرف فضل الصلاة على الجنّاة واتباعها حتى أخبره أبو هريرة، ووافقت عائشة، ولو كان ابن عمر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ما أنكره على أبي هريرة أولاً^(٦).

(١) - نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب : ١٦٦٧/٣ .

(٢) - علل الدارقطني : ١٦/١١ .

(٣) - شرح علل الترمذي : ١٥٩ / ١ .

(٤) - علل الدارقطني : ١٦ / ١١ .

(٥) - المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين : ١ / ٦١٥ .

(٦) - الأحاديث التي أعل الإمام البخاري متونها بالتناقض - لبسام بن عبدالله العطاوي : ص ٢٢٠ .

-خلاصة الدراسة :

يتضح عند دراسة هذا الحديث بأن العلة فيه لم تكن من يزيد بن هارون بل من شيخه إسماعيل بن أبي خالد، عن سالم البرّاد. والحديث من الوجه الثاني هو الصحيح والمحفوظ؛ لأنه من طريق أبي هريرة وليس من طريق ابن عمر.

-الحكم على الحديث :

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد، بأن الحديث معلول، وإن العلة فيه هي أبدال الصحابي بصحابي آخر ، وهي ليست من يزيد بن هارون وإنما من شيخه (إسماعيل بن أبي خالد). والله أعلم .

قال علي بن المديني عنه: الحديث عندي حديث أبي هريرة، وحديث ابن أبي خالد وهم.

وقول الإمام البخاري على هذا الحديث: هو الصحيح.

وقال الدار قطني: هو المحفوظ، وهو المستحسن.

-الحديث الخامس : (أنا أعلم النَّاسِ بوقتِ صلاةِ العِشاءِ)

قال ابن أبي حاتم : وسئل أبو زرعة عن حديث رواه هشيم، وسفيان بن حسين.

وروى أحمد بن يونس، عن أبي عوانة، كلهم عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية، عن حبيب ابن سالم، عن النعمان بن بشير؛ أَنَّهُ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِوَقْتِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ؛ كَانَ يُصَلِّيْهَا بَعْدَ سُقُوطِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الثَّلَاثَةِ مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ.

وروى مسدد، عن أبي عوانة، عن أبي بشر، عن بشير بن ثابت، عن حبيب بن سالم، عن النعمان، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ؟ قال أبو زرعة: حديث بشير بن ثابت أصح. قلت: [عبد الرحمن ابن أبي حاتم] وفق أبو زرعة لما قال، وحكم لمسدد بما أتى عن أبي عوانة؛ بزيادة رجل في الإسناد.

وقد حدثنا أحمد بن سنان، عن يزيد [بن هارون]، عن شعبة، عن أبي بشر، عن بشير بن ثابت، عن حبيب بن سالم، عن النعمان^(١).

-تخريج الحديث وبيان وجه الاختلاف فيه :

مدار الحديث على أبي بشر جعفر بن أبي وحشية وروى عنه من وجهين :

١-الوجه الأول : روى هشيم، وسفيان بن حسين، وأبو عوانة، من طريق أحمد بن يونس، عن حبيب بن سالم، عن النعمان، من غير ذكر بشير بن ثابت في الإسناد.

(١) - علل ابن أبي حاتم: ٤٤٨/٢ (٥٠٥).

-أخرجه ابو داود الطيالسي ^(١)، وابن أبي شيبة ^(٢)، وأحمد ^(٣)، والطحاوي ^(٤)، والحاكم ^(٥)،
من طريق هشيم، به

- وأخرجه ابن عدي ^(٦)، من طريق سفيان بن حسين، به

جميعهم (هشيم، وسفيان بن حسين) عن أبي بشر، عن حبيب بن سالم، عن النعمان.

٢-الوجه الثاني : رواه أبو عوانة، من طريق مسدد، وشعبة بن الحجاج، عن أبي بشر، عن
بشير بن ثابت، عن حبيب بن سالم، عن النعمان .

- أخرجه أحمد ^(٧)، والنسائي ^(٨)، من طريق عفان

- وأحمد ^(٩) من طريق سريج.

- والدارمي ^(١٠)، من طريق يحيى بن حماد .

--وأبو داود ^(١١)، وابن عبد البر ^(١٢)، من طريق مسدد.

(١) - مسند أبو داود الطيالسي : ١٤٥/٢ (٨٣٤).

(٢) - مصنف ابن أبي شيبة : ٢٩٠/١ (٣٣٣٤).

(٣) - مسند الإمام أحمد: ٣٠/٣٢٦ (١٨٣٧٧).

(٤) - شرح مشكل الآثار: ٣٩٨/٩ (٣٧٨٣، ٣٧٨٢).

(٥) -المستدرک علی الصحیحین: ٣٠٨/١ (٦٩٨).

(٦) -الكامل في ضعفاء الرجال: ٣/٣١٥ .

(٧) - مسند الإمام أحمد ط الرسالة : ٣٠ / ٣٦٥ (١٨٤١٥).

(٨) -- سنن النسائي : ١ / ٢٦٤ (٥٢٩).

(٩) - مسند الإمام أحمد: ٣٠/٣٢٦ (١٨٣٧٧).

(١٠) - سنن الدارمي : ٢/٧٧٤ (١٢٤٧).

(١١) - سنن أبي داود : ١ / ٣١٢ (٤١٩).

(١٢) - التمهيد - ابن عبد البر - ط المغربية : ٩٣/٨ .

- والترمذي^(١)، وعنه ابن الجوزي^(٢)، والطحاوي^(٣)، من طريق محمد بن عبد الملك بن أبي أبي الشوارب.

- والترمذي في موضع آخر^(٤) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

- والطحاوي^(٥)، من طريق علي بن الحسن بن شقيق.

- والدارقطني^(٦)، وابن عدي^(٧)، من طريق عبد الأعلى بن حماد.

- والحاكم^(٨)، والبيهقي^(٩)، من طريق أبي النعمان محمد بن الفضل.

جميعهم (عفان، وسريج، يحيى بن حماد، مسدد، محمد بن عبد الملك، ابن مهدي، علي بن الحسن، عبد الأعلى، أبي النعمان) عن أبي عوانة، عن أبي بشر، عن بشير بن ثابت، عن حبيب بن سالم، عن النعمان.

(١) - سنن الترمذي : ٣٠٦/١ (١٦٥).

(٢) - التحقيق في أحاديث الخلاف : ٢٩٧/١ (٣٥٦).

(٣) - شرح مشكل الآثار : ٣٩٨ / ٩ (٣٧٨٥).

(٤) - سنن الترمذي : ٣٠٦/١ (١٦٦).

(٥) - شرح مشكل الآثار : ٣٩٨/٩ (٣٧٨٤).

(٦) - سنن الدارقطني : ٥٠٨ / ١ (١٠٨٥).

(٧) - الكامل في ضعفاء الرجال : ٣١٥/٣.

(٨) - المستدرک علی الصحیحین : ٣٠٨/١ (٧٠٠).

(٩) - السنن الكبرى للبيهقي : ٥٤٩ / ١ (١٧٤٨).

- وأخرجه البزار^(١) ، من طريق أحمد بن سنان الواسطي، والطحاوي^(٢) ، من طريق مالك الهمداني، والدارقطني^(٣) ، من طريق محمد بن عبد الملك الدقيقي، والحاكم^(٤) ، وعنه البيهقي^(٥) ، من طريق سعيد بن مسعود ، والخطيب^(٦) ، من طريق محمد بن مسلمة.

جميعهم (أحمد بن سنان، ومالك، ومحمد بن عبد الملك، وسعيد بن مسعود، ومحمد بن مسلمة) عن يزيد بن هارون، عن شعبة، عن أبي بشر، عن بشير بن ثابت، عن حبيب بن سالم، عن النعمان.

-تراجم الرواة :

اما الوجه الأول : ففيه:

١- هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمى أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي: ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي^(٧)، من السابعة مات سنة ثلاث وثمانين ومائة، وقد قارب الثمانين^(٨).

(١) - مسند البزار: ١٩٥/٨ (٣٢٣٢).

(٢) - شرح مشكل الآثار : ٩ / ٣٩٧ (٣٧٨١).

(٣) - سنن الدار قطني: ٥٠٨/١ (١٠٨٥).

(٤) - المستدرک على الصحيحين: ٣٠٨/١ (٦٩٩).

(٥) - الخلافات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه: ٣٠ / ٢ (١٠٧٨).

(٦) - تالي تلخيص المتشابه: ٣٢٤/١ (١٩٣).

(٧) - الإرسال الخفي : صدر (من معاصر لم يلق) من حدث عنه، بل بينه وبينه واسطة. نزهة النظر في توضيح نخبة

الفكر: ص ١٤٨

(٨) - تقريب التهذيب : ص ٥٧٤ (٧٣١١).

٢- سفيان بن حسين بن حسن أبو محمد أو أبو الحسن الواسطي: ثقة في غير الزهري باتفاقهم. من السابعة مات بالري مع المهدي، وقيل في أول خلافة الرشيد^(١).

٣- جعفر بن إياس أبو بشر بن أبي وحشية اليشكري: ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد^(٢)، من الخامسة مات سنة خمس وقيل ست وعشرين ومائة^(٣).

٤- حبيب بن سالم الأنصاري مولى النعمان بن بشير وكاتبه: لا بأس به من الثالثة^(٤). قال أبو حاتم: ثقة^(٥). وقال البخاري: فيه نظر^(٦)، وقال أبو أحمد بن عدي: ليس في متون أحاديثه حديث منكر بل قد اضطرب في أسانيد ما يروي عنه^(٧). وقال الآجري عن أبي داود: ثقة^(٨)، وذكره بن حبان في الثقات^(٩).

٥- النعمان بن بشير بن ثعلبة بن سعد بن خلاص بن زيد بن مالك الأغر بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج الأكبر الأنصاري الخزرجي، وأمه عمرة بنت رواحة، أخت عبد الله بن رواحة تجتمع هي وزوجها في مالك الأغر، ولد قبل وفاة رسول الله صلى

(١) - تقريب التهذيب: ص ٢٤٤ (٢٤٣٦).

(٢) - نزل النبال بمعجم الرجال - أبي إسحاق الحويني: ٤/٦٣.

(٣) - تقريب التهذيب: ص ١٣٩ (٩١٥).

(٤) - المصدر نفسه: ص ١٥١ (١٠٩٢).

(٥) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٠٢/٣ (٤٧١).

(٦) - التاريخ الكبير للبخاري - ت المعلمي اليماني: ٣١٨/٢ (٢٦٠٦).

(٧) - الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: ٣١٥/٣ (٥٢٥).

(٨) - سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل: ص ١٠٧ (٢٩).

(٩) - الثقات لابن حبان: ٤/١٣٨.

الله عليه وسلم بثماني سنين وسبعة أشهر، وقيل: بست سنين، والأول أصح، وهو أول مولود للأنصار بعد الهجرة في قول، له ولأبويه صحبة، يكنى أبا عبد الله^(١).

أما الوجه الثاني : ففيه

١- أبو عوانة : وضاح بن عبد الله الشكري الواسطي البزاز أبو عوانة مشهور بكنيته ثقة ثبت من السابعة. مات سنة خمس أو ست وسبعين ومائة^(٢).

٢- مسدد بن مسرهد: بن مسريل الاسدي البصري الحافظ أبو الحسن، عن جويرية بن أسماء، وحماد بن زيد، وأبي عوانة، وعنه البخاري وأبو داود وأبو حاتم وأبو خليفة، مات ثمان وعشرون ومائتين^(٣).

٢- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري: ثقة حافظ متقن. كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة وكان عابداً. من السابعة مات سنة ستين ومائة^(٤).

٣- بشير بن ثابت الأنصاري مولى النعمان بن بشير بصري: روى عن حبيب بن سالم. وعنه أبو بشر جعفر بن أبي وحشية وشعبة^(٥). قال عثمان الدارمي عن ابن معين: "ثقة"^(٦). "ثقة"^(٦). روى له حديثاً واحداً في وقت العشاء ومنهم من أسقطه من الإسناد وصحح

(١) - أسد الغابة في معرفة الصحابة : ٣١٠/٥ (٥٢٣٧).

(٢) - تقريب التهذيب: ص ٥٨٠ (٧٣٩٢).

(٣) - الكاشف : ٢٥٦/٢ (٥٣٨٨).

(٤) - تقريب التهذيب: ص ٢٦٦ (٢٧٧٨).

(٥) - المصدر نفسه : ص ١٢٤ (٧١١).

(٦) - تاريخ ابن معين - رواية الدارمي: ص ٧٩.

الترمذي إثباته. قال ابن حجر: "وذكره ابن حبان في الثقات وقال: من زعم أنه بشر يعني بغير ياء فقد وهم^(١)."

-دراسة الاختلاف:

قد اختلف الرواة عن أبي بشر، فبعضهم رواه عنه، عن حبيب بن سالم بلا واسطة، وبعضهم رواه عنه، عن بشير بن ثابت، عن حبيب.

قال الترمذي بعد ما أخرجه من طريق أبي عوانة: "روى هذا الحديث: هشيم، عن أبي بشر، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير. ولم يذكر فيه هشيم: "عن بشير بن ثابت".
وحديث أبي عوانة: أصح عندنا؛ لأن يزيد بن هارون روى عن شعبة، عن أبي بشر، نحو رواية أبي عوانة"^(٢).

وقال أبو زرعة: "حديث بشير بن ثابت: أصح".

قال ابن أبي حاتم معقباً: "وفق أبو زرعة لما قال، وحكم لمسدّد بما أتى عن أبي عوانة، بزيادة رجل في الإسناد"، ثم استشهد على ذلك برواية شعبة^(٣).

قال ابن حجر: وهو الأظهر^(٤).

وقال ابن العربي: وإن كان هشيم قد رواه عن أبي بشر، عن حبيب بن سالم، بإسقاط بشير، وما ذكرناه أصح، وكذلك رواه شعبة وغيره، وخطأ من أخطأ في الحديث لا يخرج عن

(١) - الثقات لابن حبان: ٩٩/٦

(٢) - سنن الترمذي - ت بشر: ٢٠٩/١ (١٦٦).

(٣) - علل ابن أبي حاتم: ٤٤٨/٢ (٥٠٥).

(٤) - إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: ١٣ / ٥١٥ (١٧٠٨٢).

الصحة وإن لم يخرجها الإمامان، فإن أبا داود خرجها عن مسدد، والترمذي عن ابن أبي الشوارب، كلاهما عن أبي عوانة، عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية، عن بشير بن ثابت، عن حبيب بن سالم فأما حبيب بن سالم مولى النعمان بن بشير، فقال أبو حاتم: هو ثقة، وأما بشير بن ثابت، فقال يحيى بن معين: إنه ثقة. ولا كلام فيمن دونهما^(١).

أي: أن هشيماً أخطأ في روايته. ولكن متابعة رقبة بن مصقلة^(٢) له تبعد احتمال الخطأ.

قال البخاري في ترجمة بشير: سمع منه: أبو بشر وشعبة^(٣)، وتبعه على ذلك ابن أبي حاتم^(٤)، وابن حبان^(٥)، ولم أر من تكلم فيه بشيء، وسأل الدارمي ابن معين قال: "فبشير ابن ثابت الذي يروي عنه أبو بشر؛ ما حاله؟ فقال: ثقة^(٦)".

قال الأثيوبي: هذا التحقيق حقيق بالقبول، لا كما قاله الترمذي، وتبعه عليه ابن العربي، وهذا الذي اعتمده هو الذي يدل عليه صنيع النسائي رحمه الله حيث ساق الحديث بالإسنادين، ولم يتعقب أحدهما بشيء من التعليل. والله أعلم^(٧).

قال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على مسند الإمام أحمد: وهذا إسناد اختلف فيه، فرواه هشيم هنا، وتابعه رقبة بن مصقلة وسفيان بن حسين، عن أبي بشر، عن حبيب بن سالم، وقد قال شعبة: أبو بشر لم يسمع من حبيب بن سالم يعني بينهما بشير بن ثابت. ورواه شعبة وأبو عوانة عن أبي بشر، عن بشير بن ثابت، عن حبيب بن سالم، بإثباته، وقد

(١) - عارضة الأحوذى : ٢٧٧ / ١ .

(٢) - سنن النسائي : ٢٦٤ / ١ (٥٢٨)، شرح مشكل الآثار: ٣٩٨ / ٩ (٣٧٨٦).

(٣) -- التاريخ الكبير للبخاري : ٤٨٢ / ٢ (١٨١٣).

(٤) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٣٧٢ / ٢ .

(٥) - الثقات لابن حبان : ٩٩ / ٦ .

(٦) - تاريخ الدارمي : (١٩٤).

(٧) - ذخيرة العقبى في شرح المحتبى: ١٠١ / ٧ .

اختلف على أبي عوانة فيه، لكن جمهور الرواة عنه روهه بإثباته، ولذا ذكر الترمذي وأبو زرعة أن حديث من أثبت بشير بن ثابت أصح. هذا إن كانت رواية هشيم ومن تابعه خطأ، وقول الترمذي وأبي زرعة في رواية من أثبت بشيراً: أصح لا يقتضي خطأ تلك، والله أعلم. ورجال الإسناد ثقات رجال الشيخين، غير حبيب بن سالم، فمن رجال مسلم. هشيم: هو ابن بشير، وقد صرح بالتحديث^(١).

وقد ضعفه ابن حزم فقال: بشير بن ثابت لم يرو عنه أحد نعلمه إلا أبو بشر، ولا روى عنه أبو بشر إلا هذا الحديث، وقد وثق وتكلم فيه، وهو إلى الجهالة أقرب، وحبيب بن سالم مولى النعمان بن بشير وكاتبه: وليس مشهور الحال في الرواة^(٢).

قال ياسر آل عبيد: لعل ابن حزم أخذ كلامه على بشير بن ثابت من البزار، فقد قال في مسنده: "وبشير بن ثابت: لا نعلم روى عنه إلا أبو بشر هذا الحديث، ولم ينفرد بالرواية عنه: أبو بشر، بل روى عنه أيضاً: شعبة بن الحجاج، وهو من هو في انتقاء الرجال، فهو في الغالب لا يروي إلا عن ثقة^(٣).

وقال كذلك: إسناده من رواه عن أبي بشر، عن حبيب بن سالم، عن النعمان: ليس صحيحاً؛ بل هو منقطع، قال يحيى بن سعيد القطان: "كان شعبة يضعف أحاديث أبي بشر جعفر بن أبي وحشية، عن حبيب بن سالم"^(٤).

(١) - مسند الإمام أحمد: ٣٠ / ٣٢٦.

(٢) - المحلى بالآثار: ٢ / ٢١٤.

(٣) - فضل الرحيم الودود تخريج سنن أبي داود: ١٦٩ / ٥.

(٤) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١ / ١٥٧.

وذلك لانقطاعها وعدم اتصالها، قال شعبة: "لم يسمع أبو بشر من حبيب بن سالم" (١) وإنما سمعها من بشير عن حبيب (٢).

- خلاصة الدراسة :

ويكون الصواب والله أعلم : رواية أبي عوانة وشعبة المتصلة، حيث رواه عن أبي بشر، عن بشير بن ثابت، عن حبيب، عن النعمان، فاتصل بذلك الإسناد؛ وأبو عوانة وشعبة: أحفظ من الرواة (هشيم ورقبة وسفيان بن حسين)، وإن كان الرواة ثقات؛ إلا أنهم على درجات. وقد يكون هذا الاختلاف عن أبي بشر نفسه، رواه مرة على الصواب فأثبت الواسطة، ومرة أسقطها، والمحفوظ إثباتها. والله أعلم

- الحكم على الحديث :

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد، بأن الحديث معلول من الوجه الأول، وإن العلة فيه هي الانقطاع وعدم السماع بين أبي بشر، وحبيب بن سالم، وهي من أبي بشر والله أعلم . أما الوجه الثاني وهي أثبات الواسطة بينهما، وهي من رواية يزيد بن هارون فقد صححها جمع من الأئمة.

صحح حديث الباب، أي حديث النعمان بن بشير كل من:

الحاكم (٣)، وقال ابن العربي: حديث النعمان حديث صحيح (٤).

(١) - المراسيل لابن أبي حاتم: ٢٦ / ٧٣.

(٢) - فضل الرحيم الودود تخريج سنن أبي داود : ١٦٨ / ٥.

(٣) - المستدرک علی الصحیحین : ٣٠٨ / ١ (٦٩٨).

(٤) - عارضة الأحوذی : ٢٧٧ / ١.

وقال النووي: رواه أبو داود والترمذي بإسناد صحيح.^(١)

وصححه الذهبي^(٢)، والألباني^(٣)، وشعيب الأرنؤوط^(٤).

(١) - المجموع شرح المذهب : ٥٦/٣ .

(٢) - المستدرک علی الصحیحین- ط العلمية : ٣٠٨/١ (٦٩٨).

(٣) - مشکاة المصابيح : ١٩٤/١ (٦١٣).

(٤) - مسند الإمام أحمد : ٣٠ / ٣٢٦ .

-الحديث السادس : (مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ)

قال ابن أبي حاتم : سئل أبو زرعة عن حديث رواه يزيد بن هارون، عن محمد بن عبدالرحمن بن المجبر، عن نافع، عن ابن عمر، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ.

قال أبو زرعة: هذا وهم؛ الحديث حديث ابن عمر، موقوف ^(١).

-تخريج الحديث وبيان وجه الاختلاف فيه :

مدار الحديث عن نافع واختلف عليه في رفعه ووقفه وإسناده وعلى بعض رواته:

١-الوجه الأول : رواه عبيد الله بن عمر ومحمد بن عبدالرحمن بن المجبر، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

فأما حديث عبيدالله بن عمر .

-فأخرجه الدار قطني في السنن ^(٢)، وفي العلل ^(٣)، والحاكم ^(٤)، والبيهقي ^(٥)، جميعهم من طريق يعقوب بن يوسف، وبه عبد الله بن نمير بلفظه، وذكر الدار قطني في العلل ^(٦) رواية من طريق الحجاج بن منهال، عن حماد بن سلمة، كلاهما (ابن نمير، وحماد بن سلمة) عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً.

(١) - علل ابن أبي حاتم : ٤٧٣/٢ (٥٢٨).

(٢) - سنن الدار قطني : ٥/٢ (١٠٦٠).

(٣) - علل الدار قطني : ٣٢/٢.

(٤) - المستدرک علی الصحیحین : ٣٢٣/١ (٧٤١).

(٥) - السنن الكبرى للبيهقي : ١٥/٢ (٢٢٣١).

(٦) - علل الدار قطني : ٣٢/٢، [ولم أقف على من أخرجه].

وأما حديث محمد بن عبد الرحمن بن المجبر.

- فأخرجه الدار قطني^(١)، من طريق علي بن عبد الله بن مبشر، حدثنا جابر بن الكردي. والحاكم^(٢)، والبيهقي^(٣)، من طريق أبي العباس محمد بن أحمد المجبوي، بمرو، عن سعيد بن مسعود، كلاهما (جابر، وسعيد) عن يزيد بن هارون، عن محمد بن عبد الرحمن بن المجبر، عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

٢- الوجه الثاني : رواه أيوب السخيتاني، وعبيد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر موقوفاً. فأما حديث أيوب السخيتاني.

- أخرجه عبد الرزاق^(٤)، من طريق معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً. وأما حديث عبيد الله بن عمر.

- فأخرجه الفاكهي^(٥)، من طريق حماد بن مسعدة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً.

- تراجم الرواة :

أما الوجه الأول:

فقد رواه عن عبيد الله بن عمر (عبد الله بن نمير، حماد بن سلمة)

(١) - سنن الدار قطني : ٥/٢ (١٠٦١).

(٢) - المستدرک علی الصحیحین : ٣٢٣/١ (٧٤٢).

(٣) - السنن الكبرى للبيهقي : ١٤/٢ (٢٢٣٠).

(٤) - مصنف عبد الرزاق - ت الأعظمي : ٣٤٥/٢ (٣٦٣٦).

(٥) - أخبار مكة : ١٨٦/١ (٢٩١).

١- فأما عبد الله بن نمير الهمداني أبو هشام الكوفي ثقة صاحب حديث من أهل السنة من كبار التاسعة مات سنة تسع وتسعين ومائة وله أربع وثمانون^(١).

٢- يعقوب بن يوسف: مجهول لم أجد له ترجمة.

٣- حماد بن سلمة: بن دينار البصري أبو سلمة ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة. من كبار الثامنة. مات سنة سبع وستين^(٢).

٤- محمد بن عبد الرحمن بن المخبر: العمري البصري، قال ابن معين: ليس بشيء^(٣). وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال الخطيب: كذاب، وقال النسائي: متروك، وقال أبو زرعة: واه^(٤)، والحاكم قال: ثقة، ولكن الأكثر على تضعيفه، ولم يوثقه أحد سوى الحاكم^(٥).

وأما الوجه الثاني:

رواه عن أيوب السخيتاني: (معمر بن راشد)

١- معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدث به بالبصرة من كبار السابعة. مات سنة أربع وخمسين وهو ابن ثمان وخمسين سنة^(٦).

ورواه عن عبيد الله بن عمر (حماد بن مسعدة)

(١) - تقريب التهذيب: ص ٣٢٧ (٣٦٦٨).

(٢) - المصدر نفسه: ص ١٧٨ (١٤٩٩).

(٣) - تاريخ ابن معين - رواية الدوري: ١٦٠/٣ (٦٩٢).

(٤) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣٢٠/٧.

(٥) - ينظر: لسان الميزان: ٢٤٦/٥، المستدرک علی الصحیحین: ٢٠٥/٢.

(٦) - تقريب التهذيب: ص ٥٤١ (٦٨٠٩).

٢- حماد بن مسعدة التميمي أبو سعيد البصري ثقة من التاسعة مات سنة اثنتين ومائتين^(١).

-دراسة الاختلاف:

من خلال الدراسة في الأوجه وبيان الاختلاف في الرواة عن نافع نلاحظ بأن في :

الوجه الأول : يرويه عن عبيد الله بن عمر (ابن نمير وحماد بن سلمة) ابن نمير ثقة لكن في إسناده راوٍ مجهول وهو : يعقوب بن يوسف، قال الألباني : لم أجد له ترجمة فيما عندي من كتب الرجال، وقد تفرد به كما قال البيهقي^(٢). وتابعه حماد بن سلمة.

ومحمد بن عبد الرحمن بن المجر: قال الذهبي : ابن مجبر ثقة لكن وقفه جماعة روه عن عبيدالله وصححه أبو حاتم الرازي موقوفاً على عبد الله، والله أعلم^(٣).

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين فإن شعيب بن أيوب ثقة وقد أسنده، ورواه محمد بن عبد الرحمن بن مجبر وهو ثقة، عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مسنداً^(٤). ووافقه الذهبي

وقال هذا حديث صحيح قد أوقفه جماعة عن عبد الله بن عمر.

(١) - تقريب التهذيب: ص ١٧٨ (١٥٠٥).

(٢) - إرواء الغليل للألباني : ١ / ٣٢٦ (٢٩٣).

(٣) - تلخيص المستدرک : ١ / ٢٠٦.

(٤) - المستدرک على الصحيحين: ١ / ٣٢٣ (٧٤١).

قال الألباني : كلا، بل ليس بثقة، بل اتفقوا على تضعيفه، وقد أورده الذهبي في " الميزان " وكذا الحافظ في " اللسان " فلم يذكر عن أحد توثيقه، بل كل من حكوا كلامه فيه ضعفه، إلا الحاكم فلا يعتمد على توثيقه^(١).

وقال البيهقي تفرد فيه ابن مجبر^(٢).

- فالإسناد ضعيف جداً، بسبب محمد بن المجبر، قال عنه ابن معين : ليس بشيء^(٣)، وقال ايضاً: ليس بثقة^(٤)، وقال البخاري : سكتوا عنه، وقال أبو زرعة : واهي الحديث، وقال ابن عدي وهو مع ضعفه يكتب حديثه^(٥).

وأما الوجه الثاني :

وهذا الوجه روي من طريق عبيد الله بن عمر وأيوب السختياني، والرواة عنهم هم (معمر بن راشد، وحماد بن مسعدة) وكلا الروايتين صحيحة الإسناد.

وتوبع نافع على هذا الوجه تابعه: عبد الله بن بريدة^(٦)، والقاسم بن عبد الرحمن المسعودي^(٧)، وقد رجح أبو زرعة وأبو حاتم الرازي هذا الوجه عن ابن عمر موقوفاً .

(١) - إرواء الغليل للألباني : ١ / ٣٢٦ (٢٩٣).

(٢) - السنن الكبرى للبيهقي : ١٥ / ٢ (٢٢٣١).

(٣) - التاريخ لابن معين - رواية الدوري : ٣ / ١٦٠ (٦٩٢).

(٤) - سؤالات ابن جنيد لابن معين : ص ٣٥٣ (٣٢٨).

(٥) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٧ / ٣٢٠، الكامل في ضعفاء الرجال : ٧ / ٤٠٠ (١٦٦٥).

(٦) - مصنف ابن أبي شيبة : ٢ / ١٤٠ (٧٤٣٣).

(٧) - المصدر نفسه : ٢ / ١٤٠ (٧٤٣٤).

-خلاصة الدراسة :

الراجح من هذه الأوجه هو الموقف على ابن عمر، وقد ورد هذا الأثر عن عمر رضي الله عنه، وهي صحيحة كذلك، فقد أخرج هذه الرواية:

-البيهقي في الكبرى^(١)، وفي الخلافيات^(٢)، من طريق يحيى بن سعيد القطان، وعبدالرزاق^(٣)، وعبدالرزاق^(٣)، من طريق الثوري، وابن أبي شيبة^(٤)، من طريق حماد بن أسامة، وابن عبد البر^(٥)، من طريق زائدة، والبغوي^(٦)، من طريق شريك، وقال البيهقي وتابعهم حماد بن سلمة^(٧)، جميعهم (يحيى القطان، والثوري، وحماد، وزائدة، وشريك، وابن سلمة) عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر موقوفاً.

-وذكر الدارقطني^(٨)، من طريق موسى بن عقبة، ولم يسندها.

- وأخرج ابن أبي شيبة^(٩)، من طريق عبد الله بن عمر العمري، والبيهقي في السنن^(١٠).

(١) - السنن الكبرى للبيهقي: ١٥/٢ (٢٢٣٢).

(٢) - الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه: ٢٢٩/٢ (١٤٣٥).

(٣) - مصنف عبدالرزاق - ت الأعظمي: ٣٤٤/٢ (٣٦٣٣).

(٤) - مصنف ابن أبي شيبة: ١٤٠/٢ (٧٤٣١).

(٥) - التمهيد لابن عبد البر - ت بشار: ١٠/٤٣٠.

(٦) - في مسند ابن جعد: ص ٣٤٩ (٢٤٠٥).

(٧) - السنن الكبرى للبيهقي: ١٥/٢ (٢٢٣١).

(٨) - علل الدارقطني: ٣٢/٢.

(٩) - مصنف ابن أبي شيبة: ١٤١/٢ (٧٤٣٩).

(١٠) - السنن الكبرى للبيهقي: ١٥/٢ (٢٢٣٣).

وفي الخلافات^(١)، وذكره الدارقطني^(٢)، من طريق نافع بن أبي نعيم، كلاهما (عبد الله بن عمر العمري، ونافع بن أبي نعيم) عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، موقوفاً.

ومع متابعة موسى بن عقبة^(٣)، ونافع بن أبي نعيم^(٤) لعبيد الله في الرواية عن نافع موقوفة على عمر رضي الله عنه.

فيرويه عدد من الثقات الأثبات عن عبيد الله بن عمر، وهو من أعلم الناس في نافع وأرواهم^(٥).

بينما رجح أبو زرعة الموقوف على ابن عمر حينما قال على الوجه الذي رواه محمد بن عبد الرحمن بن المحجر مرفوعاً، وقال هذا وهم، الحديث حديث ابن عمر، موقوف، أي رجح الوجه الثاني، الموقوف على ابن عمر^(٦).

- يلاحظ على رواية هذين الوجهين عن نافع أن في كل منهما أئمة وفيهم من هو أثبت الرواة في نافع، وهم عبيد الله، وأيوب، ومالك، وقد جاءت الرواية عن عبيد الله وأيوب على الوجهين وهذا يعطي دلالة على أن أصل الاختلاف من نافع، فتارة يرويه عن ابن عمر عن عمر موقوفاً، وتارة عن ابن عمر موقوفاً، وتارة عن عمر موقوفاً بإسقاط ابن عمر.

(١) - الخلافات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه : ٢/٢٣٠ (١٤٣٧).

(٢) - علل الدارقطني : ٣٢/٢.

(٣) - السنن الكبرى للبيهقي : ١٤/٢ (٢٢٢٨).

(٤) - المصدر نفسه : ١٥/٢ (٢٢٣٣).

(٥) - الجامع لعلوم الإمام أحمد - الرجال : ١٨ / ١٦٢ (١٧٤٣).

(٦) - علل ابن أبي حاتم : ٢ / ٤٧٣ (٥٢٨).

وإن كان الأثر عن عمر أصح من طريق نافع إلا أنه عن ابن عمر صحيح أيضاً؛ وذلك لأنه قد جاء موقوفاً على ابن عمر من غير طريق نافع كما تقدمت الإشارة إليه، ولا يمتنع أن يكون الحديث مروى عن عمر وعن ابنه. والله أعلم

-الحكم على الحديث :

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد، بأن الحديث معلول من الوجه الأول، وإن العلة فيه هي تفرد من لا يحتمل تفرده ، والعلة هي ليست من يزيد بن هارون وإنما من شيخه (محمد بن عبد الرحمن بن المجبر) والله أعلم .

والراجح الموقوف على عمر وابن عمر رضي الله عنهما، حيث رووه ثقات ومنهم عبید الله بن عمر وهو أثبت الناس في نافع .

وقال الإمام أحمد: الصحيح فيه موقوف على عمر^(١).

وكما قال أبو زرعة في الصفحة السابقة: الحديث حديث ابن عمر الموقوف.

ورجح الدارقطني الوجه الثاني على بقية الأوجه^(٢).

وقال البيهقي: المشهور هو ما رواه الجماعة^(٣).

وقال النووي: وصح عن عمر - رضي الله عنه - موقوفاً عليه^(٤).

(١) - الجامع لعلوم الإمام أحمد: ١٤/١٩٧.

(٢) - علل الدار قطني : ٣٣/٢.

(٣) - السنن الكبرى للبيهقي : ٢/١٥ (٢٢٣١).

(٤) - المجموع شرح المهذب : ٣/٢٠٨.

-الحديث السابع: (مَا أُدِّيَ زَكَاةُهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ)

قال ابن أبي حاتم : وسئل أبو زرعة عن حديث رواه القواريري، عن يزيد بن هارون، عن حجاج بن أرطاة، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال: مَا أُدِّيَ زَكَاةُهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ؟

قال أبو زرعة: هكذا رواه القواريري، والصحيح موقوف^(١).

-تخريج الحديث وبيان وجه الاختلاف فيه:

مدار الحديث على يزيد بن هارون واختلف عليه بالوقف والرفع:

١-الوجه الأول : رواه القواريري، عن يزيد بن هارون عن حجاج بن أرطاة، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً.

- لم أجده - بحسب اطلاعي - في كتب التخريج، ولا في كتب المتون الحديث.

٢- الوجه الثاني : ورواه ابن زنجويه، عن يزيد، عن الحجاج، عن أبي الزبير، عن جابر، موقوفاً.

-أخرجه ابن زنجويه^(٢)، من طريق يزيد بن هارون، عن الحجاج، عن أبي الزبير، عن جابر، موقوفاً.

(١) - علل ابن أبي حاتم : ٦٢٣/٢ (٦٤٧).

(٢) - كتاب الأموال : ١٢٣٥/٣ (٢٣٥٣).

-ترجمة الرواة :

أما الوجه الأول ففيه :

- ١- القواريري : عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، أبو سعيد البصري: نزيل بغداد. ثقة ثبت من العاشرة. مات سنة خمس وثلاثين على الأصح وله خمس وثمانون ومائتين سنة^(١).
- ٢- حجاج بن أرطاة : بن ثور بن هبيرة النخعي أبو أرطاة الكوفي القاضي أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس. من السابعة مات سنة خمس وأربعين ومائة^(٢).
- ٣- محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم أبو الزبير المكي صدوق إلا أنه يدلس من الرابعة مات سنة ست وعشرين ومائة^(٣).

أما الوجه الثاني :

- ١- ابن زنجويه : حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الأزدي أبو أحمد بن زنجويه وهو لقب أبيه ثقة ثبت. له تصانيف من الحادية عشرة مات سنة ثمان وأربعين ومائتين، وقيل سنة إحدى وخمسين ومائتين^(٤).
- ٢- حجاج بن أرطاه : سبقت ترجمته أعلاه.
- ٣- أبي الزبير: سبقت ترجمته أعلاه.

(١) - تقريب التهذيب : ص ٣٧٣ (٤٣٢٥).

(٢) - المصدر نفسه : ص ١٥٢ (١١١٩).

(٣) - المصدر نفسه : ص ٥٠٦ (٦٢٩١).

(٤) - المصدر نفسه : ص ١٨٢ (١٥٥٨).

-دراسة الاختلاف :

السند المرفوع الذي ذكره ابن أبي حاتم من طريق القواريري، لم أجده حسب اطلاعي في كتب التخريج.

وقد توبع الحجاج على هذا الوجه:

-أخرجه الخطيب^(١)، وابن الجوزي^(٢)، من طريق الحسين بن أحمد بن حامد الذهبي، عن عبد الرحمن بن عبد الله الأنباري، عن إسحاق بن خالد البالسي، عن عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسي، عن خصيف بن عبد الرحمن، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما روي عن ابن عمر، وقال أحمد: اضرب على حديث عبد العزيز البالسي فإنه كذاب أو قال وضاع^(٣).

وخصيف بن عبد الرحمن: صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة ورمي بالإرجاء^(٤).

-وابن عدي في الكامل^(٥)، من طريق يحيى بن أبي أنيسة، وهو ضعيف من السادسة. مات سنة ست وأربعين^(٦).

(١) - تاريخ بغداد وذيوله - ط العلمية : ٨ / ١١ (٤٠٤٨).

(٢) - العلل المنتهية في الأحاديث الواهية : ٤ / ٢ (٨١٨).

(٣) - المصدر نفسه: ٥ / ٢ (٨١٩).

(٤) - تقريب التهذيب: ص ١٩٣ (١٧١٨).

(٥) - الكامل في ضعفاء الرجال : ٩ / ٩.

(٦) - تقريب التهذيب : ص ٥٨٨ (٧٥٠٨).

-وفي موضع آخر ^(١) من طريق يحيى بن سعيد التميمي المدني، قال البخاري ^(٢)، وأبو حاتم ^(٣): منكر الحديث، وقال النسائي ^(٤): يروي عن الزهري أحاديث موضوعة، وقال ابن عدي وغيره ^(٥): يروي عن الثقات البواطيل، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه ^(٦): مجهول لا أعرفه، أعرفه، وذكره الساجي والعقيلي وابن الجارود في الضعفاء ^(٧).

وقال ابن عدي: وهذا قد أمليته، عن يحيى بن أبي أنيسة، عن أبي الزبير عن جابر وليس الحديث بمحفوظ، عن ابن أبي أنيسة، ولا عن غيره ^(٨).

-فلا يصلح من هذه المتابعات شيء لأنها ضعيفة الإسناد في أقل أحوالها.

قلت: طريق القواريري ضعيف، فيه مدلسان حجاج وابو الزبير، وقد عنعنا الحديث. والحجاج كثير الخطأ. والله أعلم

أما الوجه الثاني وهو الحديث الموقوف :

فأخرجه ابن زنجويه، عن يزيد بن هارون.

وتوبع يزيد على هذا الوجه:

(١) - الكامل في ضعفاء الرجال : ١٩/٩.

(٢) -الضعفاء الصغير للبخاري - ت زايد : ص١١٩(٣٩٦)

(٣) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ١٥٢/٩(٦٢٦)

(٤) - الضعفاء والمتروكون للنسائي :ص١٠٨(٦٣٤)

(٥) - الكامل في ضعفاء الرجال- لابن عدي: ١٧/٩(٢٠٩٩)

(٦) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ١٥٢/٩(٦٢٦)

(٧) - لسان الميزان :٢٥٨/٦(٩٠٧).

(٨) - الكامل في ضعفاء الرجال : ١٩/٩.

-أخرجه ابن أبي شيبة^(١)، من طريق أبي خالد الأحمر، عن حجاج بن أرطاة.

-وأخرجه عبد الرزاق^(٢) من طريق ابن جريج .

كلاهما (ابن جريج، وحجاج) عن أبي الزبير، عن جابر، موقوفاً.

-وقد اختلف على ابن جريج فروي عنه مرفوعاً وموقوفاً كذلك :

١- الوجه الأول : روي من طريق ابن وهب، عن ابن جريج، مرفوعاً.

أخرجه ابن خزيمة^(٣)، والخطيب البغدادي^(٤)، وابن المقرئ^(٥)، والحاكم^(٦)، وعنه البيهقي البيهقي^(٧). قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي^(٨).

وقال الألباني: أما أنه على شرط مسلم؛ فنعم، وأما أنه صحيح، ففيه نظر؛ لأن أبا الزبير وابن جريج مدلسان، وقد عنعناه، وقد قال الذهبي في ترجمة الأول منهما: وفي صحيح مسلم عدة أحاديث لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، ولا هي من طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء^(٩).

(١) - مصنف ابن أبي شيبة: ٤١١/٢ (١٠٥١٨).

(٢) - مصنف عبد الرزاق - ت الأعظمي: ١٠٧/٤ (٧١٤٥).

(٣) - صحيح ابن خزيمة : ١٣/٤ (٢٢٥٨).

(٤) - تاريخ بغداد - ت بشار: ٢٨٨/٦ (٢٧٧٩).

(٥) - المعجم لابن المقرئ: ٣٩/٤٣.

(٦) - المستدرک على الصحيحين: ٥٤٧/١ (١٤٣٩).

(٧) - السنن الكبرى للبيهقي - ط العلمية : ١٤٠/٤ (٧٢٣٣).

(٨) - المستدرک على الصحيحين : : ٥٤٧/١ (١٤٣٩).

(٩) - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة : ٢٤٨/٥ (٢٢١٩).

٢- الوجه الثاني: وروي من طريق عبد الرزاق، وأبي عاصم، عن ابن جريج، موقوفاً. أخرجه عبد الرزاق^(١)، ومن طريقه البيهقي^(٢)، عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يقول: يقول: إذا أديت زكاة كنزك فقد ذهب شره.

قال البيهقي: فذكره موقوفاً وهذا أصح.

وقال الذهبي: والأصح رواية أبي عاصم عن ابن جريج موقوف على جابر^(٣).

- فنلاحظ بأن الوجه الموقوف على ابن جريج هو الراجح لرواية ثقتين عنه وابن جريج هنا صرح بالتحديث بقوله (أخبرني أبو الزبير) وقول البيهقي عنه بأنه الأصح.

- خلاصة الدراسة :

الوجه الثاني: هو الأرجح والأصح، وهو وقفه على جابر رضي الله عنه حيث رواه ثقة عنه.

- الحكم على الحديث :

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد، بأن الحديث معلول من الوجه الأول، وإن العلة فيه هو الخطأ في رفع الحديث، والأرجح وقفه، والعلة هي ليست من يزيد بن هارون وإنما من شيخه (حجاج بن أرطاة) والله أعلم .

قال الحافظ ابن حجر^(٤): رجح أبو زرعة والبيهقي وغيرها وقفه كما عند البزار^(٥).

(١) - مصنف عبد الرزاق : ٤ / ١٠٧ (٧١٤٥).

(٢) - السنن الكبرى للبيهقي : ٤ / ١٤١ (٧٢٣٩).

(٣) - المهذب في اختصار السنن الكبير: ٣ / ١٤٣٧ (٦٤١٩).

(٤) - فتح الباري شرح صحيح البخاري : ٣ / ٢٧٢.

(٥) - ولم أقف عليها.

وقال البيهقي : الموقوف هو الأصح والمخفوظ.

وقد تابع هشام الدستوائي، عن أبي الزبير، عن جابر موقوفاً.

أخرجه ابن أبي شيبة^(١)، عن أبي داود الطيالسي، عن هشام به.

وإسناده صحيح، وقد صرح أبو الزبير بالسماع من جابر فانتفى التدليس^(٢).

(١) - مصنف ابن أبي شيبة : ٣٥٣/٢ (٩٨٣٠).

(٢) - أنيس الساري في تخريج وتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري : ٢٤٩/١.

-الحديث الثامن: (أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ)

قال ابن أبي حاتم : ((وسألت أبي عن حديث رواه الليث بن سعد، عن قتادة، عن الحسن، عن ثوبان، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» قال أبي: هذا خطأ؛ رواه قتادة، عن الحسن، عن علي، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ وهو مرسل .

ورواه أشعث بن عبد الملك، عن الحسن، عن أسامة بن زيد، عن النبي (صلى الله عليه وسلم).

وأما حديث ثوبان: فإن سعيد بن أبي عروبة، يرويه عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن ثوبان، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

ورواه بكير بن أبي السميطة، عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن طلحة، عن ثوبان، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

ورواه يزيد بن هارون، عن أيوب أبي العلاء، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن بلال، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

ورواه قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ^(١).

-تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

يرويه قتادة وغيره، واختلف على قتادة كثيراً :

(١) - علل ابن أبي حاتم : ٣/١٣ (٦٥٧).

١- الوجه الأول: رواه الليث بن سعد، عن قتادة، عن الحسن، عن ثوبان، عن (النبي صلى الله عليه وسلم).

- أخرجه النسائي في الكبرى^(١)، وابن خزيمة^(٢)، والطبراني في الأوسط^(٣).

٢- الوجه الثاني: رواه عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن علي، عن النبي (صلى الله عليه وسلم)

- أخرجه عبد الرزاق^(٤)، من طريق معمر، والبخاري^(٥)، والنسائي في الكبرى^(٦)، من طريق عمر بن إبراهيم.

٣- الوجه الثالث: رواه أشعث بن عبد الملك، عن الحسن، عن أسامة بن زيد، عن النبي (صلى الله عليه وسلم)

- أخرجه أحمد^(٧)، والنسائي في الكبرى^(٨)، والبيهقي في الكبرى^(٩).

٤- الوجه الرابع: رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن ثوبان، عن النبي (صلى الله عليه وسلم).

(١) - السنن الكبرى للنسائي: ٣/٣٢٦ (٣١٤٨).

(٢) - صحيح ابن خزيمة: ٣/٢٣٦ (١٩٨٤).

(٣) - المعجم الأوسط للطبراني: ٥/٧٧ (٤٧٢٠).

(٤) - مصنف عبد الرزاق: ٤/٢١٠ (٧٥٢٤).

(٥) - كشف الأستار عن زوائد البخاري: ١/٤٧٢ (٩٩٦).

(٦) - السنن الكبرى للنسائي: ٣/٣٢٦ (٣١٤٩)، (٣١٥٠).

(٧) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة: ٣٦/١٤٩ (٢١٨٢٦).

(٨) - السنن الكبرى للنسائي: ٣/٣٢٧ (٣١٥٢).

(٩) - السنن الكبرى للبيهقي: ٤/٤٤١ (٨٢٧٧).

- أخرج الإمام أحمد^(١)، والنسائي في الكبرى^(٢)، والطحاوي^(٣)، من طريق سعيد بن أبي عروبة .

٥- الوجه الخامس : رواه بكير بن أبي السميط، عن قتادة، عن سالم بن الجعد، عن معدان ابن طلحة، عن ثوبان، عن النبي (صلى الله عليه وسلم)

- أخرج النسائي في الكبرى^(٤)، والطبراني في الكبير^(٥)، والإسماعيلي في معجمه^(٦).

٦- الوجه السادس: رواه يزيد بن هارون، عن أيوب أبي العلاء، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن بلال، عن النبي (صلى الله عليه وسلم)

- أخرج أحمد^(٧)، والشاشي في مسنده^(٨)، من طريق يزيد بن هارون، ومحمد بن يزيد، وأخرج ابن أبي شيبة^(٩)، و الشاشي^(١٠)، والطبراني في الكبير^(١١)، من طريق يزيد بن هارون.

٧- الوجه السابع: رواه قتادة، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، عن النبي (صلى الله عليه وسلم)

(١) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ١٠٥/٣٧ (٢٢٤٢٩).

(٢) - السنن الكبرى للنسائي : ٣٢٥/٣ (٣١٤٦).

(٣) - شرح معاني الآثار : ٩٨/٢ (٣٤١٩).

(٤) - السنن الكبرى للنسائي : ٣٢٥/٣ (٣١٤٧).

(٥) - المعجم الكبير للطبراني : ٩١/٢ (١٤٠٦).

(٦) - المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي : ٤٧٤/١.

(٧) - مسند الإمام أحمد ط الرسالة : ٣٢٢/٣٩ (٢٣٨٨٨).

(٨) - مسند الشاشي : ٣٧٤/٢ (٩٨١).

(٩) - مصنف ابن أبي شيبة : ٣٠٧/٢ (٩٣٠٢).

(١٠) - مسند الشاشي : ٣٧٤/٢ (٩٨٠).

(١١) - المعجم الكبير للطبراني : ٣٦٥/١ (١١٢٢).

- لم أقف على تخريجه - حسب اطلاعي - بكتب التخريج والكتب الحديث.

-تراجع الرواة:

فأما الوجه الأول : ففيه

١- الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري: ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، من السابعة. مات في شعبان سنة خمس وسبعين ومائة^(١).

٢- قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري: ثقة ثبت، يقال ولد أكمه، وهو رأس الطبقة الرابعة. مات سنة سبعة عشرة ومائة^(٢).

٣- الحسن بن أبي الحسن البصري: ثقة فقيه فاضل مشهور، سبقت ترجمته^(٣).

أما الوجه الثاني : ففيه

١- عمر بن إبراهيم العبدي البصري، صاحب الهروي: صدوق، في حديثه عن قتادة ضعف. من السابعة^(٤).

٢- قتادة بن دعامة السدوسي : سبقت ترجمته أعلاه.

٣- الحسن بن أبي الحسن البصري: ثقة فقيه فاضل مشهور، سبقت ترجمته^(٥).

(١) - تقريب التهذيب :ص٤٦٤ (٥٦٨٤).

(٢) - المصدر نفسه : ص٤٥٣ (٥٥١٨).

(٣) - ينظر : ص٥٦.

(٤) - تقريب التهذيب : ص٤١٠ (٤٨٦٣).

(٥) - ينظر : ص٥٦.

وأما الوجه الثالث : ففيه

١- أشعث بن عبد الملك الحمراني بصري، يكنى أبا هانئ: ثقة فقيه، من السادسة. مات سنة ثنتين وأربعين ومائة وقيل سنة ست وأربعين ومائة^(١).

٢- الحسن بن أبي الحسن البصري: سبق ترجمته^(٢).

وأما الوجه الرابع: ففيه

١- سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري: ثقة حافظ، له تصانيف لكنه كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، من السادسة. مات سنة ست وقيل سبع وخمسين ومائة^(٣).

٢- قتادة بن دعامة السدوسي : سبقت ترجمته^(٤).

٣- شهر بن حوشب الأشعري الشامي، مولى أسماء بنت يزيد ابن السكن: صدوق كثير الإرسال، والأوهام، من الثالثة. مات سنة اثني عشرة ومائة^(٥).

٤- عبد الرحمن بن غنم الأشعري: مختلف في صحبته، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين. مات سنة ثمان وسبعين^(٦).

(١) - تقريب التهذيب : ص ١١٣ (٥٣١).

(٢) - ينظر : ص ٥٦.

(٣) - تقريب التهذيب: ص ٢٣٩ (٢٣٦٥).

(٤) - ينظر : ص ١٠٣.

(٥) - تقريب التهذيب : ص ٢٦٩ (٢٨٣٠).

(٦) - المصدر نفسه : ص ٣٤٨ (٣٩٧٨).

وأما الوجه الخامس : ففيه

١- بكير بن أبي السميطة، بفتح المهملة ويقال بالضم المسمعي بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الميم، المكفوف بصري: صدوق. من السابعة^(١).

٢- قتادة بن دعامة السدوسي: سبقت ترجمته^(٢).

٢- سالم بن أبي الجعد رافع الغطفاني الأشجعي مولاهم، الكوفي: ثقة، وكان يرسل كثيراً، من الثالثة. مات سنة سبع أو ثمان وتسعين وقيل مائة أو بعد ذلك، ولم يثبت أنه جاوز المائة^(٣).

٣- معدان بن أبي طلحة، ويقال ابن طلحة اليعمري بفتح التحتانية والميم بينهما مهملة شامي: ثقة، من الثانية^(٤).

وأما الوجه السادس : ففيه

١- أيوب بن أبي مسكين، ويقال: ابن مسكين، التميمي، أبو العلاء، القصاب الواسطي، صدوق له أوهام، من السابعة. مات سنة أربعين ومائة^(٥).

٢- قتادة بن دعامة السدوسي: سبقت ترجمته^(٦).

(١) - تقريب التهذيب : ص١٢٧(٧٥٦).

(٢) - ينظر : ص ١٠٣.

(٣) - تقريب التهذيب: ص٢٢٦(٢١٧٠).

(٤) - المصدر نفسه : ص٥٣٩(٦٧٨٧).

(٥) - المصدر نفسه : ص١١٩(٦٢٢).

(٦) - ينظر : ص ١٠٣.

٣- شهر بن حوشب: سبقت ترجمته^(١).

أما الوجه السابع: ففيه

١- قتادة بن دعامة السدوسي: سبقت ترجمته^(٢).

١- أبو قلابة: ثقة فاضل كثير الإرسال، سبقت ترجمته^(٣).

٢- أبو أسماء الرحيبي الدمشقي: ثقة. سبقت ترجمته^(٤).

-دراسة الاختلاف:

أما الوجه الأول: وفيه الحسن البصري ولم يثبت له سماع من ثوبان.

وقد سئل أبو حاتم الرازي عن حديث الليث فقال: هذا خطأ، رواه قتادة، عن الحسن، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو مرسل. فرجح أبو حاتم المرسل عليه^(٥).

وقال النسائي ما علمت أحداً تابع الليث، ولا بكير بن أبي السميظ على روايتهما. والله أعلم^(٦).

وقال ابن خزيمة: الحسن لم يسمع من ثوبان^(٧).

(١) - ينظر: ص ١٠٤.

(٢) - ينظر: ص ١٠٣.

(٣) - ينظر: ص ٦٥.

(٤) - ينظر: ص ٦٥.

(٥) - ينظر: علل ابن أبي حاتم: ٣/١٣ (٦٥٧).

(٦) - السنن الكبرى للنسائي: ٣/٣٢٦ (٣١٤٨).

(٧) - صحيح ابن خزيمة: ٣/٢٣٦.

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن قتادة، عن الحسن، عن ثوبان إلا الليث بن سعد، اي تفرد الليث به^(١).

وقال الألباني في تعليقه : إسناده منقطع^(٢).

وأما الوجه الثاني :

مرسل، لأن الحسن البصري لم يرو عن علي .

قال الترمذي: لا نعرف للحسن سماعاً من علي رضي الله عنه^(٣).

والاختلاف على الحسن في هذا الحديث واضح.

لكن نقل الترمذي عن البخاري أنه قال يحتمل أن يكون سمعه عن غير واحد^(٤).

وقال الدار قطني : إن كان قول الحسن عن غير واحد من الصحابة محفوظاً صحت الأقوال كلها^(٥).

قال ابن حجر: يريد بذلك انتفاء الاضطراب وإلا فالحسن لم يسمع من أكثر المذكورين ثم الظاهر من السياق أن الحسن كان يشك في رفعه وكأنه حصل له بعد الجزم تردد. وحمل الكرماني جزمه على وثوقه بخبر من أخبره به وتردده لكونه خبر واحد فلا يفيد اليقين وهو حمل في غاية البعد^(٦).

(١) - المعجم الأوسط للطبراني : ٧٧/٥ (٤٧٢٠).

(٢) - صحيح ابن خزيمة : ٢٣٦/٣ .

(٣) - جامع التحصيل في أحكام المراسيل - أبو سعيد خليل بن كيكليدي : ص ١٦٣.

(٤) - العلل الكبير للترمذي : ص ١٢١ (٢١١).

(٥) - علل الدار قطني : ١٠٧/١ .

(٦) - فتح الباري شرح صحيح البخاري - ابن حجر العسقلاني : ٤/١٧٧.

وقال جمال الدين الزيلعي: جميع ما يرويه الحسن عن علي مرسل، وإنما يروي عن قيس ابن عباد، وغيره عن علي^(١).

أما الوجه الثالث :

قال شعيب الأرنؤوط : صحيح لغيره، وهذا إسنادٌ رجاله ثقات، والحسن -وهو ابن أبي الحسن البصري- لم يسمع من أسامة بن زيد شيئاً^(٢).

وقال جمال الدين الزيلعي: لا نعلم تابع أشعث على روايته أحد^(٣).

أما الوجه الرابع :

من خلال كلام أبي حاتم، يشير إلى أن في الحديث اضطراباً.

فرواه شعبة وسعيد بن أبي عروبة، فقالا: عن قتادة، عن شهر، عن عبد الرحمن بن غنم، عن ثوبان. علماً بأن لسعيد عن قتادة أكثر من سياق تقدم ذكره في حديث علي، وقال أبو الفضل الوائلي : إن أرجح الرواة عن قتادة: سعيد لولا الخلاف السابق عنه. وعلى فرض ترجيح هذه الرواية، فقد بان أن قتادة يرويه عن ضعيف وهو (شهر بن حوشب) فما تقدم من كونه يرويه عن أبي قلابة. وقول النسائي: أنه لا سماع له منه فهل يمكن أن يكون أسقط في تلك الرواية عن أبي قلابة من هنا. ذلك جائز إن صح أن شهرًا يروي عن أبي قلابة^(٤).

(١) - نصب الراية لأحاديث الهداية: ٤٧٥/٢.

(٢) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ١٤٩/٣٦ (٢١٨٢٦).

(٣) - نصب الراية للزيلعي: ٤٧٤/٢.

(٤) - نزهة الألباب في قول الترمذي (وفي الباب) - أبو الفضل الوائلي: ١٣٧٤/٣.

ويمكن أن يقال أن هذا الاضطراب الذي وقع في الطرق إلى شهر، إنما هو من شهر نفسه، لأنه متكلم في حفظه وضبطه^(١).

وقال البزار : هذه أسانيد حسان أما قتادة، عن شهر فلا نعلم رواه، عن قتادة إلا سعيد بن أبي عروبة^(٢).

وقال شعيب الأرئوط : وهذا إسناد ضعيف لضعف شهر بن حوشب^(٣).

أما الوجه الخامس :

قال ابن معين: صالح الحديث^(٤).

وقال أبو حاتم: لا بأس به^(٥).

قال النسائي: ما علمت أنّ أحداً تابع بكير بن أبي السميطة على روايته^(٦).

وقال ابن حبان: لا يحتج به، كثير الوهم^(٧).

وقال شعيب الأرئوط في تعليقه: وهذا إسناد حسن من أجل بكير بن أبي السميطة^(٨).

(١) - تهذيب الكمال في أسماء الرجال - للمزي : ٥٨٧/١٢.

(٢) - مسند البزار : ٩٥/١٠.

(٣) - مسند الإمام أحمد بن حنبل : ٣٧/ ١٠٦ (٢٢٤٣٠).

(٤) - لم أجده قول يحيى بن معين في كتبه. ينظر : ميزان الاعتدال : ٣٤٩/١.

(٥) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٤٠٦/٢ (١٥٩٤).

(٦) - السنن الكبرى للنسائي : ٣٢٦/٣ (٣١٤٨).

(٧) - المجروحين لابن حبان - ت حمدي : ٢٢٣/١ (١٤٦).

(٨) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ١٠٦/٣٧.

وأما الوجه السادس:

وقال الخليل بن كيكليدي: وقال أبو حاتم لم يسمع [أي: شهر بن حوشب] من بلال ولا من أبي الدرداء^(١).

ونقل أبو الفضل الوائلي عن البزار أنه قال: وشهر لم يلق بلالاً مات بلال في خلافة عمر^(٢).
عمر^(٢).

وقال الهيثمي: رواه أحمد والبزار والطبراني في "الكبير" وشهر لم يلق بلالاً^(٣).

وقال ابن القيم في تعليقه: وإسناده ضعيف، شهر بن حوشب متكلم فيه من جهة حفظه، ولم يسمع من بلال^(٤).

أما الوجه السابع:

لم أقف على تخريج لهذا الوجه في كتب التخريج، والعلة ظاهرة فيه حيث لم يثبت سماع بين (قتادة وأبي قلابة). كما سبق بيانه قبل قليل.

قال أحمد بن حنبل: لم يسمع قتادة من أبي قلابة شيئاً إنما بلغه عنه^(٥).

وعن يحيى بن معين قال: قتادة لم يسمع من مجاهد شيئاً ولم يسمع من أبي قلابة شيئاً^(٦).

(١) - جامع التحصيل في أحكام المراسيل: ص ١٩٧ (٢٩١).

(٢) - نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب - أبو الفضل الوائلي: ١٣٨٤/٣.

(٣) - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ١٦٨/٣ (٤٩٨٠).

(٤) - تهذيب سنن أبي داود - طعطاءات العلم: ٣٧/٢.

(٥) - الجامع لعلوم الإمام أحمد - الرجال: ٤٨٥/١٨.

(٦) - تاريخ ابن معين - رواية الدوري: ٩٤/٤ (٣٣١٨).

وقال يعقوب بن سفيان: "ولم يسمع من أبي قلابة شيئاً، إنما أرسل عنه"^(١).

وقال النسائي: "قتادة: لا نعلمه سمع من أبي قلابة شيئاً"^(٢).

وإنما روي هذا الحديث عن أبي قلابة بإسناد صحيح من طريق يحيى بن أبي كثير، ومن طريق أيوب واختلف فيه:

فبعضهم: روه عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان منهم (عباد بن منصور، وجريز بن حازم)^(٣)، فقال النسائي: عباد جمع بين حديثين فقال: عن أبي أسماء، عن ثوبان، وعن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس^(٤)، وعقب وقال: عباد بن منصور ليس بحجة في الحديث، إن رجحان ليس بقدم السماع منه، وقد خالفه جريز فأرسله^(٥)، أما جريز وإن كان كان ثقة، إلا أن الإمام أحمد قال: يروي عن أيوب العجائب^(٦)، ومع ذلك فقد خولف من قبل حماد بن زيد^(٧).

-ورواه بعضهم عن أيوب، عن أبي قلابة، عن شداد، فأرسلوه عن أبي قلابة، منهم (حماد ابن زيد، وابن عيينة)^(٨)، وقد رجح النسائي هذا الطريق على أيوب، وقال: أعلم الناس بأيوب^(٩).

(١) - المعرفة والتاريخ - يعقوب بن سفيان الفسوي: ١٢٤ / ٢.

(٢) - السنن الكبرى للنسائي: ٣ / ٣٢٤ / (٣١٤٣)، (٣١٣٠).

(٣) - المصدر نفسه: ٣ / ٣٢٠ / (٣١٢٨).

(٤) - المصدر نفسه: ٣ / ٣٢٠ / (٣١٢٧).

(٥) - المصدر نفسه: ٣ / ٣٢٠ / (٣١٢٩).

(٦) - شرح علل الترمذي - لابن رجب: ٧٠٢ / ٢.

(٧) - السنن الكبرى للنسائي: ٣ / ٣٢٠ / (٣١٣٠).

(٨) - المصدر نفسه: ٣ / ٣٢١ / (٣١٣١)، (٣١٣٢).

(٩) - المصدر نفسه: ٣ / ٣٢٠ / (٣١٣٠).

-وبعضهم رواه عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء، عن شداد، منهم (معمر)^(١)، وهي ضعيفة، لأننا من روايته عن البصريين، وهي متكلم فيها عند الأئمة.

وقال أبو حاتم : ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط، وهو صالح الحديث^(٢).

- ورواه عاصم بن هلال، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن شداد^(٣)، قال عنه أبو زرعة الرازي : حدث عن أيوب بأحاديث مناكير^(٤).

فتبين أن الراجح عن أيوب، هو ما رواه حماد بن زيد وابن عيينة، وتابعهما جرير بن حازم، عن أيوب، عن أبي قلابة، فيترجح حديث أيوب على حديث شداد من هذا الوجه، والله أعلم.

-خلاصة الدراسة :

يتضح مما سبق من دراسة الطرق عن ثوبان، فإنها كلها معلولة سوى طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، حيث أخرجه أبو داود قال: حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن هشام، (ح)

وحدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا حسن بن موسى، حدثنا شيبان، جميعًا عن يحيى عن أبي قلابة، عن أبي أسماء -يعني: الرحبي- عن ثوبان، عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٥).

(١) - مصنف عبد الرزاق - ط الثانية : ٤/ ٥٠٦ (٧٧٥٣).

(٢) - تهذيب الكمال في أسماء الرجال : ٢٨ / ٣٠٩.

(٣) - السنن الكبرى للنسائي : ٣ / ٣٢٠ (٣١٢٧).

(٤) - الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي : ٢ / ٥٣٦.

(٥) - سنن أبي داود : ٤ / ٤٦ (٢٣٦٧).

-قال أبو عيسى الترمذي : وهكذا ذكروا عن علي بن المدني ، أنه قال: حديث شداد بن أوس، وثوبان صحيحان^(١).

-و قال الإمام أحمد : أصح حديث حديث ثوبان، وقال مرة : صحيح، وقال مرة: أصح حديث يروى عن النبي -صلى الله عليه وسلم- حديث شداد؛ لأن شيبان جمع الحديثين جميعاً. يعني: حديث ثوبان وحديث شداد.

قيل له: إن شيبان لم يسند حديث شداد يعني: ترك من إسناده رجلاً.

قال: هو وإن لم يسنده، فقد صح الحديثان حين جمعهما^(٢).

-ونقل ابن حجر عن عثمان الدارمي إنه قال: صح حديث أفطر الحاجم والمحجوم من طريق ثوبان وشداد، قال: وسمعت أحمد يذكر ذلك، وقال المروزي قلت لأحمد: إن يحيى بن معين قال ليس فيه شيء يثبت، فقال: هذا مجازفة^(٣).

-وسأل الترمذي البخاري وأورد عليه ما في الحديث من الاضطراب؟ فقال البخاري: كلاهما عندي صحيح^(٤).

وقال ابن حجر معلقاً على ذلك : وقال البخاري: كلاهما عندي صحيح لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان وعن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد روى الحديثين جميعاً يعني فانتفى الاضطراب وتعين الجمع بذلك^(٥).

(١) - العلل الكبير للترمذي: ص ١٢١ (٢١٠).

(٢) - الجامع لعلوم الإمام أحمد- علل الحديث/ إبراهيم النحاس: ٤١٥/١٤ (٣٩٥).

(٣) - فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٤/١٧٧.

(٤) - العلل الكبير للترمذي: ص ١٢١ (٢٠٨).

(٥) - فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٤/١٧٧.

وكلام الإمام أبي حاتم الرازي في العلل لابنه، يدل على أن الحديث عنده غلط، حيث قال: .
لما سئل عن حديث رافع بن خديج: «أفطر الحاجم والمحجوم» الذي روى من طريق معمر،
عن يحيى بن أبي كثير، عن إبراهيم بن عبد الله قارظ، عن السائب بن يزيد، عن رافع. قال: .
إنما يروى هذا الحديث، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان،
واغتر أحمد بن حنبل بأن قال الحديثين عنده، وإنما يروى بذلك الإسناد عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه نهي عن كسب الحجام ومهر البغي، وهذا الحديث في إفطر الحاجم والمحجوم
عندي باطل^(١).

وقول أبي حاتم ومن وافقه في أن الصواب هو أنه حديث: «كسب الحجام خبيث» الذي
أخرجه مسلم^(٢)، والترمذي^(٣)، والطبراني^(٤)، والبيهقي^(٥)، لا أنه «أفطر الحاجم والمحجوم». .
وأما رد أبي حاتم لهذا الحديث كله، كما يفهم من كلامه، فلعل سبب رده هو أنه يرى أن
الحديث مضطرب الإسناد، إلا أن أبا حاتم خولف من بعض الأئمة الذين نص بعضهم على
أن الحديث - عن ثوبان وشداد - محفوظ لا اضطراب فيه كما تقدم آنفاً . والله أعلم .

ومن العلماء من جعل الحديث منسوخاً، فلما ذكر الحافظ ابن حجر حديث ابن عباس
السابق قال «قال ابن عبد البر وغيره: فيه دليل على أن حديث ((أفطر الحاجم والمحجوم))

(١) - علل ابن أبي حاتم: ١٠٧/٣ (٧٣٢).

(٢) - صحيح مسلم: ١١٩٩/٣ (١٥٦٨).

(٣) - سنن الترمذي - ت شاکر: ٥٦٦/٣ (١٢٧٥).

(٤) - المعجم الكبير للطبراني: ٢٤٢/٤ (٤٢٥٨).

(٥) - السنن الكبرى للبيهقي: ٩/٦ (١١٠٠٨).

منسوخ؛ لأنه جاء في بعض طرقه أن ذلك كان في حجة الوداع، وسبق إلى ذلك الشافعي^(١).

وخالف في هذا شيخ الإسلام ابن تيمية لما ذكر ما نقله الترمذي عن البخاري قال: «وهذا الذي ذكره البخاري من أظهر الأدلة على صحة كلا الحديثين اللذين رواهما أبو قلابة - إلى أن قال - ومما يقوي أن الناسخ هو الفطر بالحجامة أن ذلك رواه عنه خواص أصحابه الذين كانوا يباشرونه حضراً أو سافراً، ويطلعون على باطن أمره مثل بلال وعائشة، ومثل أسامة وثوبان مولياه. ورواه عنه الأنصار الذين هم بطانته مثل رافع بن خديج وشداد بن أوس^(٢).

-الحكم على الحديث :

الحديث اختلف في إسناده على أوجه منهم من جعله من مسند شداد بن أوس، ومنهم من جعله من مسند ثوبان، ومنهم من جعله عنهما جميعاً.

وقد صحح الحديث جمع من الأئمة منهم: أحمد بن حنبل، وابن المديني، وعثمان الدارمي والبخاري، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وابن حزم في المحلى^(٣)، والنووي^(٤)، وابن تيمية، وابن القيم، وأبو جعفر العقيلي^(٥) وغيرهم .

وقد أعل هذا الحديث الإمام أبو حاتم في كلامه لابنه، يدل على أن الحديث عنده غلط.

(١) - فتح الباري شرح صحيح البخاري: ١٧٨/٤.

(٢) - مجموع الفتاوى - تقي الدين بن تيمية الحراني/٢٥/٢٥٥.

(٣) - المحلى بالآثار لابن حزم : ٣٣٦/٤.

(٤) - المجموع شرح المهذب: ٣٤٩/٦.

(٥) - الضعفاء الكبير للعقيلي: ١٣٩/٢.

والراجح والله أعلم هو ما ذهب إليه الأئمة من حيث الصحة .

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد، بأن الحديث معلول من الوجه السادس من طريق يزيد بن هارون، وإن العلة فيه هي الانقطاع وعدم السماع بين شهر بن حوشب وبلال، والعلة هي ليست من يزيد بن هارون وإنما من (شهر بن حوشب) متكلم فيه من جهة حفظه، والله أعلم .

-الحديث التاسع: (أَكُنْتَ تُقَبَّلُ وَأَنْتَ صَائِمٌ)

قال ابن أبي حاتم : وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه علي بن هاشم بن مرزوق، عن يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن سالم مولى دوس؛ قلت لكعب: أَكُنْتَ تُقَبَّلُ وَأَنْتَ صَائِمٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَآخِذُ بِهِ.

فقالا: هذا خطأ؛ إنما هو: عن سالم مولى دوس؛ قال: قلت لسعد بن أبي وقاص ...

قال أبو زرعة: وأخطأ علي بن هاشم؛ لأن يزيد بن هارون لا يذهب عليه مثل هذا^(١).

-تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

مدار الحديث على يزيد بن هارون وروى عنه على وجهين:

١-الوجه الأول : رواه علي بن هاشم بن مرزوق، عن يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو ابن علقمة، عن سالم مولى دوس؛ قلت لكعب.....

-ولم أفق على تخريجه -حسب اطلاعي- في كتب التخريج.

٢-الوجه الثاني: رواه محمد بن مسلمة الواسطي، و سعيد بن يحيى اللخمي، عن يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو، عن سالم أبي عبد الله مولى شداد، أنه سأل سعد بن أبي وقاص....

-أخرجه الخطيب^(١)، من طريق محمد بن مسلمة الواسطي، وهشام بن عمار في حديثه^(٢)، من طريق سعيد بن يحيى اللخمي، جميعهم (إسحاق، ومحمد بن سلمة، وسعيد بن يحيى) عن يزيد بن هارون، عن محمد بن عمرو عن سالم، به.

(١) - علل ابن أبي حاتم: ٢٦/٣ (٦٦٦).

-تراجم الرواة :

الوجه الأول :

١-علي بن هاشم بن مرزوق الهاشمي الرازي، صدوق، من العاشرة^(٣).

٢-محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني، صدوق له أوهام، من السادسة. مات سنة خمس وأربعين ومائة على الصحيح^(٤).

٣-سالم بن عبد الله النصري أبو عبد الله المدني: ويقال له مولى النصريين، ومولى مالك بن أوس، ومولى دوس، ومولى المهري، ومولى شداد، والدوسي، وسالم سبلان. صدوق، من الثالثة، مات سنة عشر ومائة^(٥).

الوجه الثاني :

١-محمد بن مسلمة بن الوليد أبو جعفر الواسطي، المحدث، المعمر، الطيالسي، روى الحاكم، عن الدارقطني: لا بأس به، وقال الخطيب: رأيت أبا القاسم اللالكائي، والحسن بن محمد الخلال يضعفانه، وقال أيضاً: له مناكير، ثم ساق له ابن عدي مناكير، وحديثه عال في

(١) - موضح أوهام الجمع والتفريق- للخطيب البغدادي: ٢٨٢/١.

(٢) - حديث هشام بن عمار: ص ٣٦ (١).

(٣) - تقريب التهذيب: ص ٤٠٦ (٤٨١١).

(٤) -المصدر نفسه: ص ٤٩٩ (٦١٨٨).

(٥) - المصدر نفسه: ص ٢٢٦ (٢١٧٧).

(الغيلانيات)، وقال ابن حجر: أتى بخبر باطل اتهم به، مات سنة اثنتين وثمانين ومائتين، وقد نيف على المئة^(١).

٢- سعيد بن يحيى اللخمي أبو يحيى الكوفي، نزيل دمشق، لقبه سعدان، صدوق وسط، وما له في البخاري سوى حديث واحد، من التاسعة، مات قبل المائتين^(٢).

٣- سالم بن عبد الله النصري أبو عبد الله : سبق ترجمته^(٣).

-دراسة الاختلاف :

نلاحظ من الوجه الأول وكلام أبي زرعة فيه أن هناك خطأ، وإن سالماً مولى دوس سأل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وليس كعباً.

وقال أبو زرعة: وأخطأ علي بن هاشم؛ لأن يزيد بن هارون لا يذهب عليه مثل هذا.

وعلق عبد الله بن يوسف الجديع على كلام أبي زرعة قال: يقول يزيد لحفظه وإتقانه لا يقع له مثل هذا الوهم، ولا يحمل فيه عليه الخطأ، وفيمن دونه أولى بحمل الخطأ عليه منه مع صدقه، وهو علي بن هاشم الرازي^(٤).

-خلاصة الدراسة :

إن الأثر من الوجه الثاني هو الصحيح من طريق محمد بن مسلمة الواسطي، وسعيد بن يحيى اللخمي، وإن كان هناك كلام فيهما، فإن محمد بن مسلمة ليس بثقة، ومحمد بن عمرو

(١) - سير أعلام النبلاء - ط الرسالة - : ٣٩٥/١٣ (١٩١)، لسان الميزان - لابن حجر العسقلاني: ٣٨١/٥ (١٢٤٠).

(٢) - تقريب التهذيب :ص ٢٤٢ (٢٤١٦).

(٣) - ينظر : ص ١١٨.

(٤) - تحرير علوم الحديث - لعبد الله بن يوسف الجديع: ٧٤٢/٢.

صدوق له أوهام، لكن هناك متابعات للحديث فقد تابع يحيى بن أبي كثير محمد بن عمرو على روايته عن سالم.

-أخرجها ابن أبي شيبة^(١)، من طريق عيسى بن يونس، بلفظ: قال رجل لسعد: يا أبا إسحاق، أتباشر وأنت صائم؟ قال: نعم، وآخذ بجهازها؟

- والطحاوي^(٢)، من طريق بشر بن بكر، بدون قوله : وآخذ بجهازها.

و كلاهما عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن سالم، به.

وتابع زيد بن أسلم سالمًا مولى شداد على رواية هذا الأثر عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

-أخرج حديثه عبد الرزاق^(٣)، من طريق داود بن قيس، عن زيد بن أسلم قال: قيل لسعد بن مالك.....فذكره بنحو لفظ هشام، عن سعيد بن يحيى اللخمي.

- وابن أبي شيبة^(٤)، من طريق زيد بن أبي عتاب، عن سعد ، به.

(١) - مصنف ابن أبي شيبة : ٣١٧/٢ (٩٤٢٩).

(٢) - شرح معاني الآثار للطحاوي : ٩٥/٢ (٣٣٩٧).

(٣) - مصنف عبد الرزاق - ت الأعظمي : ١٨٥/٤ (٧٤٢١).

(٤) - مصنف ابن أبي شيبة : ٣١٤/٢ (٩٣٩٤).

-الحكم على الحديث :

بعد النظر في المتابعات، يتبين أن الأثر صحيح، وقد صححه ابن حزم^(١)، حيث ذكره معلقاً فقال : ومن طرق صحاح عن سعد بن أبي وقاص أنه سئل أتقبل وأنت صائم ؟ قال نعم، وأقبض على متاعها.

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد، بأن الأثر معلول من الوجه الأول، وإن العلة فيه هي أبدال الصحابي بصحابي آخر، والعلة هي ليست من يزيد بن هارون وإنما من تلميذه (علي بن هاشم) فهو صدوق، وخطئه أبو حاتم في هذا الحديث، والله أعلم .

(١) - المحلى بالآثار لابن حزم : ٣٤٦/٤ .

- الحديث العاشر : (لَبَّيْكَ إِلَهَ الْحَقِّ)

قال ابن أبي حاتم : ((وسألت أبي عن حديث رواه يزيد بن هارون، عن عبد العزيز بن الماجشون، عن عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ قال: كَانَ مِنْ تَلْبِيَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَبَّيْكَ إِلَهَ الْحَقِّ.

قال أبي: كذا حدثنا محمد بن إسماعيل بن البخترى، عن يزيد.

وحدثنا أبو سلمة وغيره، عن عبد العزيز بن الماجشون، عن عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ لا يذكرون أبا سلمة.

قلت: أيهما أصح؟

قال: لا أدري، غير أن الناس على حديث الأعرج أكثر، ويزيد بن هارون ثقة^(١).

- تخريج الحديث وبيان وجه الاختلاف فيه :

مدار الحديث على عبد العزيز بن الماجشون، واختلف عليه بالوصل والإرسال:

١- الوجه الأول: عن عبد العزيز بن الماجشون ، عن عبد الله بن الفضل ، عن الأعرج ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة قال : كان من تلبية النبي صلى الله عليه وسلم.... الحديث

- لم أقف على تخريجه حسب اطلاعي في كتب التخريج من طريق يزيد بن هارون.

٢- الوجه الثاني: عن عبد العزيز بن الماجشون ، عن عبد الله بن الفضل ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة قال: كان من تلبية النبي صلى الله عليه وسلم..... الحديث

(١) - علل ابن أبي حاتم : ٢١٨/٣ (٨١٢).

- وأخرجه الشافعي في الأم^(١)، وفي المسند^(٢)، والطيالسي^(٣)، وابن خزيمة^(٤)، والطحاوي^(٥)، وأبو بكر النيسابوري^(٦)، والحاكم^(٧)، والبيهقي^(٨)، من طريق عبد الله بن وهب.
- وأحمد^(٩)، عن أبي سعيد مولى بني هاشم.
- وأحمد^(١٠)، عن حجين بن المثنى أبي عمر .
- وابن أبي شيبة^(١١)، وأحمد^(١٢)، وابن ماجه^(١٣)، وابن خزيمة^(١٤)، وابن حبان^(١٥)، وابن حزم^(١٦)، من طريق عن وكيع بن الجراح .
- وأخرجه النسائي في المجتبى^(١٧)، وفي الكبرى^(١٨).

(١) - الأم الشافعي : ٢٢٤/٢ .

(٢) - مسند الشافعي - بترتيب السندي : ٣٠٤/١ (٧٩١) .

(٣) - مسند أبو داود الطيالسي : ١٣٢/٤ (٢٤٩٩) .

(٤) - صحيح ابن خزيمة : ١٧٢/٤ (٢٦٢٤) .

(٥) - شرح معاني الآثار : ١٢٥/٢ (٣٥٥٨) .

(٦) - الزيادات على كتاب المزي : ص ٣٤٥ (٢٠٣) .

(٧) - المستدرک على الصحيحين للحاكم : ٦١٨/١ (١٦٥٠) .

(٨) - السنن الكبرى للبيهقي : ٧٠/٥ (٩٠٣٣) .

(٩) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ١٩٤/١٤ (٨٤٩٧) .

(١٠) - المصدر نفسه : ٢٧٧/١٤ (٨٦٢٩) .

(١١) - مصنف ابن أبي شيبة : ٢٠٤/٣ (١٣٤٦٨) .

(١٢) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ١٤٣/١٦ (١٠١٧١) .

(١٣) - سنن ابن ماجه : ٩٧٤/٢ (٢٩٢٠) .

(١٤) - صحيح ابن خزيمة : ١٧٢/٤ (٢٦٢٣) .

(١٥) - صحيح ابن حبان : ١١٠/٩ (٣٨٠٠) .

(١٦) - حجة الوداع لابن حزم : ص ١٤٣ (٣٧) .

(١٧) - سنن النسائي : ١٦١/٥ (٢٧٥٢) .

(١٨) - سنن الكبرى للنسائي : ٥٤/٤ (٣٧١٨) .

ومن طريقه ابن حزم^(١)، من طريق حميد بن عبد الرحمن .

- والطحاوي^(٢)، من طريق أبي عامر العقدي .

- وأبو نعيم^(٣)، من طريق ابن مهدي.

جميعهم (حميد، ووكيع ، وأبو سعيد، وحجين ، وابن وهب ، وأبو عامر ، وابن مهدي) عن عبد العزيز بن الماجشون به بنحوه ، ولم يذكر أحد منهم أبا سلمة بن عبد الرحمن .

-تراجم الرواة :

١-عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون: المدني نزيل بغداد مولى آل الهدير، ثقة فقيه، مصنف، من السابعة، مات سنة أربع وستين ومائة^(٤).

٢-عبد الله بن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي المدني: ثقة، من الرابعة^(٥).

٣-عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود المدني مولى ربيعة بن الحارث: ثقة ثبت عالم، من الثالثة، مات سنة سبع عشرة ومائة^(٦).

(١) - المحلى بالآثار: ٨٢/٥.

(٢) - شرح معاني الآثار : ١٢٥/٢ (٣٥٥٩).

(٣) - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: ٤٢/٩.

(٤) - تقريب التهذيب : ص ٣٥٧ (٤١٠٤).

(٥) - المصدر نفسه : ص ٣١٧ (٣٥٣٣).

(٦) - المصدر نفسه: ص ٣٥٢ (٤٠٣٣).

٤- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل: ثقة مكثّر، من الثالثة، مات بالعراق في أول خلافة أبي جعفر سنة سبع وثلاثين ومائة، وكان مولده سنة بضع وعشرين^(١).

٦- محمد بن إسماعيل بن البخترى الحساني، أبو عبد الله الواسطي، نزيل بغداد، صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين^(٢).

٧- موسى بن إسماعيل المنقري أبو سلمة التبوذكي، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت، من صغار التاسعة، ولا التفات إلى قول ابن خراش تكلم الناس فيه، مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين^(٣).

-دراسة الاختلاف :

ذكر أبو حاتم الاختلاف على عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون في هذا الحديث على وجهين، وهما :

الوجه الأول : وقد ذكر فيه، أبو سلمة بن عبد الرحمن، وقد تفرد بهذا الوجه يزيد بن هارون كما هو ظاهر كلام أبي حاتم، ولم أقف على أحدٍ تابعه .

الوجه الثاني: دون ذكر أبي سلمة بن عبد الرحمن - وهذه رواية الجماعة عن الماجشون، وهم: أبو سلمة التبوذكي، وحميد بن عبد الرحمن، وأبو سعيد مولى بني هاشم، ووكيعة بن الجراح، وحجين بن المثني، والإمام الشافعي، وأبو داود الطيالسي، وعبد الله بن وهب، وأبو عامر العقدي، وعبد الرحمن بن مهدي، وسريح بن النعمان .

(١) - تقريب التهذيب: ص ٦٤٥ (٨١٤٢).

(٢) - المصدر نفسه: ص ٤٦٨ (٥٧٢٩).

(٣) - المصدر نفسه: ص ٥٤٩ (٦٩٤٣).

كما رُوي هذا الوجه عن سعيد بن مسلم بن بانك، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وقيل : لم يرو هذا الحديث عن سعيد بن مسلم بن بانك إلا خالد بن يزيد العمري.^(١)، وسعيد بن مسلم : ثقة، وثقه ابن معين وأحمد وأبو حاتم وابن حبان والذهبي وابن حجر^(٢).

وخالد بن يزيد العمري: قال فيه ابن معين : كذاب . وقال أبو حاتم : كان كذاباً، أتتته بمكة، ولم أكتب عنه، وكان ذاهب الحديث، وكتب عنه أبو زرعة وترك الرواية عنه . وقال ابن حبان : منكر الحديث جداً، أكثر من كتب عنه أصحاب الرأي، لا يشتغل بذكره، لأنه يروي الموضوعات عن الأثبات^(٣)، وسيأتي الكلام عن روايتهما في المناقشة والخلاصة بإذن الله.

- خلاصة الدراسة :

وعند النظر والتأمل في الوجهين يتبين أن الوجه الثاني أرجح، فهو رواية الجماعة، غير أن أبا حاتم لم يجزم بترجيحه، لما ذكر أن يزيد بن هارون ثقة، ولعله - أيضاً - لأن يزيد بن هارون قد زاد في الإسناد رجلاً بين الأعرج وأبي هريرة، والأعرج قد سمع من أبي هريرة، والأكثر أن مثل هذا يكون الحكم فيه للزائد، إذ إنه يدل على أنه قد أتقن، فمن أين كان يأتي بذلك، إلا أن ذلك لا يقوى على دفع رواية الجماعة، فهم جمع، وفيهم ثقات أثبات .

ولا يلزم من ترجيح رواية الجماعة أن يكون الحمل في الوجه الأول على يزيد بن هارون، فقد يكون ممن دونه، فإني لم أقف على من تابع محمد بن إسماعيل بن البخترى، في رواية ذلك

(١) - المعجم الأوسط : ٢٢٦/٦ (٦٢٥٥).

(٢) - تهذيب التهذيب : ص ٤ (١٤٣).

(٣) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٣/٣٦٠ ، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان : ١/٢٨٤ ،

لسان الميزان لابن حجر العسقلاني : ٢/٣٨٩.

عن يزيد بن هارون، ومحمد بن إسماعيل صدوق - كما سبق - وقد أشار أبو حاتم إلى احتمال غلطه بقوله : ويزيد ثقة، يعني إن كان هناك خطأ فلعله ليس من يزيد.

هذا ما يتعلق بما ذكره أبو حاتم من الاختلاف على عبد العزيز بن الماجشون في هذا الحديث، إلا أن الحديث معلول من وجه آخر، فقد قال النسائي بعد تخريجه : لا أعلم أحداً أسند هذا الحديث عن عبد الله بن الفضل إلا عبد العزيز، رواه إسماعيل بن أمية عنه مرسلاً .
هكذا عبارة النسائي في الكبرى^(١)، وهكذا نقلها المزي^(٢)، وابن حجر^(٣)، وعقبها بقوله : قلت : فهذه علتة .

ووقعت عبارة النسائي في الكبرى كالتالي: قال أبو عبد الرحمن : لا أعلم أحداً أسند هذا الحديث غير عبد الله بن الفضل، وعبد الله بن الفضل ثقة ، خالفه إسماعيل بن أمية^(٤).
وهكذا نقلها ابن حزم في المحلى، وفي حجة الوداع^(٥)، إلا أنه لم يذكر مخالفة إسماعيل بن أمية . وابن حزم يروي سنن النسائي الكبرى من طريق محمد بن معاوية .

فهذا اختلاف بين كتابي النسائي، المجتبى والكبرى، حيث دلت عبارة النسائي في المجتبى على أن إسماعيل بن أمية يروي هذا الحديث عن عبد الله بن الفضل، وأنه خالف عبد العزيز الماجشون، أما عبارته في الكبرى فتدل على أنه خالف عبد الله بن الفضل، أي أن إسماعيل يروي هذا الحديث عن الأعرج^(٦) .

(١) - السنن الكبرى للنسائي : ٥٤/٤ (٣٧١٨).

(٢) - تحفة الأشراف : ٢١١/١٠ (١٣٩٤١).

(٣) - إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة - لابن حجر : ٢٢٠/١٥ (١٩١٨٨).

(٤) - السنن الكبرى للنسائي : ٥٤/٤ (٣٧١٨).

(٥) - حجة الوداع لابن حزم : ص ١٤٢ (٣٦).

(٦) - سنن النسائي : ١٦١/٥ (٢٧٥٢).

ولم أقف على رواية هذا الحديث عن إسماعيل بن أمية، كما أنني لم أقف على من نص على أن إسماعيل يروي عن عبد الله بن الفضل، أو عن الأعرج، وروايته عن كل منهما محتملة من حيث الطبقة، وهذا يجعل الجزم بأحد الاحتمالين عسيراً، وإن كان الاحتمال الأول - وهو أن إسماعيل بن أمية يروي عن عبد الله بن الفضل - أقوى؛ لأن هذا الحديث معروف بعبدالله بن الفضل، وهذا يوافق ما في المجتبى للنسائي، والله أعلم .

وسواء قدم هذا الاحتمال أو ذاك، فإنه يدل على أن النسائي أراد تعليل الوجه الموصول - وهو رواية الماجشون، عن عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن أبي هريرة - بالوجه المرسل، وهو رواية إسماعيل بن أمية، وهو ثقة ثبت، قدمه الإمام أحمد على أيوب بن موسى^(١).

فكأن روايته أرجح من الوجه الموصول، ولذا قال ابن حجر : فهذه علته^(٢)، يعني علة الحديث المؤثرة، فكأن في عبارة الحافظ ابن حجر ما يدل على أن الاختلاف على الماجشون في ذكر أبي سلمة بن عبد الرحمن وعدمه ليس علة مؤثرة، وإنما العلة المؤثرة هي الاختلاف في وصل الحديث وإرساله، ولعله لهذه العلة أعرض عنه البخاري ومسلم، فلم يخرجاه في الصحيح، مع سلامة إسناده في الظاهر.

ولا يعترض على ترجيح الوجه المرسل برواية سعيد بن مسلم بن بانك، عن الأعرج، عن أبي هريرة . ذلك أنها رواية ساقطة، حيث تفرد بها خالد بن يزيد العمري، عن سعيد بن مسلم، كما ذكر ذلك الطبراني بعد سياقه^(٣)، وتقدم كلام الأئمة فيه وتضعيفه، فمثل هذا المتابعة لا تغني شيئاً .

(١) - تهذيب التهذيب : ٢٨٣ / ١ .

(٢) - إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: ٢٢٠/١٥ (١٩١٨٨).

(٣) - ينظر: نزهة الألباب في قول الترمذي - وفي الباب - أبو الفضل الوائلي: ١٤٥٥/٣ .

وقيل من جانب آخر : فمتن الحديث غريب، فالمشهور من كيفية التلبية ما رواه البخاري^(١)،
ومسلم^(٢)، من حديث ابن عمر وعائشة قوله عليه السلام : لبيك اللهم لبيك، لبيك لا
شريك لك لبيك .

قال أحمد بن شعيب النسائي: لا أعلم أحداً أسند هذا الحديث إلا عبد الله بن الفضل، وهو
ثقة^(٣)، قال ابن حزم: زيادة الثقة مقبولة، وابن عمر اقتصر على ما سمع وليس مغيب ما ذكره
أبو هريرة عن علم ابن عمر حجة على علم أبي هريرة، وكلاهما قال ما سمع بلا شك^(٤).

-الحكم على الحديث :

من خلال دراسة أقوال الأئمة قديماً وحديثاً، تبين أن رواية يزيد مرجوحة برواية الأكثر . والله
أعلم

وإسناده صحيح.

ومما يرجح الرواية قول البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد^(٥).

-قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وكذا قال الذهبي^(٦).

(١) - صحيح البخاري - ط السلطانية : ١٣٨/٢ (١٥٤٩).

(٢) - صحيح مسلم : ٨٤١/٢ (١١٨٤).

(٣) - السنن الكبرى للنسائي - ط الرسالة : ٥٤/٤ (٣٧١٨).

(٤) - حجة الوداع لابن حزم : ص ١٤٢ (٣٦) .

(٥) - مسند البزار : ٣١٥/١٥ (٨٨٤٨).

(٦) - المستدرک علی الصحیحین : ٦١٨/١ (١٦٥٠).

- وأورده الحافظ ابن حجر العسقلاني في "نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار" وقال: هو حديث صحيح أخرجه ابن خزيمة والحاكم، وابن حبان^(١).

وصححه أيضاً الألباني^(٢)، وشعيب الأرنؤوط^(٣).

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد، بأن الحديث من الوجه الأول من طريق (يزيد بن هارون) مرجوح برواية الجماعة الأرحح، ولا يلزم من ترجيح رواية الجماعة أن يكون الحمل في الوجه الأول على يزيد بن هارون، فقد يكون ممن دونه، محمد بن إسماعيل بن البخترى، فهو صدوق، والله أعلم .

(١) - نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار - لابن حجر : ٢٤٣/٥ .

(٢) - سنن النسائي - المجتبى -: ١٦١/٥ (٢٧٥٢).

(٣) - سنن ابن ماجه - ت الأرنؤوط: ١٥٩/٤ (٢٩٢٠).

المبحث الثاني : الأحاديث المعلة في المعاملات

- الحديث الأول : (إِذَا أَصَابَ الْمُكَاتِبُ حَدًّا أَوْ مِيرَاثًا)

قال الإمام الترمذي : (حدثنا هارون بن عبد الله البزاز، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا حماد ابن سلمة، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا أَصَابَ الْمُكَاتِبُ^(١) حَدًّا أَوْ مِيرَاثًا وَرِثَ بِحِسَابِ مَا عَتَقَ مِنْهُ» وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُؤَدِّي الْمُكَاتِبُ بِحِصَّةِ مَا أَدَّى دِيَّةَ حُرٍّ، وَمَا بَقِيَ دِيَّةَ عَبْدٍ».

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: روى بعضهم، هذا الحديث عن عكرمة عن علي.

قال أبو عيسى: وروى يحيى بن أبي كثير، هذا الحديث عن عكرمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا مثل ما روى أيوب.

قال أبو طالب: هكذا ذكر أبو عيسى، عن يحيى بن أبي كثير في كتاب العلل أنه رواه مرسلًا، وذكر في كتاب الجامع عن يحيى مسندًا. وقال هنا: مثل ما روى أيوب. وهو خلاف ما تقدم عن أيوب في الحديث ها هنا وفي الجامع. ولكن بقي أن ينظر هذا في نسخة صحيحة من كتاب العلل^(٢).

- تخريج الطرق وبيان أوجه الاختلاف فيه:

روي هذا الحديث عن عكرمة واختلف عليه بالوصل والأرسال :

(١) - المكاتب: هو العبد الذي يتناع نفسه من سيده على نجوم معلومة فإذا أداها إليه وحط عنه السيد بعض النجوم

صار حرًا. فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب للإمام المنذري: ٦/٣٤٥ (١٩٤٢)

(٢) - العلل الكبير للترمذي : ص ١٨٦ (٣٢٩، ٣٣٠).

١- الوجه الأول : روي من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، مرفوعاً.

-أخرجه أحمد^(١)، والترمذي^(٢)، والنسائي في الكبرى^(٣)، والطحاوي^(٤)، والدارقطني^(٥)، والبيهقي^(٦)، من طريق يزيد بن هارون.

- وأبو داود^(٧)، والطبراني^(٨)، والحاكم^(٩)، من طريق موسى بن إسماعيل. كلاهما (يزيد بن هارون، وموسى بن إسماعيل) عن حماد بن سلمة، به.

٢- الوجه الثاني : روي من طريق إسماعيل بن علية، عن أيوب، عن عكرمة، عن علي موقوفاً.

-أخرجه النسائي في الكبرى^(١٠)، من طريق إسماعيل بن علية.

٣- الوجه الثالث : روي من طريق يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. مرسلًا

-ولم أفت عليه في كتب التخريج ولا في كتب الحديث .

(١) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٤٤٤/٥ (٣٤٨٩).

(٢) - سنن الترمذي - ت ب بشار : ٥٣٧/٢ (١٢٥٩).

(٣) - السنن الكبرى للنسائي : ٥١/٥ (٥٠٠٢).

(٤) - شرح معاني الآثار : ١١٠/٣ (٤٧٠٨).

(٥) - سنن الدارقطني : ٢١٤/٥ (٤٢١٤).

(٦) - السنن الكبرى للبيهقي : ٥٤٧/١٠ (٢١٦٥٢).

(٧) - سنن أبي داود - ت الأرئووط : ٦/٦٣٩ (٤٥٨٢).

(٨) - المعجم الكبير للطبراني : ٣١٦/١١ (١١٨٥٧).

(٩) - المستدرک علی الصحیحین : ٢٣٨/٢ (٢٨٦٦).

(١٠) - السنن الكبرى للنسائي : ٥١/٥ (٥٠٠٤).

٤- الوجه الرابع : روي من طريق يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم . مرفوعاً

-أخرجه عبد الرزاق^(١)، ومن طريقه الطبراني^(٢)، من طريق عمر بن راشد اليمامي.

- وإسحاق بن راهويه^(٣)، وأحمد^(٤)، والنسائي في المجتبى^(٥)، وفي الكبرى^(٦)، وأبو داود^(٧)، داود^(٧)، والطحاوي^(٨)، والدارقطني^(٩)، من طريق حجاج بن أبي عثمان الصواف.

- والنسائي في المجتبى^(١٠)، وفي الكبرى^(١١)، والطبراني^(١٢)، من طريق معاوية بن سلام الدمشقي

-والطبراني^(١٣) والحاكم^(١٤)، من طريق أبان بن يزيد العطار.

(١) - مصنف عبد الرزاق - ت الأعظمي : ٤٠٩/٨ (١٥٧٣١).

(٢) - المعجم الكبير للطبراني : ٣٥٣/١١ (١١٩٩١).

(٣) - مسند إسحاق بن راهويه : (٩٧٨).

(٤) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٣٩٦/٥ (٣٤٢٣).

(٥) - سنن النسائي المجتبى : ٤٦/٨ (٤٨١٠).

(٦) - السنن الكبرى للنسائي : ٣٥٨/٦ (٦٩٨٥).

(٧) - سنن أبي داود - ت الأرئوط : ٦٣٨/٦ (٤٥٨١).

(٨) - شرح معاني الآثار : ١١١/٣ (٤٧١١).

(٩) - سنن الدارقطني : ٢١٧/٥ (٤٢١٧).

(١٠) - سنن النسائي المجتبى : ٤٥/٨ (٤٨٠٩).

(١١) - السنن الكبرى للنسائي : ٥١/٥ (٥٠٠١).

(١٢) - المعجم الكبير للطبراني : ٣٥٣/١١ (١١٩٩٢).

(١٣) - المصدر نفسه : ٣٥٣/١١ (١١٩٩٤).

(١٤) - المستدرک علی الصیحین للحاکم : ٢٣٧/٢ (٢٨٦٥).

- وابن أبي عاصم^(١)، والنسائي في المجتبى^(٢)، وفي الكبرى^(٣)، والطحاوي^(٤)، والحاكم^(٥)، والحاكم^(٥)، والبيهقي في الكبرى^(٦)، وفي الصغرى^(٧)، من طريق علي بن المبارك الهنائي.
- وأبو داود^(٨)، من طريق يحيى بن سعيد القطان.

جميعهم (عمر بن راشد، والحجاج، ومعاوية بن سلام، وأبان بن يزيد، وعلي بن المبارك، ويحيى بن سعيد) عن يحيى بن أبي كثير به.

- تراجم الرواة :

أما الوجه الأول ففيه :

١- حماد بن سلمة: ثقة، عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، سبقت ترجمته^(٩).
ترجمته^(٩).

٢- أيوب بن أبي تيممة كيسان السخيتاني أبو بكر البصري: ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد، من الخامسة. مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، وله خمس وستون^(١٠).

(١) - الدييات لابن أبي عاصم : ص ٥٥.

(٢) - سنن النسائي المجتبى : ٤٥/٨ (٤٨٠٨).

(٣) - السنن الكبرى للنسائي : ٣٥٨/٦ (٦٩٨٣).

(٤) - شرح معاني الآثار: ١١١/٣ (٤٧١٠).

(٥) - المستدرک علی الصبیحین للحاكم : ٢٣٧/٢ (٢٨٦٤).

(٦) - السنن الكبرى للبيهقي - ط العلمية : ٥٤٨/١٠ (٢١٦٥٧).

(٧) - السنن الصغرى للبيهقي : ٢٢١/٤ (٣٤٧٤).

(٨) - سنن أبي داود - ت الأرئوط: ٦٣٨/٦ (٤٥٨١).

(٩) - ينظر : ص ٨٧.

(١٠) - تقريب التهذيب: ص ١١٧ (٦٠٥).

٣-عكرمة أبو عبد الله مولى بن عباس أصله بربري: ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة، من الثالثة. مات سنة أربع ومائة وقيل بعد ذلك^(١).

أما الوجه الثاني ففيه :

١-إسماعيل بن إبراهيم بن علية الإمام أبو بشر: عن أيوب، وابن جدعان، وعطاء بن السائب، وعنه أحمد، وإسحاق، وابن معين، وأمم. مات ١٩٣ هـ إمام حجة^(٢).

٢-أيوب السخيتاني: ثقة ثبت حجة. سبقت ترجمته^(٣).

٣-عكرمة مولى ابن عباس: ثقة ثبت. سبقت ترجمته أعلاه.

أما الوجه الثالث والرابع : ففيه

١-يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم أبو نصر اليمامي: ثقة ثبت، لكنه يدللس ويرسل، من الخامسة. مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة وقيل: قبل ذلك^(٤).

٢- عكرمة مولى ابن عباس: ثقة ثبت. سبقت ترجمته أعلاه.

-دراسة الاختلاف :

فقال الحاكم في المستدرک عنه : صحيح الإسناد على شرط البخاري، ولم يخرجاه^(٥).

(١) - تقريب التهذيب: ص ٣٩٧ (٤٦٧٣).

(٢) - الكاشف : ٢٤٣/١ (٣٥٠)، تقريب التهذيب : ص ١٠٥ (٤١٦).

(٣) - ينظر : ص ١٣٤.

(٤) - تهذيب التهذيب: ٢٦٩/١١، تقريب التهذيب: ص ٥٦٩ (٧٦٣٢).

(٥) - المستدرک على الصحيحين للحاكم : ٢٣٧/٢ (٢٨٦٤).

قال البيهقي: المتن الأول «إذا أصاب المكاتب حداً أو ميراثاً ورث بحساب ما عتق منه، وأقيم عليه الحد بحساب ما عتق منه» من أفراد حماد بن سلمة^(١).

وليس كذلك، فقد رواه وهيب وحماد بن زيد وإسماعيل بن إبراهيم عن أيوب.

أما الوجه الثاني :

خالف إسماعيل بن عليّة من روى عن أيوب ومن روى عن يحيى بن أبي كثير فجعلها من مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

فرواه إسماعيل بن عليّة، عن أيوب، عن عكرمة، عن علي موقوفاً.

وتابعه على هذه الرواية الموقوفة خالد الحذاء، وروايته أخرجها الترمذي معلقة^(٢).

وذكر المزي : أن الترمذي بعد ما ذكره تعليقاً قال: روى خالد، عن عكرمة، عن علي قوله.

ثم ذكر المزي أن النسائي رواه من طريق وهيب بن خالد البصري، عن أيوب، عن عكرمة، عن علي مرفوعاً^(٣).

- أخرج أحمد^(٤)، والبيهقي^(٥)، من طريق عفان، والنسائي في الكبرى^(٦)، من طريق أبي هشام المخزومي ، كلاهما (عفان، وأبي هشام) عن وهيب، به.

(١) - معرفة السنن والآثار : ٤٤٨/١٤ (٢٠٧٠٨).

(٢) - سنن الترمذي - ت بشار : ٥٣٧/٢ (١٢٥٩).

(٣) - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي : ٤٣٤/٧ (١٠٢٤٤).

(٤) - مسند الإمام أحمد : ١٢٧/٢ (٧٢٣).

(٥) - السنن الكبرى للبيهقي : ٥٤٨/١٠ (٢١٦٥٤).

(٦) - السنن الكبرى للنسائي : ٥١/٥ (٥٠٠٣).

ثم قال: ومن طريق إسماعيل بن عليه، عن أيوب، به ولم يرفعه^(١).

وقال المزني: قال النسائي: ابن عليه أثبت في أيوب من وهيب وحديثه أشبه بالصواب^(٢).

- وهناك من رفعها. وإذا أردنا أن نرجح في الرواية التي جعلوها عن علي (رضي الله عنه) فالصواب أنه الإرسال؛ وذلك لوجود قرينة واحدة تساعدنا في ذلك وهو أن أوثق أصحاب أيوب هو حماد بن زيد. وروايته عند الاختلاف مقدمة على الإطلاق.

قال أبو زرعة: عكرمة، عن أبي بكر الصديق، وعن علي رضي الله عنهما مرسل^(٣).

وقول أبو زرعة يدل على أن رواية عكرمة عن علي مرسلة ولا يصح سماعه من سيدنا علي بن أبي طالب.

قال ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي: وقال أحمد: ما عندي أعلم بحديث أيوب من حماد ابن زيد، وقد أخطأ في غير شيء، وقال ابن معين: ليس أحد أثبت في أيوب من حماد بن زيد، وقال وهب بن جرير: سأل رجل شعبة عن حديث من حديث أيوب، فقال له: يا مجنون تسألني عن حديث (من حديث) أيوب وحماد إلى جنبك، وقال سليمان بن حرب: حماد بن زيد في أيوب أكبر من كل من روى عن أيوب، وقال ابن معين: إذا اختلف إسماعيل بن عليه وحماد بن زيد في أيوب كان القول قول حماد، قيل ليحيى: فإن خالفه سفيان الثوري؟ قال: فالقول قول حماد بن زيد في أيوب، قال يحيى: ومن خالفه من الناس جميعاً في أيوب فالقول قوله^(٤).

(١) - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي: ٤٣٤/٧ (١٠٢٤٤).

(٢) - المصدر نفسه.

(٣) - جامع التحصيل في أحكام المراسيل: ص ٢٣٩ (٥٣٢).

(٤) - شرح علل الترمذي لابن رجب: ٤٦٣/١.

أما الوجه الثالث :

فلم أقف عليه من رواية يحيى بن أبي كثير وذكرها الترمذي في العلل.

وقد تابع يحيى بن أبي كثير بهذا الوجه حماد بن زيد:

- أخرج النسائي في الكبرى^(١)، والطحاوي^(٢)، وذكره البيهقي^(٣)، من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة مرسلًا.

فذكر حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر علياً ولا ذكر ابن عباس.

أما الوجه الرابع:

وهذا الوجه هو متابع للوجه الأول وهي رواية أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

لكن ورد خلاف هذه المتابعة: عن يحيى بن أبي كثير، فقد ذكر الترمذي: بأن يحيى بن أبي كثير روى هذا الحديث عن عكرمة، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) مرسلًا. فتصبح ليحيى روايتين مرة موصولة عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم ومرة مرسله .

(١) - السنن الكبرى للنسائي : ٥٢/٥ (٥٠٠٥).

(٢) - شرح معاني الآثار: ١١٠/٣ (٤٧٠٩).

(٣) - السنن الكبرى للبيهقي : ٥٤٨/١٠ (٢١٦٥٤).

-خلاصة الدراسة :

ومما يقال أن هذا الاختلاف الواقع في أسانيد هذا الحديث دفع الأئمة إلى تركه وتضعيفه، بل والعمل على خلافه، قال النسائي في السنن الكبرى: "هذا لا يصح، وهو مختلف فيه"^(١).

وقال البيهقي رحمه الله في السنن: "حديث عكرمة إذا وقع فيه الاختلاف وجب التوقف فيه، وهذا المذهب إنما يروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو: "أنه يعتق بقدر ما أدى"، وفي ثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم نظر، والله أعلم"^(٢).

وقال البغوي في شرح السنة: وعامة أهل العلم على أن المكاتب إذا قتل، وقد بقي شيء من النجوم^(٣) يجب على قاتله قيمته كالعبد، إلا إبراهيم النخعي، فإنه قال بظاهر هذا الحديث، والآخرين لعلهم ذهبوا إلى أن الحديث غير ثابت ولو ثبت، وجب القول به إذا لم يكن منسوخاً، أو معارضاً بما هو أولى منه^(٤).

وقال الترمذي: أنه حسن^(٥).

ولم يصحح الحديث إلا الحاكم في المستدرک^(٦)، ومن المعاصرين الشيخ الألباني رحمه الله جميعاً^(٧).

(١) - السنن الكبرى للنسائي : ٤٥٨/٦ (٧٢٢٦).

(٢) - السنن الكبرى للبيهقي : ١٠ / ٥٤٩.

(٣) - النجوم: أي الأقساط، أي دفع المقاتل هذه الأقساط التي بقيت على المكاتب.

(٤) - شرح السنة للبغوي : ٣٧٥/٩.

(٥) - سنن الترمذي - ت شاكر: ٥٥٢/٣ (١٢٥٩).

(٦) - المستدرک على الصحيحين : ٢٣٨/٢ (٢٨٦٦).

(٧) - سنن أبي داود: ٧١/٦ (٣٩٢٦)، سنن الترمذي : ٥٥٣/٣ (١٢٦٠)، ومسنند الإمام أحمد :

مما يزيد هذا الحديث ضعفاً أنه يتعارض مع حديث بريرة وأحاديث أخرى في هذا الباب، مثل حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده^(١)، فنجد الإمام أحمد يقول : أنا أذهب إلى حديث بريرة^(٢)، وهو عن عروة أن عائشة أخبرته (أن بريرة جاءت عائشة تستعينها في كتابتها، ولم تكن قضت من كتابتها شيئاً، قالت لها عائشة: ارجعي إلى أهلِكَ، فإن أحبوا أن أقضي عنك كتابتك ويكون ولاؤك لي فعلت، فذكرت ذلك بريرة إلى أهلها فأبوا، وقالوا: إن شاءت أن تحتسب عليك فلتفعل، ويكون لنا ولاؤك، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها: (ابتاعي فأعتقي، فإنما الولاء لمن أعتق).

وقال ابن عبد البر: ولا أعلم في هذا الباب حجة أصح من حديث بريرة هذا^(٣).

-الحكم على الحديث:

هذا الحديث بطرقه فيه علة الاضطراب، وفيه الانقطاع بين عكرمة وبين علي من وجه، وكذا فيه مخالفة لما هو أصح، وقد أعله جماعة من العلماء كما تم بيانه في المناقشة، وهذا الاضطراب يوجب التوقف في الحديث. والله أعلم

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد، أن الحديث فيه علة الاضطراب، وفيه الانقطاع بين عكرمة وبين علي من وجه، وكذا فيه مخالفة لما هو أصح، وسبب العلة ليست من يزيد بن هارون بل من الرواة عن عكرمة . والله تعالى اعلم.

(١) - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : ٦ / ١٦٢.

(٢) - صحيح البخاري: ٣ / ١٥٢ (٢٥٦١)، ٣ / ١٨٩ (٢٧١٧)، وصحيح مسلم: ٢ / ١١٤١ (١٥٠٤)، وسنن

الترمذي: ٣ / ٦٢٤ (٢١٢٤)، وسنن الكبرى النسائي: ٦ / ٧٦ (٦٢٠٦).

(٣) - التمهيد لابن عبد البر: ١٤ / ١٤٣.

- الحديث الثاني : (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعَارَ مِنْهُ ثَلَاثِينَ دِرْعًا)

قال الإمام الترمذي : حدثنا رجاء بن محمد العذري البصري، حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا شريك، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أمية بن صفوان بن أمية، عن أبيه، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعَارَ مِنْهُ ثَلَاثِينَ دِرْعًا فِي غَزَاةِ حُنَيْنٍ فَصَاعَ مِنْهَا أَدْرُعُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ شِئْتَ ضَمِنَّاها لَكَ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا الْيَوْمَ فِي الْإِسْلَامِ أَرْغَبُ " .

قال الترمذي: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا حديث فيه اضطراب، ولا أعلم أن أحداً روى هذا غير شريك. ولم يُقَوِّ هذا الحديث^(١).

- تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

الحديث رواه شريك بن عبد الله النخعي، عن عبد العزيز بن رفيع، وحصل اضطراب في الإسناد ومخالفة في المتن كذلك.

- أخرجه أبو داود^(٢)، من طريق الحسن بن محمد وسلمة بن شبيب.

- وأحمد^(٣)، والنسائي^(٤)، والطحاوي^(٥)، من طريق عبد الرحمن بن محمد بن سلام.

- والدارقطني^(٦)، من طريق أبي الأزهر، وأحمد بن منصور.

(١) - العلل الكبير للترمذي : ص ١٨٨ (٣٣٢).

(٢) - سنن أبي داود - ت الأرئووط : ٤١٤/٥ (٣٥٦٢).

(٣) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ١٢/٢٤ (١٥٣٠٢).

(٤) - السنن الكبرى للنسائي : ٣٣٢/٥ (٥٧٤٧).

(٥) - شرح مشكل الآثار للطحاوي : ٢٩١/١١ (٤٤٥٥).

(٦) - سنن الدارقطني : ٤٥٢/٣ (٢٩٥٥).

-والحاكم^(١)، والبيهقي^(٢)، من طريق يحيى بن أبي طالب وفي المعرفة^(٣).

جميعهم (الحسن بن محمد، وسلمة بن شبيب، وعبد الرحمن بن محمد بن سلام، وأحمد بن حنبل، وأبو الأزهر، وأحمد بن منصور، ويحيى بن أبي طالب) من طريق يزيد بن هارون به.

-ترجمة الرواة :

١- رجاء بن محمد بن رجاء العذري أبو الحسن البصري السقطي: ثقة من الحادية عشرة. مات بعد سنة أربعين ومائتين^(٤).

٢- شريك بن عبد الله : صدوق يخطيء كثيراً، تغير حفظه، سبقت ترجمته^(٥).

٣- عبد العزيز بن رفيع الكوفي: عن ابن عباس، وابن عمر، وأبصر عائشة، وعنه شعبة، وأبو بكر بن عياش، وجريز، ثقة، معمر، مات سنة ثلاثين ومائة ويقال: بعدها وقد جاوز التسعين^(٦).

٤- أمية بن صفوان بن أمية بن خلف الجمحي المكي: مقبول من الرابعة^(٧).

(١) -المستدرک علی الصحیحین للحاکم: ٥٤/٢ (٢٣٠٠).

(٢) -السنن الكبرى للبيهقي: ١٤٧/٦ (١١٤٧٨).

(٣) - معرفة السنن والآثار: ٢٩٩/٨.

(٤) - تقريب التهذيب: ص ٢٠٨ (١٩٢٧).

(٥) - ينظر: ص ٤٧.

(٦) - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي: ٦٥٥/١ (٣٣٨٦).

(٧) - تقريب التهذيب: ص ١١٤ (٥٥٥).

٥- وأبوه: صفوان بن أمية بن خلف بن وهب بن قدامة بن جمح القرشي الجمحي المكي: صحابي من المؤلفه، مات أيام قتل عثمان، وقيل: سنة إحدى أو اثنتين وأربعين في أوائل خلافة معاوية^(١).

-دراسة الاختلاف :

قال الترمذي: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هذا حديث فيه اضطراب، ولا أعلم أن أحداً روى هذا غير شريك ولم يقو هذا الحديث.

وقال هذا حديث فيه اضطراب؛ لأنه روي من أكثر من وجه :

١- فقد روي من طريق جرير، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أناس من آل عبد الله بن صفوان؛ أن صفوان هرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمنه وأسلم، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد حنيناً، فقال: يا صفوان، هل لك من سلاح؟ قال: عارية أم غصبا؟..... الحديث ، وذكره مرسلًا.

- أخرج هذه الرواية ابن أبي شيبة^(٢)، وعنده: "إياس بن". بدلا من: "أناس من آل"، وأبو داود^(٣)، والدارقطني^(٤)، والبيهقي^(٥).

٢- وروي من طريق أبي الأحوص، قال: حدثنا عبد العزيز بن رفيع، عن عطاء، عن ناس من آل صفوان، قال: «استعار النبي صلى الله عليه وسلم»، فذكر معناه، مرسلًا.

(١) -تقريب التهذيب : ص٢٧٦ (٢٩٣٢).

(٢) - مصنف ابن أبي شيبة : ٣١٦/٤ (٢٠٥٥٧).

(٣) - سنن أبي داود - ت الأرئووط : ٤١٦/٥ (٣٥٦٣).

(٤) - سنن الدار قطني : ٤٥٣/٣ (٢٩٥٧).

(٥) -السنن الكبرى للبيهقي : ٢٩/٧ (١٣١٨٤).

-أخرجه أبو داود^(١)، والطحاوي^(٢)، والدارقطني^(٣)، والبيهقي^(٤)، من طريق مسدد.

٣-وروي من طريق قيس بن الربيع، عن عبد العزيز، عن ابن أبي مليكة، عن أمية بن صفوان، به أخرجه الدارقطني^(٥)، وبنحوه النسائي في الكبرى^(٦)، والطحاوي^(٧)، من طريق إسرائيل بن يونس، عن عبد العزيز، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الرحمن بن صفوان، مراسلاً. وفي رواية الطحاوي: عن ابن صفوان، ولم يسمه.

والمخالفة وقعت كذلك من (قيس بن الربيع، وإسرائيل بن يونس) خالفاً شريكاً في سنده حيث رواه من طريق عبد العزيز، عن ابن أبي مليكة، بينما ذكره شريك، بدون هذه الزيادة، هذا وقد خالف قيس، وإسرائيل، كل منهما الآخر في إسناده بعد ذكره عن ابن أبي مليكة، فجعله قيس عن أمية بن صفوان، عن أبيه، وجعله إسرائيل عن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية، مراسلاً، لا يذكر فيه: عن أبيه

وتابع شريكاً عليه، بلفظ: (لا، بل عارية)، كل من أبي الأحوص، وجريز، لكن خالف كل منهما الآخر في إسناده بعد روايته عن عبد العزيز، حيث رواه أبو الأحوص، عن عطاء، عن أناس من آل صفوان، مراسلاً. بينما رواه جريز، عن إياس بن عبد الله بن صفوان، عن أناس من آل عبد الله بن صفوان، مراسلاً.

(١) - سنن أبي داود - ت الأرنبوط : ٤١٧/٥ (٣٥٦٤).

(٢) - شرح مشكل الآثار للطحاوي : ٢٩٣/١١ (٤٤٥٧).

(٣) - سنن الدارقطني : ٤٥٣/٣ (٢٩٥٧).

(٤) - السنن الكبرى للبيهقي : ١٤٧/٦ (١١٤٧٩).

(٥) - سنن الدارقطني : ٤٥٣/٣ (٢٩٥٦).

(٦) - سنن الكبرى للنسائي : ٣٣٢/٥ (٥٧٤٨).

(٧) - شرح مشكل الآثار : ٢٩٢/١١ (٤٤٥٦).

- خلاصة الدراسة :

هذا الإسناد ضعيف:

- بسبب أمية بن صفوان، فإنه لم يوثقه أحد، ولم يرو عنه سوى عبد العزيز هذا وابن أخيه عمرو بن أبي سفيان بن عبد الرحمن، وقال ابن حجر: مقبول، يعنى عند المتابعة، ولم يتابع عليها، وقد يتوهم أن رواية الدارقطني، من طريق عطاء، عن صفوان بن يعلى بن أمية، عن أبيه، مرفوعاً، متبعة له، والصواب خلاف ذلك^(١).

- والاختلاف على عبد العزيز بن رفيع، اختلافاً يطول ذكره، وذلك على وجوه كما بيناه في دراسة الاختلاف سابقاً بحسب المتن.

وأما بخصوص إرساله، أو وصله عن صفوان، فإن أخبار الإرسال تقوى بالشواهد، مع ما تقدم من الموصول، فالحديث مضطرب الإسناد، وقد اختلفت الروايات في تحديد الدروع أيضاً، لكن يشهد له حديث جابر عند الحاكم^(٢)، والبيهقي^(٣)، في العارية المضمونة: "أن النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - بعث إلى صفوان بن أمية، فسأله أدرعاً مائة درع وما يصلحها من عدتها ... " قال شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي!^(٤).

(١) - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل - ناصر الدين الألباني: ٣٤٤/٥: (١٥١٣).

(٢) - المستدرک على الصحيحين: ٥١/٣: (٤٣٦٩).

(٣) - السنن الكبرى للبيهقي: ٦: ١٤٧/ (١١٤٧٧).

(٤) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة: ١٥/٢٤.

وروى الدارقطني شاهداً عن ابن عباس في العارية المؤداة^(١)، وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي^(٢).

وكذلك يشهد له حديث جعفر بن محمد، عن أبيه، أخرجه البيهقي، وقال: "وبعض هذه الأخبار، وإن كان مرسلًا فإنه يقوى بشواهد، مع ما تقدّم من الموصول"^(٣).

-وفي إسناده شريك: صدوق، تغير حفظه لما تولى قضاء الكوفة، وقد خالف فيه الرواة الذين تابعوه على رواية العارية المضمونة، كما سبق بيانه، وهذا الحديث مما رواه شريك بعد الاختلاط، وإن كان الراوي عنه يزيد بن هارون الذي نص العلماء على سماعه من شريك قبل الاختلاط^(٤).

وبذلك يتضح أن ليزيد بن هارون روايتان عن شريك رواية قبل الاختلاط، ورواية بعده، وقد بين ذلك أبو داود فقال: "... هذه رواية يزيد ببغداد، وفي روايته بواسط تغير على غير هذا"^(٥).

قال الألباني: وبالجملة فالحديث صحيح بمجموع هذه الطرق الثلاث وهي عن (جابر بن عبد الله، وابن عباس، وجعفر بن محمد عن أبيه^(٦)) فهو غني عن طريق ابن عباس الواهية، لاسيما وفيه قوله: " عارية مؤداة "، فإنه مخالف لما في الطرق المشار إليها قبله: عارية مضمونة، فإن المؤداة غير المضمونة، كما هو معروف عند الفقهاء، نعم قد جاء الحديث بهذا

(١) - سنن الدارقطني: ٤٥١/٣ (٢٩٥١).

(٢) - المستدرک علی الصحیحین: ٥٤/٢ (٢٣٠١).

(٣) - السنن الكبرى للبيهقي: ١٤٨/٦ (١١٤٨١).

(٤) - الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات - زين الدين ابن الكيال: ص ٢٥٤.

(٥) - سنن أبي داود - شعيب الأرنؤوط: ٤١٦/٥ (٣٥٦٢).

(٦) - السنن الكبرى للبيهقي: ١٤٨ / ٦ (١١٤٨١).

اللفظ "مؤداة" في قصة أخرى غير قصة صفوان هذا من حديث (قتادة، عن عطاء بن أبي رباح، عن صفوان بن يعلى بن أمية، عن أبيه يعلى بن أمية)، أخرجه أبو داود^(١)، والنسائي^(٢).^(٣)

-الحكم على الحديث :

قال البخاري : هذا حديث فيه اضطراب، ولا أعلم أن أحداً روى هذا غير شريك. ولم يُقَوَّ هذا الحديث.

وقال الترمذي: الحديث حسن صحيح^(٤). أي: من غير هذا الإسناد، وهذا الإسناد ضعيف، ضعيف، لضعف شريك.

وقال الحافظ ابن حجر: أعل ابن حزم وابن القطان طرق هذا الحديث. قال ابن حزم: إن أحسن ما فيها حديث يعلى بن أمية -يعني الذي رواه أبو داود-^(٥).

وقال ابن عبد البر: حديث صفوان هذا، اختلف فيه على عبد العزيز بن رفيع اختلافاً يطول ذكره، فبعضهم يذكر فيه الضمان، وبعضهم لا يذكره.... وبعد ما ذكر الاختلاف قال : والاضطراب فيه كثير، ولا يجب عندي بحديث صفوان هذا حجة في تضمين العارية، والله أعلم.^(٦)

(١) - سنن أبي داود - ت شعيب الأرناؤوط : ٤١٩/٥ (٣٥٦٦).

(٢) - السنن الكبرى للنسائي : ٣٣١ /٥ (٥٧٤٤).

(٣) - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : ٣٤٦/٥.

(٤) - سنن الترمذي - ت شاكر : ٥٤٤/٢ (١٢٦٥).

(٥) - تلخيص الحبير : ١٢٧/٣ (١٢٦٦).

(٦) - التمهيد لابن عبد البر - ت بشار : ٤١٨ /٧.

وقال ابن الترمذي : هذا الحديث اضطرب سنداً ومتناً وجميع وجوهه لا يخلو عن نظر^(١).

ومنهم من قوى الحديث بطرقه وشواهدة:

فقد قال البيهقي بعد أن أخرجه من طريق جعفر بن محمد عن أبيه : وبعض هذه الأخبار، وإن كان مرسلًا فإنه يقوى بشواهدة، مع ما تقدّم من الموصول^(٢).

وقال ابن الملقن بعد أن ذكر طرقه : فهذه طرق هذا الحديث، وبعضها يقوى ببعض^(٣).

وصححه الألباني بمجموع طرقه وشواهدة^(٤).

ولعل الراجح والله أعلم : هو قول الإمام البخاري والترمذي وغيرهما؛ وذلك بسبب الاضطراب الشديد الذي فيه كما مر معنا.

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد، أن الحديث فيه علة هي اضطراب في الإسناد ومخالفة في المتن كذلك، كما سبق ذكره في الحديث، وسببها اختلاط شيخ يزيد بن هارون (شريك بن عبد الله النخعي) والله تعالى أعلم.

(١) - الجواهر النقي : ٩٠/٦.

(٢) - السنن الكبرى للبيهقي : ١٤٨/٦ (١١٤٨١).

(٣) - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير : ٧٥٢/٦.

(٤) - سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها : ٢٠٧/٢ (٦٣١)، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار

منار السبيل : ٣٤٤/٥ (١٥١٣).

-الحديث الثالث : (رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ....)

قال الإمام الترمذي : حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا حماد بن سلمة، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمُبْتَلَى حَتَّى يَبْرَأَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَعْقِلَ " .

قال الإمام الترمذي : سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: أرجو أن يكون محفوظاً.

قلت له: روى هذا الحديث غير حماد؟ قال: لا أعلمه^(١).

-تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

-أخرجه إسحاق بن راهويه^(٢)، وأحمد^(٣)، من طريق حسن بن موسى، وعفان، وروح.

-والدارمي^(٤)، والطحاوي^(٥)، من طريق عفان.

- وأبو داود^(٦)، وابن ماجه^(٧)، من طريق يزيد بن هارون.

(١) - العلل الكبير للترمذي : ص ٢٢٥ (٤٠٤).

(٢) - مسند إسحاق بن راهويه / في مسند عائشة : ٩٨٨/٣ (١٧١٣).

(٣) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٢٣١/٤١ (٢٤٧٠٣).

(٤) - مسند الدارمي - ت الزهراني : ٧٤٩/٢ (٢٣١٨).

(٥) - شرح معاني الآثار : ٧٤/٢ (٣٢٧٥).

(٦) - سنن أبي داود - ت محي الدين عبد الحميد : ١٣٩/٤ (٤٣٩٨).

(٧) - سنن ابن ماجه - ت الأرنبوط : ١٩٨/٣ (٢٠٤١).

- والنسائي في الكبرى^(١)، وابن الجارود^(٢)، من طريق عبد الرحمن بن مهدي.
- وأبو يعلى^(٣)، وابن حبان^(٤)، من طريق شيبان بن فروخ.
- والحاكم^(٥)، والبيهقي في الشعب^(٦) وفي الكبرى^(٧)، من طريق أبي الوليد الطيالسي، وموسى ابن إسماعيل.

جميعهم (حسن، وعفان، وروح، ويزيد بن هارون، عبد الرحمن بن مهدي، وشيبان، وأبو الوليد الطيالسي، وموسى بن إسماعيل) عن حماد بن سلمة، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم عن الأسود، عن عائشة أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)..... الحديث

- تراجم الرواة:

- ١- أحمد بن منيع بن عبد الرحمن أبو جعفر البغوي: نزيل بغداد، الأصم ثقة حافظ، من العاشرة. مات سنة أربع وأربعين، وله أربع وثمانون ومائتين^(٨).
- ٢- حماد بن سلمة : ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، سبقت ترجمته^(٩).

(١) - السنن الكبرى للنسائي: ٢٦٥/٥ (٥٥٩٦).

(٢) - المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - ت الحويني : ص ٦٠ (١٦٥).

(٣) - مسند أبي يعلى الموصلي - ت السناري: ٣٢٣/٦ (٤٤٠٠).

(٤) - صحيح ابن حبان: ٣٥٥/١ (١٤٢).

(٥) - المستدرک علی الصحیحین: ٦٧/٢ (٢٣٥٠).

(٦) - شعب الأيمان: ١٨٦/١ (٨٦).

(٧) - السنن الكبرى للبيهقي: ١٣٩/٦ (١١٤٥٣).

(٨) - تقريب التهذيب: ص ٨٥ (١١٤).

(٩) - ينظر: ص ٨٧.

٣- حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم أبو إسماعيل الكوفي: فقيه صدوق له أوهام، من الخامسة. ورمي بالإرجاء، مات سنة عشرين أو قبلها^(١).

٤- إبراهيم بن سويد النخعي الكوفي: روى عن علقمة والاسود و روى عنه سلمة بن كهيل وزيد اليامي والحسن بن عبيد الله، ثقة^(٢)

٥- الأسود بن يزيد بن قيس النخعي أبو عمرو أو أبو عبد الرحمن: مخضرم ثقة، مكث فقيه، من الثانية. مات سنة أربع أو خمس وسبعين^(٣).

-خلاصة الدراسة :

الحديث فيه ثلاث علل:

الأول: تغير حماد بن سلمة.

لكن يقال: إن الإمام أحمد أخرج الحديث من عدة طرق عنه، ومنها طريق عفان بن مسلم، عنه، وهو من أثبت أصحابه، وقد قال ابن معين: من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة، فعليه بعفان بن مسلم^(٤).

العلة الثانية: تفرد حماد بن سلمة، عن حماد بن أبي سليمان، قال الإمام الترمذي : سألت محمداً [يعني البخاري] عن هذا الحديث فقال: أرجو أن يكون محفوظاً.

قلت له: روى هذا الحديث غير حماد؟ قال: لا أعلمه.

(١) - تقريب التهذيب : ص ١٧٨ (١٥٠٠).

(٢) - الكاشف : ٢١٣/١ (١٤٥).

(٣) - المصدر نفسه : ص ١١١ (٥٠٩).

(٤) - الكواكب النيرات : ص ٤٦١.

يدل من كلام البخاري بأن هذا الحديث مما تفرد به حماد بن سلمة، عن حماد بن أبي سليمان ودليل ذلك هو كلام يحيى بن معين عندما سأله ابن جنيد عن هذا الحديث وقال هل عندك واهي؟ فقال يحيى: «ليس يروي هذا أحد إلا حماد بن سلمة عن حماد»^(١). وقد قال الإمام أحمد: سماع هشام من حماد بن أبي سليمان صالح، ولكن حماد - يعني ابن سلمة - عنده عنه تخليط كثير^(٢).

علة الثالثة: حماد بن أبي سليمان، مختلف فيه، فقد وثقه ابن معين^(٣)، والنسائي^(٤) والعجلي^(٥)، وهو ظاهر كلام يحيى القطان، وأثنى عليه الإمام أحمد، وانتقد رواية حماد بن سلمة عنه، فقال: سماع هشام منه صالح، ولكن حماد يعني ابن سلمة عنده عنه تخليط كثير، وقال: هو أصح حديثاً من أبي معشر. وقال معمر: ما رأيت أفقه من هؤلاء: الزهري، وحماد، وقتادة، وقال شعبة: صدوق اللسان.

وقال أبو حاتم: صدوق لا يحتج بحديثه، وهو مستقيم في الفقه، فإذا جاء الآثار شوش^(٦)، وقال ابن عدي: حماد كثير الرواية خاصة عن إبراهيم، ويقع في حديثه أفراد، وغرائب، وهو متماسك في الحديث، لا بأس به^(٧).

(١) - سؤالات ابن الجنيد : ص ٣٤١.

(٢) - تهذيب التهذيب : ١٦/٣.

(٣) - تاريخ ابن معين - رواية الدوري : ٣/٣٢١ (١٥٤٠).

(٤) - ذكره المزني في كتابه تهذيب الكمال في أسماء الرجال : ١٢/٣٥٠، ولم أجده في كتب النسائي المطبوعة ولعله في كتاب الثقات له ولم يطبع بعد.

(٥) - الثقات للعجلي - ت قلعجي : ص ١٣١ (٣٣١).

(٦) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٣/١٤٧.

(٧) - الكامل في ضعفاء الرجال : ٨/٣.

وإنما تكلم فيه بعضهم لكونه من أهل الرأي، وما نُسب إليه من الإرجاء، وهو تضعيفٌ ضعيفٌ^(١)، وقال الذهبي: ثقة إمام مجتهد^(٢).

قال ابن الملقن: وكأن الحافظ الذهبي لم يلتفت إلى كلام من جرح حماد بن أبي سليمان، فقال: "ثقة، إمام مجتهد، وكريم جواد"^(٣)، ورجح ذلك الشيخ عبد العزيز التخيفي فقال: "الراجح لدي قول من وثقه، وأنه: ثقة، وأصح الناس عنه حديثاً: سفيان الثوري، وشعبة، وهشام الدستوائي، وقد رمي بالإرجاء"^(٤).

قال ابن الملقن: فالذهبي - رحمه الله - رجح قول من وثق حماد بن أبي سليمان، فحديثه هنا أقل أحواله أنه حسن لذاته، بسبب الكلام في رواية حماد بن سلمة عنه لاختلاطه بالآخر، لكن رواية عفان بن مسلم للحديث عنه تجعل النفس تطمئن لسلامة حديثه، سيما وقد ورد الحديث من طرق كثيرة، ولا يخلوا طريق منها من مقال، لكن بمجموعها يتقوى الحديث^(٥).

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"^(٦).

وقال الألباني: إن الذهبي قد وافق الحاكم عليه، ثم قال: "وهو كما قالوا، فإن رجاله كلهم ثقات احتج به مسلم برواية بعضهم عن بعض، وحماد وهو ابن أبي سليمان وإن كان فيه

(١) - تحرير تقريب التهذيب - د. بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط : ٣١٩/١ (١٥٠٠).

(٢) - الكاشف : ٣٤٩/١ (١٢٢١).

(٣) - المصدر نفسه : ٣٤٩/١ (١٢٢١).

(٤) - دراسة المتكلم فيهم من رجال تقريب التهذيب : ٣٤٢ / ١.

(٥) - مختصرُ استدراك الحافظ الذهبي على مُستدرك أبي عبد الله الحاكم : ٣١٨٧/٧.

(٦) - المستدرك على الصحيحين : ٦٧/٢ (٢٣٥٠).

كلام من قبل حفظه فهو يسير، لا يسقط حديثه عن رتبة الاحتجاج به، وقد عبر عن ذلك الحافظ ابن حجر بقوله: " فقيه، ثقة، صدوق، له أوهام"^(١).

قال سعيد بن محمد السناري: وغفل عن كون مسلم إنما أخرج لحماذ بن أبي سليمان مقروناً، وحماذ فيه كلام معروف، وقد لخص الحافظ حاله بقوله: "فقيه صدوق له أوهام، ورمى بالإرجاء"، وهو تلخيص قوي بشأنه؛ لكن في روايته عن إبراهيم النخعي شيء، غير أنه مكثر من الرواية عنه، وقد كان حماد أفقه أصحاب إبراهيم، بل كان فقيه الكوفة في وقته، وكان فيه خيلاء وتيه، والله يسامحه، فما هو بالمعصوم، ويكفي أنه صدوق في الرواية؛ والإسناد عندي حسن صالح^(٢).

وصححه ابن الملقن وقال: (هذا الحديث قاعدة من قواعد الإسلام يدخل فيها ما لا يُحصى من الأحكام، له طرق أقواها طريق عائشة رضي الله عنها)، ثم قال: (بإسناد حسن، بل صحيح متصل، كلهم علماء)^(٣).

ونقل الزيلعي، عن الإمام تقي الدين القشيري أنه قال في "الإمام": " حديث عائشة هو أقوى إسناداً من حديث عليّ"^(٤).

قال صاحب كتاب البدر المنير: "قلتُ: لا شك في ذلك، ولا مرية"^(٥).

(١) - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : ٥/٢ .

(٢) - مسند أبي يعلى _ ت السناري : ٣٢٤/٦ .

(٣) - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: ٢٢٥/٣ .

(٤) - نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي : ١٦٢/٤ .

(٥) - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: ٢٢٦/٣ .

واعترض الألباني، وقدم عليه حديث علي، وقال : وفي هذا الترجيح عندي نظر، لما لحديث علي من الطرق سيما وإحداها صحيح^(١).

وليس كما ذهب إليه، والصواب هو ما قاله شيخ الإسلام ابن دقيق العيد^(٢)، وتبعه عليه ابن الملقن؛ بل حديث عائشة هذا هو أصح شيء في هذا الباب على الإطلاق، وقد أعتل بعضهم في الغمز من حديث عائشة بما نقله صاحب البدر المنير، عن ابن الجنيد أنه قال في "سؤالاته لابن معين": "قال رجل ليحيى بن معين: هذا الحديث عندك - يعني حديث عائشة - واه؟! فقال: ليس يروى هذا إلا حماد بن سلمة عن حماد، يعني ابن أبي سليمان".

قال سعيد بن محمد السناري - محقق مسند أبي يعلى - : لم يخف علينا أن في رواية حماد بن سلمة، عن حماد بن أبي سليمان بعض اللين، لكن الأصل في روايته عنه: الاستقامة حتى يظهر الخلل. ولو كان الحديث عند ابن معين غير محفوظ لصاح به^(٣).

والحديث له شاهد بنحوه، وهو حديث علي بن أبي طالب، ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم^(٤)، وأخرجه مرفوعاً أحمد^(٥)، وابن ماجه^(٦)، وأبو داود^(٧)، والترمذي^(٨)، والحاكم^(٩).

(٩)

(١) - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : ٥/٢ .

(٢) - شرح الإمام بأحاديث الأحكام : ٥٣٨/٢ .

(٣) - مسند أبي يعلى - ت السناري : ٣٢٤/٦ .

(٤) - صحيح البخاري - ط السلطانية : ٤٥/٧ .

(٥) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٢٥٤/٢ (٩٤٠) .

(٦) - سنن ابن ماجه : ٦٥٩/١ (٢٠٤٢) .

(٧) - سنن أبي داود - ت الأرنبوط : ٤٥٣/٦ (٤٤٠١)(٤٤٠٢)(٤٤٠٣) .

(٨) - سنن الترمذي - ت شاكر : ٣٢/٤ (١٤٢٣) .

(٩) - المستدرک علی الصحیحین : ٦٨/٢ (٢٣٥١) .

وهو حديث صحيح ثابت، صححه المتقدمون والمتأخرون إلا بعضهم، وقد قال ابن تيمية :
(اتفق أهل "المعرفة" على تلقيه بالقبول)^(١).

وقال محمد بن علي الشوكاني : وهو وإن كان في طريقه مقال، لكنه باعتبار كثرة طرقه من قسم الحسن، وباعتبار تلقي الأمة له بالقبول، لكونهم بين عامل به، ومؤول له، صار دليلاً قطعياً^(٢).

-الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد عن السيدة عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم،
إسناده حسن، لما فيه من الكلام حول بعض رجاله كما سبق بيانه. والله أعلم

وصححه ابن الجارود، وابن حبان، والحاكم، والألباني في صحيح أبي داود .

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد أن الحديث من طريق يزيد بن هارون فيه بعض الضعف، بسبب رواية حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان، وحماد بن سليمان مختلف فيه، ولكن الحديث يتقوى بكثرة المتابعات التي ذكرت سابقاً. والله تعالى أعلم.

(١) - مجموع الفتاوى ١١ / ١٩١، وفي الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان : ص ٤٨ .

(٢) - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول : ٣٧/١ .

الحديث الرابع: (مَنْ اخْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ يَوْمًا.....)

قال ابن أبي حاتم : وسألت أبي عن حديث رواه يزيد بن هارون، عن أصبغ بن زيد، عن أبي بشر، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن ابن عمر، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: مَنْ اخْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ يَوْمًا، فَقَدْ بَرِيءٌ مِنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ مِنْهُ بَرِيءٌ، وَأَيُّمَا أَهْلٍ عَرَصَةَ ظَلَّ فِي نَادِيهِمْ امْرُؤٌ جَائِعٌ فَقَدْ بَرِنَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ .

قال أبي: هذا حديث منكر، وأبو بشر لا أعرفه^(١).

-تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه:

أخرج هذا الحديث: ابن أبي شيبة^(٢)، وأحمد^(٣)، والبخاري^(٤)، وأبو يعلى^(٥)، والطبراني^(٦)، جميعهم من طريق يزيد بن هارون، عن أبي بشر، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن ابن عمر. مرفوعاً

- تراجم الرواة :

١- أصبغ بن زيد بن علي الجهني، أبو عبد الله، الوراق، الواسطي، كاتب المصاحف: وثقه ابن معين، وقال أحمد والنسائي: ليس به بأس، وقال أبو زرعة: شيخ، وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث، وقال ابن حبان: يخطيء كثيراً، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. وأورد ابن عدي هذا الحديث ضمن عدة أحاديث ثم قال: وهذه الأحاديث لأصبغ غير محفوظة

(١) - علل ابن أبي حاتم : ٦٦٣/٣ (١١٧٤).

(٢) - مصنف ابن أبي شيبة : ٣٠٢/٤ (٢٠٣٩٦).

(٣) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة: ٨/ ٤٨١ (٤٨٨٠).

(٤) - مسند البزار: ١٤/١٢ (٥٣٧٨)، كشف الأستار عن زوائد البزار: ١٠٦/٢ (١٣١١).

(٥) - مسند أبي يعلى - ت السناري: ٨/ ٤٥ (٥٧٤٦).

(٦) - المعجم الأوسط للطبراني: ٨/ ٢١٠ (٨٤٢٦).

يرويه عنها يزيد بن هارون، ولا أعلم روى عن أصبغ هذا غير يزيد بن هارون، مات سنة ١٥٧هـ^(١).

٢- أبو بشر: الأملوكي، روى عن: حدير بن كعب، وزيد بن ثوب، وعنه: أصبغ بن زيد، ذكره أبو أحمد الحاكم فيمن عرفه بكنيته ولم يقف على اسمه. قال ابن معين: لا شيء، وقال أبو حاتم: لا أعرفه، وقال ابن حجر: وهاه يحيى بن معين، ووههم من قال إنه أبو بشر المؤذن الذي أخرج له أبو داود في المراسيل وقد فرق بينهما غير واحد، وقال في موضع آخر: فأما أبو بشر صاحب أبي الزاهرية فضعيف^(٢).

٣- أبو الزاهرية: حدير بن كريب أبو الزاهرية الحمصي، عن: أبي عنبدة الخولاني، وابن بسر، وجبير بن نفير، وعنه: ابنه حميد، ومعاوية بن صالح، وعدة. ثقة، وقال ابن حجر: صدوق من الثالثة. توفي سنة ١٢٩هـ^(٣).

٤- كثير بن مرة الحضرمي: أبو شجرة، الحمصي ثقة، من الثانية. ووههم من عدده في الصحابة، وقال النسائي: لا بأس به^(٤).

- خلاصة الدراسة:

قال أبو حاتم: هذا الحديث منكر، وأبو بشر لا أعرفه.

(١) - تاريخ ابن معين - رواية الدوري: ٤/٤١٠ (٥٠٢١)، الضعفاء لأبي زرعة: ٢/٥٠٠، الطبقات الكبرى لابن سعد - ط الخانجي: ٩/٣١٤ (٤٢٤٩)، المجروحين لابن حبات - ت زايد: ١/١٧٤، الكامل في ضعفاء الرجال: ١٠٥/٢،

(٢) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٩/٣٤٧ (١٥٥٣)، تعجيل المنفعة لابن حجر: ٢/٤١٨ (١٢٣٨)، تقريب التهذيب: ص ٦٢١ (٧٩٥٧).

(٣) - الكاشف: ١/٣١٥ (٩٥٨)، تقريب التهذيب: ص ١٥٤ (١١٥٣).

(٤) - الكاشف: ٢/١٤٧ (٤٦٤٨)، تقريب التهذيب: ص ٤٦٠ (٥٦٣١)، تذكرة الحفاظ: ١/٤٢.

قد يكون سبب الحكم على الحديث بالنكارة يرجع إلى تفرد هذا المجهول برواية هذا الحديث عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وابن عمر محفوظ الحديث كثير التلاميذ، ولم نجد هذا الحديث إلا عنده وليس بأهل أن يتفرد بمثل هذا.

وأخرجه الحاكم في المستدرک من طريق عمرو بن الحصين العقيلي، ولا يوجد فيه أبو بشر، ولعله سقط من الإسناد، وسكت عنه الحاكم، وتعقبه الذهبي وقال: عمرو تركوه، وأصبغ بن زيد فيه لين^(١).

وأخرجه الهيثمي في زوائد البزار^(٢)، بهذا الإسناد إلا أن فيه عمرو بن دينار، بدل كثير بن مرة، قال شعيب الأرنؤوط: هذا اضطراب في الإسناد، لاختلاف المخرج مع اتحاد السند^(٣).

وقال البزار: لا نعلمه يروى عن ابن عمر إلا من هذا الوجه، ولا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه^(٤).

وقال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو الزاهرية^(٥).

وقال الهيثمي: وفيه أبو بشر الأملوكي، ضعفه ابن معين^(٦).

ووهم ابن عدي عندما زعم أن يزيد تفرد بالرواية عن اصبغ بن زيد، فقال: ولا أعلم روى عن أصبغ هذا غير يزيد بن هارون^(٧).

(١) - المستدرک على الصحيحين: ١٤/٢ (٢١٦٥).

(٢) - كشف الأستار عن زوائد البزار: ١٠٦/٢ (١٣١١).

(٣) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة: ٤٨٣/٨.

(٤) - مسند البزار: ١٤/١٢ (٥٣٧٨).

(٥) - المعجم الأوسط للطبراني: ٢١٠/٨ (٨٤٢٦).

(٦) - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ٤/١٠٠ (٦٤٧٦).

(٧) - الكامل في ضعفاء الرجال: ١٠٥/٢.

قال ابن حجر: وليس كذلك فقد روى عنه نحو من عشرة ولم أر لأحد من المتقدمين فيه كلاماً إلا لمحمد بن سعد وأما الجمهور فوثقوه، منهم غير من ذكره شيخنا: أبو داود والدارقطني وغيرهما^(١).

وأورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات.^(٢)، وقال جلال الدين السيوطي: وكذلك أورد هذا الحديث في موضوعاته أبو حفص عمر بن بدر الموصلي^(٣).

قال ابن حجر: وفي كونه موضوعاً نظراً، فإن أحمد، وابن معين، والنسائي وثقوا أصبغاً، وقد أورد الحاكم في المستدرک على الصحيحين هذا الحديث من طريق أصبغ^(٤).

وقال ابن حزم: وهذا لا يصح لأنّ أصبغ بن زيد وكثير بن مرة مجهولان^(٥).

فقال الإمام أحمد: أصبغ بن زيد الوراق قال: ليس به بأس، ما أحسن رواية يزيد بن هارون عنه^(٦).

وأما كثير بن مرة فوثقه ابن سعد^(٧) والعجلي^(٨) وابن حبان^(٩)، وقال النسائي: لا بأس به^(١٠).
به^(١٠).

وذكر ابن حجر بأن ابن صلاح قال: ان في الحكم بوضعه نظراً وأن الحاكم صححه، وقال ابن حجر: وهو كما قال شيخنا^(١).

(١) - القول المسدد في الذب عن مسند أحمد: ص ٢٠.

(٢) - الموضوعات لابن الجوزي: ٢٤٢/٢.

(٣) - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: ١٢٤/٢، ولم أقف عليه لأن الكتاب لعله لم يطبع بعد. والله أعلم

(٤) - القول المسدد في الذب عن مسند أحمد: ص ٧.

(٥) - المحلى بالآثار لابن حزم: ٥٧٣/٧.

(٦) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣٢٠/٢.

(٧) - الطبقات الكبرى لابن سعد - ط العلمية: ٣١١/٧ (٣٨٣٣).

(٨) - الثقات للعجلي - ت البستوي: ٢٢٤/٢ (١٥٤٥).

(٩) - الثقات لابن حبان: ٣٣٢/٥.

(١٠) - تذكرة الحفاظ: ٤٢/١.

وأورده المنذري: ونسبه لأبي يعلى، والبنار، والحاكم، وأحمد، وقال: في هذا المتن غرابة وبعض أسانيده جيد^(٢).

قال شعيب الأرنؤوط: ذكر الحافظين (ابن حجر، والعراقي) توثيقاً أصبغ لأنه هو علة الحديث كما ذكر ابن الجوزي وابن حبان وابن عدي، وإخراجهما له من الوضع لا تخرجه عن كونه ضعيفاً جداً، وعبارة: "وفي كونه موضوعاً نظر" تفيد ذلك، ولا ترفعه إلى الصحة، أما أبو بشر شيخ أصبغ فيه، فمتفق على جهالته، وقد خفيت هذه العلة على الشيخ أحمد شاكر، فقال وهو يدل على أن أبا بشر هو جعفر بن أبي وحشية: لو كان غيره، لنصوا عليه، ولجعلوه علة ضعف الحديث، ولم يفتن إلى أن علة الحديث هو أصبغ كما ذكرنا، وأن حديثه هذا غير محفوظ، فإذا رفعت هذه العلة، وصار الحديث محفوظاً، كان الحديث ضعيفاً بأبي بشر، كما قال الحافظان: وفي كونه موضوعاً نظر^(٣).

- الحكم على الحديث :

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد وبعد النظر في حال الرواة بأن هذا الحديث ضعيف، وكلام العلماء فيه طويل وكثير، فإن الحديث من طريق يزيد بن هارون وهو ثقة، إلا إن العلة فيه هي التفرد من لا يَحتمل عنه التفرد وهو إلى المنكر أقرب، وهو أبا بشر فهو مجهول، والعلة كما وضحت ليست من يزيد بن هارون بل من شيوخه (أصبغ بن زيد، أبي بشر). والله تعالى أعلم

نقل العراقي عن ابن عدي أنه قال : ليس بمحفوظ من حديث ابن عمر^(٤).

قال الألباني: والحديث ضعيف منكر غير محفوظ ليس بجيد ولا موضوع^(٥)

(١) - النكت على كتاب ابن صلاح - لابن حجر: ٤٥٢/١.

(٢) - الترغيب والترهيب للمنذري - ت عمارة: ٥٨٢/٢.

(٣) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة: ٤٨٥/٨.

(٤) - إحياء علوم الدين: ٧٢ / ٢.

(٥) - غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام: ص ١٩٤ (٣٢٤).

- الحديث الخامس: (أَلَا تَتَزَوَّجُ مِنْ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ؟)

قال ابن أبي حاتم: (وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه بشر بن السري، عن حماد بن سلمة، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس؛ أن أم سليم قَالَتْ لِلنَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم): أَلَا تَتَزَوَّجُ مِنْ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ؟ قال النبي (صلى الله عليه وسلم): نِسَاءُ الْأَنْصَارِ لِهِنَّ غَيْرَةٌ .

قالا جميعاً: هذا خطأ؛ إنما هو: حماد بن سلمة، عن إسحاق، أن أم سليم قالت للنبي (صلى الله عليه وسلم) ... مرسل

وسمعت أبي بعد ذلك يقول: حديث بشر بن السري خطأ.

أخبرنا أبو محمد؛ قال: حدثنا أحمد بن سنان؛ قال: حدثنا يزيد بن هارون، عن حماد، عن إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس؛ أن أم سليم ... الحديث^(١).

- تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

مدار الحديث على حماد بن سلمة واختلف عليه :

١- الوجه الأول : رواه بشر بن السري، عن حماد بن سلمة، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس، أن أم سليم قالت للنبي -صلى الله عليه وسلم... .

- أخرجه الضياء في المختارة^(٢)، من طريق بشر بن السري.

(١) - علل ابن أبي حاتم: ٧٠٥/٣ (١١٩٨/أ).

(٢) - الأحاديث المختارة - ضياء الدين المقدسي: ٣٦٨/٤ (١٥٣٤).

٢- الوجه الثاني: رواه يزيد بن هارون، عن حماد، عن إسماعيل بن عبد الله ابن أبي طلحة، عن أنس؛ أن أم سليم قالت ...

-ذكره ابن أبي حاتم في العلل^(١).

٣- الوجه الثالث: رواه أبو سلمة موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، أن أم سلمة قالت مراسلاً، دون ذكر أنس في الإسناد.

-ذكره ابن أبي حاتم في العلل^(٢).

-تراجع الرواة:

أما الوجه الأول :

١- بشر بن السري أبو عمرو الأفوه بصري: سكن مكة، وكان واعظاً، ثقة، متقناً، طعن فيه برأي جهم ثم اعتذر وتاب، من التاسعة. مات سنة خمس أو ست وتسعين ومائة، وله ثلاث وستون^(٣).

٢- حماد بن سلمة: ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة. سبقت ترجمته^(٤).

٣- إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري وربما ينسب إلى جده المدني أبو يحيى: ثقة حجة، من الرابعة. مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة وقيل بعدها^(٥).

(١) - علل ابن أبي حاتم : ٦٨/٤ (١٢٦١).

(٢) - المصدر نفسه .

(٣) - تقريب التهذيب : ص ١٢٣ (٦٨٧).

(٤) - ينظر : ص ٨٧.

(٥) - تقريب التهذيب: ص ١٠١ (٣٦٧).

أما الوجه الثاني: ففيه

- ١- حماد بن سلمة: ثقة عابد، تغير حفظه بأخره. سبقت ترجمته^(١).
- ٢- إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري: روى عن: أبيه وأنس بن مالك. وعنه: حميد الطويل والحمادان ومبارك بن فضالة وجماعة. قال البخاري: سمع أنساً روى عنه البصريون^(٢)، وقال أبو حاتم: "ثقة لا بأس به"^(٣)، وقال أبو زرعة: "ثقة"^(٤)، وذكره ابن حبان في الثقات^(٥). وروى له النسائي في النكاح من السنن الكبرى حديثاً مقروناً بثابت بثابت ولم يذكره المزي^(٦).

أما الوجه الثالث: ففيه

- ١- أبو سلمة التبوذكي: ثقة ثبت. سبقت ترجمته^(٧).
- ٢- حماد بن سلمة: ثقة عابد، تغير حفظه بأخره. سبقت ترجمته^(٨).
- ٣- إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة: ثقة حجة. سبقت ترجمته^(٩).

(١) - ينظر: ص ٨٧.

(٢) - التاريخ الكبير للبخاري - ت الدباسي والنحال: ٧١/٢ (١١٤٩).

(٣) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٧٩/٢ (٦٠٥).

(٤) - المصدر نفسه.

(٥) - الثقات لابن حبان: ٢٠/٤.

(٦) - تهذيب التهذيب: ٣١٠/١ (٥٦٧).

(٧) - ينظر: ص ١٢٥.

(٨) - ينظر: ص ٨٧.

(٩) - ينظر: ص ١٦٣.

-دراسة الاختلاف:

أما الوجه الأول :

رواه بشر بن السري، عن حماد بن سلمة، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس، أن أم سليم قالت للنبي -صلى الله عليه وسلم-: ألا تتزوج من نساء الأنصار؟ فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: "نساء الأنصار لهن غيرة"

قال ابن أبي حاتم : وسمعت أبي بعد ذلك يقول : حديث بشر بن السري خطأ "

أما الوجه الثاني :

فقد رواه يزيد بن هارون ، وهو ثقة.

لكن ذكر في السند إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة، وهو أخو إسحاق.

وقال ابن هانئ: وسمعتة يقول (يعني أبا عبد الله) : حديث يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن ثابت وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وقصة أم سليم. قلت له: إسحاق بن راهويه رفعه؟ قال: باطل، ليس هو مرفوعاً^(١).

والأقرب أن الاختلاف من حماد بن سلمة نفسه فالرواية المتصلة رواها عنه ثلاث كلهم ثقات. والمنفرد عنه بالرواية المرسلة ثقة ثبت، وقد نسب له الخطأ، قال مسلم^(٢)، بعد أن نقل نقل توثيق يحيى القطان ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم من أهل المعرفة لحماد في ثابت البناني: "وحماد يعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة وأيوب ويونس

(١) - موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله: ٤ / ٣٠٢ (٣٩٦٤).

(٢) - التمييز - للإمام مسلم بن الحجاج: ص ٢١٨ .

وداود ابن أبي هند و الجريري ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار وأشباههم فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً " . وقال الذهبي^(١) : " يغلط وليس في قوة مالك " .

وقد خطأ الرواية المتصلة كل من أبي حاتم وأبي زرعة، ورجحا المرسلة .

قال ابن أبي حاتم : " سألت أبي وأبا زرعة عن حديث بشر بن السري ، عن حماد بن سلمة، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة ، عن أنس ، أن أم سليم قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : (ألا تتزوج من نساء الأنصار ؟ قال النبي صلى الله عليه وسلم : نساء الأنصار لهن غيرة)

قالا جميعاً هذا خطأ، إنما هو حماد بن سلمة، عن إسحاق، أن أم سليم قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ... مرسل^(٢) .

-الحكم على الحديث :

وهو حديث ضعيف؛ لانقطاعه بين إسحاق وأم سليم رضي الله عنها.

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن جدته أم سليم هل سمع منها قال: هو مرسل، وعكرمة بن عمار يدخل بين إسحاق وأم سليم أنسا^(٣) .

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد أن الحديث من الرواية المتصلة ضعيفة لانقطاع السماع فيها بين إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة وجدته أم سليم، وسبب العلة من شيخ يزيد بن هارون (حماد بن سلمة) والله تعالى أعلم.

(١) - من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث _ للذهبي: ٧٩٣/١١

(٢) - ومعنى المرسل هنا : لا يعتبر ما سقط منه الصحابي، إنما هذا المصطلح عند المتقدمين يدل على الانقطاع. فذكر

أن إسحاق روى عن أم سليم، وهذا يعتبر انقطاعاً. ينظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي:ص ٢١

(٣) - المراسيل لابن أبي حاتم : ص١٣ (٣٦).

- الحديث السادس : (عَلَيْكُمْ بِالْبَاءَةِ، فَإِنَّهُ أَعْضُ لِلْبَصْرِ)

قال ابن أبي حاتم : وسألت أبي عن حديث رواه بقرية، عن هشام بن حسان، عن الحسن، عن أنس؛ قال: خرج علينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ونحن شباب كلنا، فقال: عَلَيْكُمْ بِالْبَاءَةِ^(١)، فَإِنَّهُ أَعْضُ لِلْبَصْرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ^(٢) ..

قال أبي: روى هذا الحديث يزيد بن هارون، عن هشام، عن رجل من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم)؛ قال: خرج علينا النبي (صلى الله عليه وسلم)
قال أبي: ولو كان أنس، لم يكن عنه^(٣).

- تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

مدار الحديث على هشام بن حسان واختلف عليه على وجهين:

١- الوجه الأول : رواه بقرية، عن هشام بن حسان، عن الحسن، عن أنس؛ قال: خرج علينا رسول الله (صلى الله عليه وسلم)..... الحديث

(١) - الباءة : يقال: باء بأة وباءة وباهة، وهو هاهنا بمعنى: النكاح. ينظر : مطالع الأنوار على صحاح الآثار: ٤٣٣/١.

(٢) - الوجاء: أن توجى العروق والخصيتان بحالهما، والخصاء: شق الخصيتين واستئصالهما والجب: أن تحمي الشفرة ثم تستأصل بها الخصيتان، إرشاد للعاجز عن مؤن النكاح إلى الصوم؛ لأن شهوة النكاح تابعة لشهوة الأكل؛ تفوى بقوته وتضعف بضعفه. ينظر: الغريبين في القرآن والحديث: ١٩٧١/٦، والبدر التمام شرح بلوغ المرام: ١٣/٧.

(٣) - العلل ابن أبي حاتم : ٥٠/٤ (١٢٤٧).

- أخرجه البزار^(١)، وأبو قاسم تمام^(٢)، من طريق أحمد بن الفرّج الحمصي.
- والطبراني^(٣)، من طريق موسى بن هارون.
- والضياء^(٤)، من طريق إسحاق بن راهويه.
- ٢-الوجه الثاني: رواه أبو شهاب الحنّاط، ويزيد بن هارون، عن هشام، عن رجل من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم)
- لم أقف على تخريجه حسب اطلاعي في كتب التخريج وكتب الحديث.
- لكن ذكرها الدارقطني في العلل من طريق أبي شهاب الحنّاط^(٥).

- تراجم الرواة :

أما الوجه الأول : ففيه

- ١-بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو محمد الميتمي: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، من الثامنة. مات سنة سبع وتسعين ومائة وله سبع وثمانون^(٦).

(١) - كشف الأستار عن زوائد البزار: ١٤٨/٢ (١٣٩٩).

(٢) - الفوائد - أبو قاسم التمام : ١٠٧ / ٢ (١٢٦٩).

(٣) - المعجم الأوسط للطبراني: ١٣٧ / ٨ (٨٢٠٣).

(٤) - الأحاديث المختارة: ٢٢٤/٥ (١٨٥٣، ١٨٥٤).

(٥) - علل الدارقطني: ٧١/١٢ (٢٤٣٠).

(٦) - تقريب التهذيب : ص١٢٦ (٧٣٤).

٢- هشام بن حسان الأزدي القردوسي بالقاف وضم الدال، أبو عبد الله البصري، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه قيل كان يرسل عنهما، من السادسة. مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومائة^(١).

٣- الحسن البصري : ثقة فقيه فاضل مشهور ولكن يرسل كثيراً ويدلس. سبقت ترجمته^(٢).

أما الوجه الثاني : ففيه

١- أبو شهاب الحنات: عبد ربه بن نافع الكنايني، أبو شهاب الحنات الكوفي، نزيل المدائن وهو أبو شهاب الأصغر، صدوق يهم، من الثامنة. مات سنة إحدى أو اثنتين وسبعين^(٣).

٢- هشام بن حسان: سبقت ترجمته اعلاه.

-دراسة الاختلاف :

أما الوجه الأول :

روي من طريق أحمد بن الفرغ الحمصي الحجازي أبو عتبة، عن بقية بن الوليد.

قال محمد بن عوف: والحجازي كذاب. كتبه التي عنده لضمرة وابن أبي فديك من كتب أحمد بن النضر وقعت إليه وليس عنده في حديث بقية بن الوليد الزبيدي أصل، هو فيها أكذب خلق الله، إنما هي أحاديث وقعت إليه في ظهر قرطاس كتاب صاحب حديث في أولها مكتوب: حدثنا يزيد بن عبد ربه حدثنا بقية^(٤).

(١) - تقريب التهذيب: ص ٥٧٢ (٧٢٨٩).

(٢) - ينظر : ص ٥٦.

(٣) - تقريب التهذيب: ص ٣٣٥ (٣٧٩٠).

(٤) - مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر: ٢١٣/٣.

ولكن تابعه بهذه الرواية إمامان حافظان وهما موسى بن هارون، وإسحاق بن راهويه، فالعلة ممن فوقه.

قال أبو حاتم: ولو كان أنس، لم يكن عنه.

فيدل كلام أبي حاتم: بأنه حتى ولو كان الحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه فلا يكون من طريق بقية بن الوليد. والله أعلم

وبقية قال عنه العجلي: ثقة ما روى عن المعروفين^(١)، وقال يحيى بن معين وأبو زرعة وغيرهما إذا روى بقية عن ثقة فهو حجة^(٢).

إلا أن ابن المديني وابن عدي تكلموا في روايته عن غير الشاميين^(٣).

وقال البزار: لا نعلم رواه عن هشام، عن الحسن، عن أنس إلا بقية^(٤).

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن هشام، عن الحسن، عن أنس غير بقية^(٥).

أما الوجه الثاني:

لم أقف عليه، وهو منقطع هشام بن حسان قال الذهبي عنه: ما علمت له شيئاً عن الصحابة^(٦).

(١) - الثقات للعجلي: ٢٥٠/١ (١٦٨).

(٢) - تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز: ٧٩/١، تذكرة الحفاظ / ٢١١/١.

(٣) - الكامل في ضعفاء الرجال: ٢٧٦/٢.

(٤) - كشف الأستار عن زوائد البزار: ١٤٨/٢ (١٣٩٩).

(٥) - المعجم الأوسط للطبراني: ١٣٧/٨ (٨٢٠٣).

(٦) - سير أعلام النبلاء - ط الرسالة: ٣٥٥/٦ (١٥٤).

ولعل كلام الدارقطني بأنه الطريق الصواب هو عن رجل من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم).

؛ لأنه صح الحديث من طريق عبد الله بن مسعود، أخرجه البخاري^(١)، ومسلم^(٢).

وقال البزار: ورواه غير بقية، عن هشام، عن الحسن، عن رجل من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم)، أي: قصد بترجيح رواية من خالف بقية^(٣).

وقال الدارقطني: وخالفه، أي: خالف بقية، أبو شهاب الحنات فرواه عن هشام، عن الحسن، عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الصواب^(٤).

وروي من وجه آخر: عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي (صلى الله عليه وسلم)

– أخرجه البزار^(٥)، والبيهقي^(٦)، والضياء المقدسي^(٧).

قال البزار: لا نعلم رواه عن ثابت البناني إلا سليمان. وسليمان بن المغيرة: قال شعبة: هو سيد أهل البصرة وقال يحيى بن معين: ثقة ثقة، وقال أحمد: ثبت ثبت، من السابعة أخرج له البخاري مقروناً وتعليقاً^(٨).

(١) – صحيح البخاري: ٣/٧ (٥٠٦٦).

(٢) – صحيح مسلم: ١٠١٩/٢ (١٤٠٠).

(٣) – مسند البزار: ١٩٥/١٣ (٦٦٥٣).

(٤) – علل الدارقطني: ٧١/١٢ (٢٤٣٠).

(٥) – كشف الأستار عن زوائد البزار: ١٤٨/٢ (١٣٩٨).

(٦) – شعب الإيمان: ٢١٦/٥ (٣٣٢٥).

(٧) – الأحاديث المختارة: ١٠٣/٥ (١٧٢٥).

(٨) – الكاشف: ٤٦٤/١ (٢١٢٩)، تقريب التهذيب: ص ٢٥٤ (٢٦١٢).

وقال علي بن المديني: لم يكن في أصحاب ثابت، أثبت من حماد بن سلمة، ثم بعده سليمان بن المغيرة، ثم بعده حماد بن زيد^(١).

وتابعه العباس بن محمد الدوري حدثنا علي بن عبد الحميد به وزاد (ومحسمة للعرق^(٢))

أخرجه البيهقي^(٣)، عن الحاكم، حدثنا أبو العباس الأصم، حدثنا العباس بن محمد به.

وإسناده صحيح.

- خلاصة الدراسة :

من خلال الدراسة في الحديث تبين :

- أن رواية هشام بن حسان، عن الحسن البصري فيها مقال، تكلم فيها غير واحد من أهل العلم. قال أبو داود: إنما تكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء لأنه كان يرسل^(٤). وذكر ابن المديني والمزي: أن أحاديثه عن الحسن بينه وبينه فيها حوشب^(٥)، قال الشنقيطي: وهذا معنى قول أبي داود: لأنه كان يرسل^(٦).

- وكذلك الحسن البصري كان يرسل ويدلس وقد رواه عن أنس معنعناً ولم يصرح بالسماع.

(١) - تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: ٧٢/١٢ .

(٢) - ومحسمة العرق: الحسم في اللغة. القطع، والمراد: أن الصوم مقطعة للنكاح ومنه الحديث، وعليكم بالصوم فإنه محسمة للعرق أي مقطعة للنكاح. التفسير البسيط: ١٤٠/٢٢، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٨٦/١ .

(٣) - شعب الإيمان: ٢١٦/٥ (٣٣٢٥).

(٤) - سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل: ص ٢٨٤ .

(٥) - ميزان الاعتدال: ٢٩٧/٤، تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: ١٨٧/٣٠ .

(٦) - شرح سنن النسائي المسمى «شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية: ٧٥٣/٣ .

- والانقطاع الحاصل بين هشام بن حسان ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لقول الذهبي : ما علمت له شيئاً عن الصحابة^(١).

فهذه العلل تكفي لرد هذا الإسناد وضعفه.

-الحكم على الحديث :

الحديث معلول بهذين الوجهين، والراجح والله أعلم هو من طريق سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم. الذي رواه البزار والبيهقي والضياء المقدسي.

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد أن الحديث معلول، وإن العلة فيه هي الأنقطاع، وسبب العلة من شيخ يزيد بن هارون (هشام بن حسان)، وكذلك الحسن البصري مدلس ولم يصرح بالسماع. والله تعالى أعلم.

(١) - سير أعلام النبلاء - ط الرسالة : ٣٥٥/٦.

-الحديث السابع : (تَرْتُهُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ. مِنْهُ إِذَا طَلَّقَ وَهُوَ مَرِيضٌ)

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه نعيم بن حماد، عن يزيد بن هارون، عن ابن أبي عروبة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: فِي الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَرَضِهِ؛ قَالَتْ : تَرْتُهُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ.

قال أبي: رواه عبد الأعلى، عن سعيد، عن رجل، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. قال أبي: كنت أستحسن حديث يزيد بن هارون، حتى كتبت هذا الحديث، فإذا هو قد أفسد ذلك الحديث^(١).

-تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

مدار الحديث على سعيد بن أبي عروبة واختلف عليه :

١-الوجه الأول : رواه يزيد بن هارون، عن ابن أبي عروبة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

-أخرجه ابن أبي شيبة^(٢)، ومن طريقه ابن حزم^(٣)، عن يزيد بن هارون، به.

٢- الوجه الثاني: رواه عبد الأعلى، عن سعيد، عن رجل، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

-ذكره ابن أبي حاتم في العلل، ولم أقف عليه مسنداً.

(١) - علل ابن أبي حاتم : ١٠١/٤ (١٢٨٧).

(٢) - مصنف ابن أبي شيبة : ١٧٢/٤ (١٩٠٤٦).

(٣) - المحلى بالأثر : ٤٨٨/٩.

- تراجم الرواة :

أما الوجه الأول: ففيه

١- سعيد بن أبي عروبة: ثقة حافظ، لكنه كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، سبقت ترجمته^(١).

٢- هشام بن عروة: بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه، ربما دلس، من الخامسة. مات سنة خمس أو ست وأربعين ومائة، وله سبع وثمانون سنة^(٢).

٣- عروة بن الزبير: بن العوام بن حويلد الأسدي أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور، من الثالثة. مات قبل المائة سنة أربع وتسعين على الصحيح ومولده في أوائل خلافة عثمان^(٣).

أما الوجه الثاني: ففيه

١- عبد الأعلى: بن عبد الأعلى البصري السامي، أبو محمد، وكان يغضب إذا قيل له أبو همام، ثقة، من الثامنة. مات سنة ثمانية وتسعين ومائة^(٤).

٢- سعيد بن أبي عروبة: سبقت ترجمته أعلاه.

٣- عن رجل مبهم

٤- هشام بن عروة: سبقت ترجمته أعلاه.

(١) - ينظر: ص ١٠٤.

(٢) - تقريب التهذيب: ص ٥٧٣ (٧٣٠٢).

(٣) - المصدر نفسه: ص ٣٨٩ (٤٥٦١).

(٤) - المصدر نفسه: ص ٣٣١ (٣٧٣٤).

٥- عروة بن الزبير: ثقة فقيه مشهور. سبقت ترجمته^(١).

-دراسة الاختلاف :

في الوجه الأول روي من طريق يزيد بن هارون، عن سعيد بن أبي عروبة، عن هشام بن عروة، ولم يثبت سماع بينهما.

قال الإمام أحمد وابن المديني والفلاس : لم يسمع ابن أبي عروبة من هشام بن عروة شيئاً^(٢).

ونقل الأثر عن الإمام أحمد بن حنبل : سماع يزيد بن هارون من سعيد بن أبي عروبة ضعيف؛ أخطأ في أحاديث^(٣).

قال الإمام الذهبي معلقاً: إنما الضعف فيها من قبل سعيد بن أبي عروبة، لأنه سمع يزيد بن هارون منه بعد التغير والاختلاط^(٤).

وقال العجلي : روى عن ابن أبي عروبة في الاختلاط يزيد بن هارون، كلما روى عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط^(٥).

لكن للإمام أحمد قول آخر في المسألة، حيث قال أيضاً : سماع يزيد بن هارون من سعيد بن أبي عروبة في الصحة، إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة^(٦).

(١) - ينظر : ص ١٧٥.

(٢) - المراسيل لابن أبي حاتم : ص ٧٧-٧٨.

(٣) - الجامع لعلوم الإمام أحمد - الرجال : ٥٥٤/١٩.

(٤) - سير أعلام النبلاء - ط الرسالة : ٣٦٣ / ٩.

(٥) - شرح علل الترمذي - لابن رجب : ٧٤٥/٢.

(٦) - العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد روايته ابنه عبدالله : ٣٠٢/٣ (٥٣٤١).

وقال ابن معين : سمع يزيد من ابن أبي عروبة قبل أن ينكر، بالكوفة^(١). وقال أيضاً : أما يزيد بن هارون، فصحيح السماع، كان يسمع منه بواسط، وهو يريد الكوفة^(٢).

والحكم في ذلك هو للتاريخ وزمن سماعه منه، وبين ذلك يزيد بن هارون نفسه، حيث قال مرة : مات داود بن أبي هند سنة تسع وثلاثين، مر بنا هو وسعيد بن أبي عروبة قبل ذلك فسمعت منهما^(٣).

فهذا زمن سماع يزيد من ابن أبي عروبة، ومكانه، وأنه كان بواسط، أثناء رحلة سعيد إلى الكوفة . وقال يزيد بن هارون أيضاً : سمعت من سعيد بن أبي عروبة سنة أربعين، أو بعد ذلك^(٤).

فهذا لقاء آخر ليزيد بن هارون بسعيد، ولعله هو الذي كان بالكوفة، في رحلة ثانية لسعيد إليها، على ما يبدو. حيث سبق عن ابن معين أن يزيد سمع منه بواسط، وسبق عنه أيضاً أنه سمع منه بالكوفة، ثم مع اختلاف زمن اللقاء الذي ذكره يزيد بن هارون، يكون الجمع الصحيح بين هذين القولين هو ما سبق، من كونهما لقاءين، وفي بلدين .

ويدل على صحة ذلك نص آخر ليزيد بن هارون، حيث قال : (لقيت ابن أبي عروبة قبل الأربعين بدهر، ورأيت سنة اثنتين وأربعين، فأنكرته^(٥)).

(١) - من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال: ص ١٠٣ (٣٢٧).

(٢) - الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي : ٤ / ٤٤٧.

(٣) - طبقات الكبرى لابن سعد- ط الخانجي : ٩ / ٢٥٤ ، التاريخ الكبير للبخاري- ت المعلمي : ٣ / ٢٣٢

(٧٨٠).

(٤) - التاريخ الأوسط للبخاري : ٢ / ٧٨ (١٨٦٠).

(٥) - الضعفاء الكبير للعقيلي : ٢ / ١١١.

ثم إني وجدت نصاً آخر يبين أنّ لقاء يزيد بن هارون سعيد بن أبي عروبة سنة اثنتين وأربعين كان بالبصرة، حيث قال يزيد : سمعت من الجريري سنة اثنتين وأربعين ومائة، وهي أول سنة دخلت البصرة^(١).

وهذا النص الصريح يقطع بزمن اللقاءين، وتخرج منه بأنهما لقاءان كانا قبل اختلاط سعيد؛ وهذا أهم ما نستفيده من هذا النص ، ونستفيد فائدة ثانية: وهي ان اللقاء الثاني ليزيد سعيد كان بعد التغير اليسير الذي أصاب سعيداً، حتى إن يزيد انكره، كما قال هو عن نفسه. وهذا التغير ليس هو الاختلاط، لأنه كان سنة اثنتين وأربعين، وإنما هو ذلك التغير الذي تقدم اختلاط سعيد. والفائدة الثالثة التي نستفيدها : أن قول الإمام أحمد عن يزيد إنه سمع منه في الصحة، إلا ثلاثة أو أربعة، الظاهر أنه قصد بالصحة : ذلك اللقاء الأول القديم، وقصد بما سمعه بعد ذلك : ما سمعه بعد بدء تغير سعيد ليزيد.

وقال ابن رجب الحنبلي عن ابن معين: من أن سماع يزيد من سعيد كان بالكوفة، قبل اختلاط سعيد، ثم قال : وقد روي عن يزيد ما يشهد لذلك، وأنه رآه بعد الاختلاط فأنكره، وهذا يدل على أنه لم يسمع منه حينئذ^(٢).

ويبدو أنه سمع حينئذ قليلاً، كما في عبارة الإمام أحمد السابقة. لكن لعله ما حدث لما سمع حينها إلا بأقل القليل^(٣).

(١) - الطبقات الكبرى لابن سعد - ط الخانجي : ٢٦٠/٩ (٤٠٥٩).

(٢) - شرح علل الترمذي - لابن رجب: ٧٤٥/٢.

(٣) - ينظر: الرواة عن سعيد بن أبي عروبة ممن ورد فيهم ما يميز حديثهم عنه أهو قبل الاختلاط أم بعده- دزحتم بن عارف: ص ١٩٠-١٩٢.

أما الوجه الثاني :

رواه عبد الأعلى وهو صحيح السماع من سعيد بن أبي عروبة وسماعه قديم منه.

قال ابن عدي: أرواهم عن سعيد عبد الأعلى، وهو مقدم في أصحاب قتادة، ومن أثبت الناس عنه، وكان ثبتاً^(١).

لكن في السند راوي مبهم فقد ذكر سعيد بن أبي عروبة عن رجل، والمبهم في الحديث يضعفه لجهالة رتبته، وقد يكون السبب بهذا الضعف سعيد بن أبي عروبة. والله أعلم

- خلاصة الدراسة :

قول أبي حاتم : كنت أستحسن حديث يزيد بن هارون، حتى كتبت هذا الحديث، فإذا هو قد أفسد ذلك الحديث.

ويقصد أبا حاتم من خلال كلامه بأن طريق يزيد بن هارون سالمة من الضعف الظاهر، ولكن علته الخفية اتضحت، هي عدم سماع يزيد من سعيد. برواية عبد الأعلى بزيادة المبهم، وهذه من فوائد جمع طرق الحديث . والله أعلم

وقال ابن حزم : وروينا عن عمر وعائشة أم المؤمنين وابن عمر من طريق لا خير فيها، أن المطلقة تترث ما دامت في العدة إذا طلقها وهو مريض، ومات من مرضه ذلك؛ ولا يصح عنهم شيء من ذلك، لأن الرواية عن عمر وابن عمر منقطعاً؛ إبراهيم عن عمر ولم يولد إلا بعد موته، وإبراهيم عن ابن عمر، ولم يلقه قط، وسعيد بن أبي عروبة عن هشام بن عروة، ولم يسمع سعيد من هشام شيئاً، قالوا: مثل هذا لا يقال بالرأي^(٢).

(١) - الكامل في ضعفاء الرجال: ٤٥١/٤.

(٢) - الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس: ٦٣٩/٢.

-الحكم على الحديث :

الأثر بهذين الإسنادين ضعيف، الأول منقطع، والثاني فيه راوٍ مبهم.

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد أن الحديث معلول، وإن العلة فيه هي الأنتقطاع، وسبب العلة من شيخ يزيد بن هارون (سعيد بن أبي عروبة). والله تعالى أعلم.

-الحديث الثامن : (إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا...)

قال ابن أبي حاتم : وسألت أبي عن حديث، حدثنا أحمد بن سنان، عن يزيد بن هارون، عن المسعودي، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن عمران بن حصين، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَكَلِّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ» .

فقال له : هذا خطأ؛ إنما هو: زرارة، عن أبي هريرة، عن النبي (صلى الله عليه وسلم)^(١).

-تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

مدار الحديث على زرارة بن أوفى واختلف عليه :

١-الوجه الأول: رواه يزيد بن هارون، عن المسعودي، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن عمران بن حصين، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

-أخرجه الطبراني^(٢).

٢-الوجه الثاني : رواه عاصم بن علي، وإسماعيل بن عمر، عن المسعودي، عن قتادة، عن زرارة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

-ذكره الدارقطني في العلل^(٣)، ولم أقف على تخريجه في كتب التخريج والكتب الحديثية .

(١) - علل ابن أبي حاتم : ٤/١٢٤ (١٣٠٣).

(٢) - المعجم الكبير للطبراني : ١٨/٢١٦ (٥٣٩).

(٣) - علل الدارقطني : ٨/٣١٧.

- تراجم الرواة:

أما الوجه الأول ففيه :

١- عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي، صدوق، اختلط قبل موته، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط، من السابعة. مات سنة ستين ومائة وقيل سنة خمس وستين ومائة^(١).

٢- قتادة بن دعامة السدوسي: ثقة، ثبت. كما سبقت ترجمته^(٢).

٣- زرارة بن أوفى: العامري الحرشي أبو حاجب البصري القاضي، روى عن أبي هريرة، وعبد الله بن سلام، وتميم الداري، وابن عباس، وعمران بن حصين، ثقة، مات سنة ثلاثة وتسعين^(٣).

٤- عمران بن حصين بن عبيد بن خلف بن عبد نهم بن سالم بن غاضرة بن سلول بن حبشة بن سلول بن كعب بن عمرو الخزاعي، أبو نجيد، أسلم هو وأبو هريرة عام خير، ومات بها سنة اثنتين وخمسين^(٤).

(١) - تقريب التهذيب: ص ٣٤٤ (٣٩١٩).

(٢) - ينظر: ص ١٠٣.

(٣) - تقريب التهذيب: ص ٢١٥ (٢٠٠٨).

(٤) - تهذيب التهذيب: ٨/ ١٢٥ (٢٢٠).

أما الوجه الثاني ففيه :

١-عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، أبو الحسين ويقال: أبو الحسن التيمي مولاهم، صدوق ربما وهم، من التاسعة. مات سنة إحدى وعشرين ومائتين^(١).

٢- إسماعيل بن عمر الواسطي، أبو المنذر، نزيل بغداد، ثقة، من التاسعة. مات بعد المائتين^(٢).

٣- عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي: صدوق، اختلط قبل موته. سبقت ترجمته^(٣).

٤- قتادة بن دعامة السدوسي: ثقة، ثبت. سبقت ترجمته^(٤).

٥- زرارة بن أوفى : ثقة . سبقت ترجمته^(٥).

- دراسة الاختلاف:

في الوجه الأول: رواه يزيد بن هارون عن عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي.

وقد اختلط المسعودي وسمع يزيد بن هارون منه في بغداد بعد اختلاطه.

(١) - تقريب التهذيب : ص ٢٨٦ (٣٠٦٧).

(٢) - المصدر السابق: ص ١٠٩ (٤٦٩).

(٣) - ينظر : ص ١٨٢.

(٤) - ينظر : ص ١٠٣.

(٥) - ينظر : ص ١٨٢.

قال عبدالله بن أحمد بن الحنبل: سمعت أبي يقول: كل من سمع المسعودي بالكوفة فهو جيد مثل وكيع، وأبي نعيم، وأما يزيد بن هارون، وحجاج ومن سمع منه ببغداد وهو في الاختلاط، إلا من سمع منه بالكوفة^(١).

وقال ابن رجب في ترجمة المسعودي: من سمع منه بالكوفة يعني أن سماع من سمع منه بالكوفة صحيح، ومن سمع منه ببغداد كيزيد بن هارون، وحجاج فهو بعد الاختلاط^(٢).

وقد تابع يزيد بن هارون علي هذا الوجه:

١- سلام بن سليمان: بن سوار المدائني، ضعيف الحديث، وقال ابن عدي منكر الحديث^(٣).

-أخرج روايته التمام^(٤)، والحنائي^(٥).

ومنهم من روى عنه هكذا عن عمران بن حصين، وهو خطأ

قال أبو قاسم الحنائي: هذا حديث غريب من حديث أبي الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي البصري عن زرارة بن أوفى العامري الحرشي قاضي البصرة قال علي بن نصر: يقولون كنيته أبو حاجب عن أبي نجيد عمران بن حصين ما نعرفه هكذا إلا من حديث سلام بن سليمان المدائني عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن قتادة وهذا خطأ لأنه لا

(١) - العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله: ٥٠/٣ (٤١١٤).

(٢) - شرح علل الترمذي لابن رجب: ٧٤٧/٢.

(٣) - الكامل في ضعفاء الرجال: ٣٢٣/٤.

(٤) - فوائد أبو قاسم التمام: ١٤٩/١ (٣٤٢).

(٥) - الحنائيات - فوائد أبي القاسم الحنائي: ١١٣٤/٢ (٢٣٠).

يعرف سماع زرارة من عمران بن حصين وإنما يعرف سماعه من أبي هريرة وعبد الله بن سلام في حديث عوف عنه^(١).

لكن قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي سئل هل سمع زرارة من عبد الله بن سلام قال: ما أراه ولكن يدخل في المسند، وقد سمع زرارة من عمران بن حصين ومن أبي هريرة ومن ابن عباس قلت: ومن أيضاً قال: هذا ما صح له)^(٢).

وذكر هذا الطريق ابن عدي^(٣)، من طريق صالح بن أبي الجن، عن الضحاك بن حجوة، عنه. قال ابن عدي: وغلط المسعودي في هذا الحديث، عن قتادة ومنهم من روى عنه، عن قتادة عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة، وهو الصواب، ومنهم من روى عنه هكذا عن عمران بن حصين، وهو خطأ^(٤).

٢- خالد بن عبد الرحمن الخراساني: أبو الهيثم، قال ابن حجر: صدوق له أوهام، ووثقه ابن معين، وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: لا بأس به، وقال العقيلي: في حفظه شيء قال ابن حجر: ثم ذكر له حديثاً معللاً روى على وجوه ولعل الخطأ فيه من غيره^(٥).

ذكره هذا الطريق ابن عدي^(٦)، من طريق محمد بن أحمد بن حمدان، عن سليمان بن شعيب، شعيب، عنه.

(١) - الخنايات - فوائد أبي القاسم الخنائي: ٢/١١٣٤ (٢٣٠).

(٢) - المراسيل لابن أبي حاتم: ص ٦٣ (٢٢١).

(٣) - الكامل في ضعفاء الرجال: ٤/٣٢٣.

(٤) - المصدر نفسه.

(٥) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣/٣٤٢، تقريب التهذيب: ص ١٨٩ (١٦٥١)، تهذيب

التهذيب: ٣/١٠٣ (١٩١).

(٦) - الكامل في ضعفاء الرجال: ٣/٤٦٧.

إلا أنه جعل الخطأ في ذلك على المسعودي، بسبب اضطرابه فيه.

أما الوجه الثاني: رواه عاصم بن علي، وهو صدوق.

قال المروزي: سألت أحمد بن حنبل عن عاصم بن علي، فقلت: إن يحيى قال: كل عاصم في الدنيا ضعيف.

قال: ما أعلم منه إلا خيراً، كان حديثه صحيحاً، حديث شعبة والمسعودي، ما كان أصحها! (١).

-ورواه إسماعيل بن عمر: وهو ثقة (٢).

وقد ذكر روايتهما الدارقطني (٣).

وقد تابع المسعودي جماعة من الأئمة الثقات منهم.

-مسعر: وهو ابن كدام ثقة، ثبت، فاضل (٤).

أخرج روايته الحميدي (٥)، وأحمد (٦)، والبخاري (٧)، ومسلم (٨)

(١) - الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل - رواية المروزي : ص ١٢٩ (٢٢٧).

(٢) - تقريب التهذيب : ص ١٠٩ (٤٦٩).

(٣) - علل الدارقطني : ٣١٧/٨.

(٤) - تقريب التهذيب : ص ٥٢٨ (٦٦٠٥).

(٥) - مسند الحميدي : ٢/٢٩٥ (١٢٠٧).

(٦) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٤٣٨/١٢ (٧٤٧٠).

(٧) - صحيح البخاري - ط السلطانية : ٣/١٤٥ (٢٥٢٨)، ٨/١٣٥ (٦٦٦٤).

(٨) - صحيح مسلم : ١/١١٦ (١٢٧).

وابن ماجة^(١)، والنسائي في المجتبى^(٢)، وفي الكبرى^(٣)، والطحاوي^(٤)، وابن منده^(٥)، وأبو
أبو نعيم^(٦)، والبيهقي^(٧)، والبغوي^(٨)، من طرق عنه، وروايته مرفوعة عند كل تلاميذه عدا
عدا وكيع فأوقفه عند أحمد ومسلم .

- شيبان بن عبدالرحمن التميمي: ثقة صاحب كتاب، قال ابن معين: شيبان بن
عبدالرحمن أحب إلي من معمر في قتادة^(٩).

أخرج روايته مسلم^(١٠)، والنسائي في المجتبى^(١١)، والكبرى^(١٢)، والطحاوي^(١٣)، وابن
الأعرابي^(١٤)، وابن منده^(١٥).

(١) - سنن ابن ماجه : ٦٥٩/١ (٢٠٤٤).

(٢) - سنن النسائي المجتبى : ١٥٦/٦ (٣٤٣٤).

(٣) - السنن الكبرى للنسائي : ٢٦٦/٥ (٥٥٩٨).

(٤) - شرح مشكل الآثار : ٣٢١/٤ (١٦٣٣).

(٥) - الإيمان لابن منده : ٤٧٥/١ (٣٤٨).

(٦) - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : ٢٦١/٧ .

(٧) - شعب الإيمان : ٥١١/١ (٣٢٦).

(٨) - شرح السنة : ١٠٨/١ (٥٨).

(٩) - تقريب التهذيب : ص ٢٦٩ (٢٨٣٣)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري : ٢١٧/٤ (٤٠٤١).

(١٠) - صحيح مسلم : ١١٦/١ (١٢٧).

(١١) - سنن النسائي المجتبى : ١٥٧/٦ (٣٤٣٥).

(١٢) - السنن الكبرى للنسائي : ٢٦٦/٥ (٥٥٩٩).

(١٣) - شرح مشكل الآثار : ٣٢١/٤ (١٦٣٤).

(١٤) - معجم ابن الأعرابي : ٧٧٩/٢ (١٥٨٦).

(١٥) - الإيمان لابن منده : ٤٧٦/١ (٣٥٠).

- سعيد بن أبي عروبة: ثقة حافظ له تصانيف، لكنه كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة^(١).

وأخرج روايته ابن أبي شيبة^(٢)، وإسحاق بن راهويه^(٣)، وأحمد^(٤)، ومسلم^(٥)، وابن ماجه^(٦)، ماجه^(٦)، والترمذي^(٧)، وابن منده^(٨).

- وأبو عوانة: وضاح بن عبدالله الشكري ثقة ثبت^(٩).

أخرج روايته لوين^(١٠)، ومسلم^(١١)، وابن منده^(١٢)، والبيهقي في الشعب^(١٣)، وفي الكبرى^(١٤).

- هشام الدستوائي: ثقة ثبت^(١٥).

(١) - تقريب التهذيب: ص ٢٣٩ (٢٣٦٥).

(٢) - مصنف ابن أبي شيبة: ٨٥/٤ (١٨٠٦٢).

(٣) - مسند إسحاق بن راهويه: ٨٢/١ (٦).

(٤) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة: ١٦ / ١٢٨ (١٠١٣٦).

(٥) - صحيح مسلم: ١١٦/١ (١٢٧).

(٦) - سنن ابن ماجه: ٦٥٨/١ (٢٠٤٠).

(٧) - سنن الترمذي - ت بشار: ٤٧٥/٢ (١١٨٣).

(٨) - الإيمان لابن منده: ٤٧٦/١ (٣٥٠).

(٩) - تقريب التهذيب: ص ٥٨٠ (٧٤٠٧).

(١٠) - جزء لوين: ص ١٠٥ (١٠١).

(١١) - صحيح مسلم: ١١٦/١ (١٢٧).

(١٢) - الإيمان لابن منده: ٤٧٧/١ (٣٥١).

(١٣) - شعب الإيمان: ٥١٢/١ (٣٢٧).

(١٤) - السنن الكبرى للبيهقي: ٣٤٠/٧ (١٤١٩٥).

(١٥) - تقريب التهذيب: ص ٥٧٢ (٧٢٩٩).

أخرج روايته إسحاق بن راهويه^(١)، وأحمد^(٢)، والبخاري^(٣)، ومسلم^(٤)، وأبو داود^(٥)، والطحاوي^(٦)، وابن منده^(٧)، والقضاعي^(٨).

-همام بن يحيى: ثقة ربما وهم من السابعة^(٩).

أخرج روايته الطيالسي^(١٠)، وأحمد^(١١)، وأبو يعلى^(١٢)، وابن حبان^(١٣)، والبيهقي في الكبرى^(١٤)، وفي الشعب^(١٥).

-حماد بن سلمة: ثقة عابد، وتغير حفظه بأخرة^(١٦).

(١) - مسند إسحاق بن راهويه : ٨٠/١ (٥).

(٢) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٥٣/١٥ (٩١٠٨).

(٣) - صحيح البخاري - ط السلطانية : ٤٦/٧ (٥٢٦٩).

(٤) - صحيح مسلم : ١١٦/١ (١٢٧).

(٥) - سنن أبي داود - ت الأرئووط : ٥٣٢/٣ (٢٢٠٩).

(٦) - شرح مشكل الآثار : ٣٢١/٤ (١٦٣٢).

(٧) - الإيمان لابن منده : ٤٧٥/١ (٣٤٩).

(٨) - مسند الشهاب - القضاعي : ١٦٧/٢ (١١١٤).

(٩) - تقريب التهذيب : ص ٥٧٤ (٧٣١٩).

(١٠) - مسند أبي داود الطيالسي : ٢٠٥/٤ (٢٥٨١).

(١١) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٢٣٧/١٦ (١٠٣٦٣).

(١٢) - مسند أبي يعلى - ت السناري : ٥٤٠/٨ (٦٣٨٩).

(١٣) - صحيح ابن حبان : ١٧٨/١٠ (٤٣٣٤).

(١٤) - السنن الكبرى للبيهقي : ٤٨٦/٧ (١٤٧٤٤).

(١٥) - شعب الإيمان : ٥١٢/١ (٣٢٧).

(١٦) - تقريب التهذيب : ص ١٧٨ (١٤٩٩).

أخرج روايته الطحاوي^(١)، والبيهقي في الكبرى^(٢)، وفي الشعب^(٣).

-أبان: بن يزيد العطار البصري، أبو يزيد، ثقة، من أصحاب قتادة^(٤).

أخرج روايته البيهقي في الكبرى^(٥)، وفي الشعب^(٦).

- خلاصة الدراسة :

من خلال تخريج الأحاديث والطرق تبين للباحثة أن المسعودي اختلط، وروى الحديث عنه من سمع منه بعد الاختلاط، وأثر الاختلاط على الرواية. قال ابن عدي: غلط فيه المسعودي، وقال أيضا: والتخليط عندي من المسعودي^(٧)، وذكر أبو حاتم رواية يزيد عن المسعودي وأعلها .

فقد أبدل المسعودي الصحابي وجعل الحديث من رواية عمران بن حصين رضي الله عنه كما في الوجه الأول، وكذلك جعله عن عبد الله بن أوفى، وتارةً يجعله عن أنس رضي الله عنه، كما ذكر ذلك ابن عدي^(٨)، وقد خالف بذلك الصواب.

فالصحيح كما قال أبوحاتم والدارقطني : قتادة، عن زرارة، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(١) - شرح مشكل الآثار : ٤ / ٣٢٠ (١٦٣١).

(٢) - السنن الكبرى للبيهقي : ٧ / ٤٨٦ (١٤٧٤٤).

(٣) - شعب الإيمان : ١ / ٥١٢ (٣٢٧).

(٤) - تقريب التهذيب : ص ٨٧ (١٤٣)، المقتنى في سرد الكنى للذهبي : ٢ / ١٥٤ (٦٧٦٢).

(٥) - السنن الكبرى للبيهقي : ٧ / ٤٨٦ (١٤٧٤٤).

(٦) - شعب الإيمان : ١ / ٥١٢ (٣٢٧).

(٧) - الكامل في ضعفاء الرجال : ٤ / ٣٢٤، ٣ / ٤٦٧.

(٨) - المصدر نفسه : ٣ / ٤٦٨.

وأما الوجه الثاني : فوافق فيه الصواب مع أنه من رواية من سمع منه بعد الاختلاط إلا أن المسعودي توبع عليها .

ويشهد لذلك تفرد المسعودي ومخالفته لجمع من الثقات، وهؤلاء الثقات مقدمون في حفظهم وضبطهم واتقانهم على المسعودي؛ لأن حفظه اختلط بأخرة لكبر سنه، وأصبح ضابطه ما حدث بالكوفة فمستقيم صحيح، وما حدث غيرها فمختلط كما تقدم.

أما قول أبي حاتم بعد ذكر ابنه لرواية يزيد بن هارون قال: هذا خطأ، إنما رواه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

فليس بصريح في إيهام يزيد بن هارون؛ لاحتمال عود الضمير إلى المسعودي، خصوصاً، وأن يزيد قد روى الحديث عن مسعر عن قتادة كرواية الجماعة فيما ذكر الدارقطني من خلاف على مسعر^(١).

- الحكم على الحديث :

الراجح كما قاله الدارقطني وأبو حاتم هو: من طريق قتادة، عن زرارة، عن أبي هريرة، لرواية الأئمة الثقات الأثبات عن قتادة بهذا الوجه، وماعدا ذلك فوهم ممن رواه.

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد أن الحديث معلول، وإن العلة فيه هي الاختلاط، وسبب العلة من شيخ يزيد بن هارون (المسعودي). والله تعالى أعلم

(١) - علل الدارقطني : ٣١٤/٨ (١٥٨٩).

المبحث الثالث

الأحاديث المعلة في القرآن وتفسيره

-الحديث الأول : (تَعَلَّمُوا الْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ؛ فَإِنَّهُمَا يَأْتِيَانِ.....)

قال ابن أبي حاتم: وسمعت أبي وذكر حديثاً رواه يزيد بن هارون، ويحيى الحماني، فرويا جميعاً عن شريك، عن عبد الله بن عيسى، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : تَعَلَّمُوا الْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ؛ فَإِنَّهُمَا يَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ .

رواه ابن الأصبهاني، عن شريك، عن عبد الله بن عيسى، عن يحيى بن أبي كثير، عن علي الأزدي، عن رجل من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) .

قال أبي: الذي عندي أن الحديثين جميعاً وهم، والصحيح عندي: حديث أبان، وعلي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن أبي أمامة، عن النبي (صلى الله عليه وسلم). رجوع إلى الأصل^(١).

-تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

هذا الحديث ورد من عدة طرق:

١-الطريق الأول: رواه (يزيد بن هارون، ويحيى الحماني)، عن شريك، عن عبد الله بن عيسى، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة

(١) - علل ابن أبي حاتم : ٤/٦٠٣ (١٦٧٠).

-أخرجه الطبراني^(١)، من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني

وأخرجه ابن الأعرابي^(٢).

٢- الطريق الثاني: رواه ابن الأصبهاني، عن شريك، عن عبد الله بن عيسى، عن يحيى بن أبي

كثير، عن علي الأزدي، عن رجل من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم).

-ذكره ابن أبي حاتم في العلل^(٣).

٣- الطريق الثالث: رواه أبان، وعلي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام،

عن أبي سلام، عن أبي أمامة، عن النبي (صلى الله عليه وسلم)

-أخرجه أحمد^(٤)، والطبراني في الكبير^(٥)، والحاكم^(٦)، والبيهقي^(٧)، من طريق أبان بن يزيد

العطار، به.

- وأخرجه ابن حبان^(٨)، والطبراني في الكبير^(٩)، والشجري^(١٠). من طريق علي بن المبارك،

به.

(١) - المعجم الأوسط للطبراني : ٥١/٦ (٥٧٦٤).

(٢) - معجم ابن الأعرابي : ٢٢٤/١ (٣٩٩).

(٣) - علل ابن أبي حاتم - ت الحميد : ٦٠٤/٤.

(٤) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٤٦٤/٣٦ (٢٢١٤٧).

(٥) - المعجم الكبير للطبراني : ١١٨/٨ (٧٥٤٣، ٧٥٤٢).

(٦) - المستدرک علی الصحیحین : ٣١٥/٢ (٣١٣٥).

(٧) - شعب الإيمان : ٣٦٩/٣ (١٨٢٧).

(٨) - صحيح ابن حبان : ٣٢٢/١ (١١٦).

(٩) - المعجم الكبير للطبراني : ١١٨/٨ (٧٥٤٢).

(١٠) - ترتيب الأمالي الخميسية للشجري : ١٤٧/١ (٥٣٩).

- تراجم الرواة:

الطريق الأول : ففيه

١- يحيى الحماني: بن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن بشمين، الحماني الكوفي، حافظ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث، من صغار التاسعة. مات سنة ثمان وعشرين ومائتين وقيل قبلها^(١).

٣- شريك بن عبد الله النخعي: صدوق يخطيء كثيراً، وقد سبقت ترجمته^(٢).

٤- عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، أبو محمد، الكوفي: ثقة، فيه تشيع، من السادسة. مات سنة خمس وثلاثين ومائة^(٣).

٥- يحيى بن أبي كثير الطائي: ثقة ثبت، لكنه يدلّس ويرسل، سبقت ترجمته^(٤).

٦- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف: ثقة مكثر سبقت ترجمته^(٥).

(١) - تقريب التهذيب: ص ٥٩٣ (٧٥٩١).

(٢) - ينظر: ص ٤٧.

(٣) - تهذيب التهذيب: ٣٥٢/٥ (٦٠٤)، تقريب التهذيب: ص ٣١٧ (٣٥٢٣).

(٤) - ينظر: ١٣٥.

(٥) - ينظر: ص ١٢٥.

أما الطريق الثاني : ففيه

١- ابن الأصبهاني محمد بن سعيد الاصبهاني ولقبه حمدان أبو جعفر كوفي: قال أبو حاتم: كان حافظاً يحدث من حفظه ولا يقبل التلقين ولا يقرأ من كتب الناس ولم أر بالكوفة اتقن حفظاً منه^(١).

٢- شريك بن عبد الله النخعي: سبقت ترجمته^(٢).

٣- عبد الله بن عيسى : سبقت ترجمته^(٣).

٤- يحيى بن أبي كثير: سبقت ترجمته^(٤).

٥- علي بن عبد الله البارقي الأزدي، أبو عبد الله، ابن أبي الوليد: صدوق ربما أخطأ، من الثالثة^(٥).

أما الطريق الثالث: ففيه

١- أبان بن يزيد العطار البصري أبو يزيد: ثقة، له أفراد، من السابعة. مات في حدود الستين^(٦).

(١) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٦٥/٧ (١٤٤٧).

(٢) - ينظر : ص ٤٧.

(٣) - ينظر : ص ١٩٤.

(٤) - ينظر : ص ١٣٥.

(٥) - تقريب التهذيب : ص ٤٠٣ (٤٧٦٢).

(٦) - المصدر نفسه : ص ٨٧ (١٤٣).

٢- علي بن المبارك الهنائي: ثقة، كان له عن يحيى بن أبي كثير كتابان، أحدهما سماع، والآخر إرسال، فحديث الكوفيين عنه فيه شيء، من كبار السابعة^(١).

٣- يحيى بن أبي كثير: سبقت ترجمته^(٢).

٤- زيد بن سلام بن أبي سلام مطور الحبشي: ثقة، من السادسة^(٣).

٥- أبو سلام مطور الحبشي الشامي: روى عن أبي إمامة الباهلي، وعنه يحيى بن أبي كثير، قال أبو حاتم الرازي سلام بن أبي سلام الحبشي والد معاوية لا أعلم أحدا روى عنه، إنما الناس يروون عن معاوية بن سلام، عن جده. وعن معاوية بن سلام، عن أخيه. فأما معاوية بن سلام، عن أبيه فلا^(٤).

- دراسة الاختلاف:

في الطريق الأول: رواه يزيد بن هارون وهو ثقة، ويحيى الحماني وقد اتهم بسرقة الحديث.

فقد كانت روايتهم عن شريك فيها ضعف .

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن عيسى إلا شريك، ولا رواه عن شريك إلا يزيد بن هارون، ويحيى الحماني^(٥).

واختلف على شريك بن عبد الله النخعي وهو سيء الحفظ، كثير الوهم

(١) - تقريب التهذيب: ص ٤٠٤ (٤٧٨٧).

(٢) - ينظر: ص ١٣٥.

(٣) - تقريب التهذيب: ص ٢٢٣ (٢١٤٠).

(٤) - تهذيب التهذيب: ٢٨٥/٤ (٥٠٠).

(٥) - المعجم الاوسط للطبراني: ٥١/٦.

قال ابن حبان في شريك : وكان آخر أمره يخطئ فيما يروي، تغير عليه حفظه، فسمع المتقدمين منه، الذين سمعوا منه بواسطة، ليس فيه تخليط مثل يزيد بن هارون، وإسحاق الأزرق؛ وسمع المتأخرين منه بالكوفة، فيه أوهام كثيرة^(١).

القول من ابن حبان رحمه الله يدل على أن سماع يزيد بن هارون، من شريك كان قبل أن يتغير حفظ شريك.

وأما يحيى الحماني فيه كلام طويل، فكان أحمد بن حنبل يضعفه ويتهمه^(٢)، وقال إبراهيم الجوزجاني: ترك حديثه^(٣).

وقال أبو حاتم: سألت يحيى بن معين عن يحيى الحماني، فأجمل القول فيه، وقال: ما له؟ كان يسرد مسنده أربعة آلاف سرداً. وحديث شريك ثلاثة آلاف^(٤).

وقال عباس، وأحمد بن أبي خيثمة وآخرون، عن ابن معين: ثقة^(٥).

وقال الذهبي: ووصفه أبو حاتم بالحفظ لحديث شريك^(٦).

وهو موصوف بالحفظ، لكنّه كان يروي أحاديث ويدعي سماعها ولذلك كذّبه أحمد لا أنه كان يضع الحديث، ورواية يزيد بن هارون عن شريك أكثر تماسكاً من رواية الحماني^(٧).

(١) - الثقات لابن حبان : ٤٤٤/٦ .

(٢) - الجامع لعلوم الإمام أحمد - الرجال : ٤٨٩/١٩ (٢٨٧٠).

(٣) - أحوال الرجال للجوزجاني: ص ١٣٦

(٤) - تاريخ الاسلام - ت بشار : ٧٢٦/٥ .

(٥) - تاريخ ابن معين - رواية الدوري : ٥١٦/٣ .

(٦) - تاريخ الاسلام - ت بشار : ٧٢٦/٥ .

(٧) - نثر النبال بمعجم الرجال : ٥٤٢/٣ .

قال إسماعيل بن موسى نسيب السدي: جاءني يحيى الحماني وسألني عن أحاديث عن شريك فذهب ورواها عن شريك، قال: وهو كذاب^(١).

فقد روي في الطريق الثاني : عن ابن الأصبهاني، عن شريك، عن عبد الله بن عيسى، عن يحيى بن أبي كثير، عن علي الأزدي، عن رجل من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم) وقال أبو حاتم عندما سأله ابنه عن هذين الطريقيين : الذي عندي أن الحديثين جميعاً وهم، والصحيح عندي: حديث أبان وعلي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن أبي أمامة، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) فرجح الطريق الثالث.

ورجح الدارقطني الطريق الثاني فقال: وغيره يرويه [أي غير يزيد بن هارون، ويحيى الحماني]، عن يحيى بن أبي كثير، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وهو أشبه بالصواب^(٢).

أما الطريق الثالث : فرواه أبان بن يزيد العطار وهو ثقة، من أصحاب يحيى، وعلي بن المبارك وهو ثقة كذلك، ومن أصحاب يحيى.

وقد اختلف في سماع يحيى بن أبي كثير من زيد بن سلام، فنفاه ابن معين والعجلي، حيث قالوا: قدم معاوية بن سلام على يحيى بن أبي كثير، فأعطاه كتاباً فيه أحاديث زيد بن سلام، ولم يقرأه، ولم يسمعه منه^(٣).

(١) - الأنساب للسمعاني : ٢٣٩/٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ١٦٩/٩.

(٢) - علل الدارقطني: ١٢/٨ (١٣٧٧).

(٣) - تاريخ ابن معين - رواية الدوري : ٨/٣ (٢٨)، الثقات للعجلي - ت البستاني : ٣٥٧/٢ (١٩٩٤).

وقال معاوية بن سلام: أخذ مني يحيى بن أبي كثير كتاب أخي زيد بن سلام^(١).

وأثبت سماعة أيضاً: الإمام أحمد، قال ابن رجب: وأثبت أحمد سماعة منه، وإن أنكره ابن معين^(٢).

أما أبو حاتم، فرد قول ابن معين وأثبت سماع يحيى من زيد، فقال: وقد سمع منه^(٣)، ثم قال: حدثنا أبو توبة، عن معاوية -يعني: ابن سلام-، قال: قال يحيى بن أبي كثير: قد كان أبوك^(٤)، يجيئنا فنسمع منه^(٥).

وقال في موضع آخر: وقد اختلف في سماع يحيى بن أبي كثير من زيد بن سلام، فأنكره يحيى بن معين، وأثبتته الإمام أحمد، وفي هذه الرواية التصريح بسماعه منه^(٦).

وتابعه معاوية (يعني ابن سلام) عن زيد؛ أنه سمع أبا سلام يقول: حدثني أبو أمامة الباهلي. أخرجه مسلم^(٧).

-خلاصة الدراسة:

بعد الدراسة والنظر في الأوجه تبين أن حديث شريك ومن وافقه؛ منكر لأنه ليس من رواية أبي هريرة، والمعروف: حديث يحيى بن أبي كثير، ومعاوية بن سلام، كلاهما عن زيد بن سلام، عن جده أبي سلام، عن أبي أمامة، عن النبي (صلى الله عليه وسلم)

(١) - تاريخ أبي زرعة الدمشقي: ص ٣٧٤.

(٢) - جامع العلوم والحكم - ت الأرئوط : ٩٥/٢.

(٣) - المراسيل لابن أبي حاتم : ص ٢٤١ (١٨٩٦).

(٤) - هذا في المطبوع، أما الصواب: أخوك، يعني: زيد بن سلام، وهو ما يقتضيه استدلال أبي حاتم.

(٥) - المراسيل لابن أبي حاتم : ص ٢٤١ (١٨٩٧).

(٦) - المصدر نفسه : ٥/٢.

(٧) - صحيح مسلم - ت عبد الباقي : ٥٥٣/١ (١٨٠٤).

-الحكم على الحديث :

الحديث من الوجه الثالث هو عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن أبي أمامة، الأصح والراجح، فقد رجحه أبو حاتم وقال: وهو الصحيح عندي، وأخرجه الإمام مسلم وجمع من الأئمة .

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد أن الحديث معلول، وإن العلة فيه هي إبدال الصحابي بصحابي آخر، وكانت العلة من شيخ يزيد بن هارون وهو (شريك بن عبدالله النخعي)، كذلك لا يخلو رجال هذا السند من الضعفاء. والله تعالى أعلم.

-الحديث الثاني: (إِذَا قَرَأَ أَحَدُكُمْ: وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ،)

قال ابن أبي حاتم : وسمعت أبا زرعة وحدثنا عن الحميدي، عن ابن عيينة، عن إسماعيل بن أمية؛ قال: حدثني أعرابي من أهل البادية؛ قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : إِذَا قَرَأَ أَحَدُكُمْ: {وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ} ^(١)، فَأَتَى عَلَى آخِرِهَا: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ}؛ فليقل: بلى، وأنا على ذلك من الشاهدين.

أخبرنا أبو محمد قال: حدثنا أبو زرعة، عن إبراهيم بن موسى، عن ابن عليّة، عن إسماعيل ابن أمية، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبي هريرة. موقوف

وأخبرنا أبو محمد قال: حدثنا أبو زرعة، عن عثمان بن أبي شيبة، عن يزيد بن هارون، عن يزيد بن عياض، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي اليسع، عن أبي هريرة، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) .

قال ابن أبي حاتم: فسمعت أبا زرعة يقول: الصحيح : إسماعيل بن أمية، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبي هريرة. ^(٢)موقوف.

-تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

مدار الحديث على إسماعيل بن أمية واختلف عليه بالرفع والوقف :

١-الوجه الأول : رواه سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أمية؛ عن رجلٍ أعرابيٍّ من أهل البادية؛ عن أبي هريرة مرفوعاً

(١) -سورة التين: ج ٣٠/ص ٥٩٧

(٢) - العلل ابن أبي حاتم : ٧١٦/٤ (١٧٦٣).

- أخرجه الحميدي^(١)، من طريقه، وأحمد^(٢)، من طريق سفيان بن عيينة، ومن طريقه ابن حجر^(٣)، وأبو داود^(٤)، من طريق عبد الله بن محمد الزهري، ومن طريقه البيهقي في الكبرى^(٥).

- والترمذي^(٦)، والبغوي^(٧)، والبيهقي في الصغرى^(٨)، من طريق ابن أبي عمر، جميعهم (الحميدي، وعبد الله بن محمد الزهري، وابن أبي عمر) عن سفيان بن عيينة، به

٢- الوجه الثاني: رواه إسماعيل بن إبراهيم بن عليّة، عن إسماعيل بن أمية، عن عبد الرحمن ابن القاسم، عن أبي هريرة، موقوفاً.

- أخرجه الدارقطني^(٩)، من طريق علي بن المديني.

وأبو عبيد^(١٠)، ومن طريقه ابن مردويه^(١١)، ومن طريقه ابن حجر^(١٢)، كلاهما (علي بن المديني، وأبو عبيد) من طريق إسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن عليّة.

(١) - مسند الحميدي : ٢١٠/٢ (١٠٢٥).

(٢) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٣٥٣/١٢ (٧٣٩١).

(٣) - نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: ٤٠/٢.

(٤) - سنن أبي داود - ت الأرئووط : ١٦٣/٢ (٨٨٧).

(٥) - السنن الكبرى للبيهقي : ٤٤٠/٢ (٣٦٩٣).

(٦) - سنن الترمذي - ت بشار : ٣٧٠/٥ (٣٣٤٧).

(٧) - شرح السنة للبغوي: ١٠٤/٣ (٦٢٣).

(٨) - السنن الصغير للبيهقي : ١٦٤/١ (٤٢٢).

(٩) - علل الدارقطني ٢٤٨/١١.

(١٠) - فضائل القرآن للقاسم بن سلام : ص ١٥١-١٥٢.

(١١) - تفسير جزء عم، مستلاً من كتاب التفسير المسند- ابن مردويه: ص ٥٦٧ (٤٥٧).

(١٢) - نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار- لابن حجر العسقلاني: ٤٣/٢.

٣- الوجه الثالث: رواه يزيد بن عياض، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي اليسع، عن أبي هريرة، مرفوعاً.

-أخرجه الحاكم^(١)، ومن طريقه البيهقي في الشعب^(٢)، وفي الأسماء والصفات^(٣)، من طريق طريق سعيد ابن مسعود، عن يزيد بن هارون، وأخرجه ابن مردويه^(٤)، ومن طريق ابن حجر^(٥)، من طريق شيبان بن فروخ، كلاهما (يزيد بن هارون، وشيبان بن فروخ) عن يزيد بن بن عياض، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي اليسع، عن أبي هريرة مرفوعاً.

- تراجم الرواة :

أما الوجه الأول، ففيه :

١- سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي: ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار. مات في رجب سنة ثمان وتسعين ومائة وله إحدى وتسعون سنة^(٦).

٢- إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي: ثقة ثبت، من السادسة. مات سنة أربع وأربعين ومائة وقيل قبلها^(٧).

(١) - المستدرک علی الصحیحین : ٥٥٤/٢ (٣٨٨٢).

(٢) - شعب الإيمان للبيهقي : ٤٣٩/٣ (١٩٢٨).

(٣) - الأسماء والصفات للبيهقي : ٦٤/١ (٣٠).

(٤) - تفسير جزء عم، مستلاً من كتاب التفسير المسند- ابن مردويه: ص ٥٦٧ (٤٥٧).

(٥) - نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار- لابن حجر العسقلاني: ٤٥/٢.

(٦) - الكاشف : ٤٤٩/١ (٢٠٠٢)، تقريب التهذيب : ص ٢٤٥ (٢٤٥١).

(٧) - الكاشف : ٢٤٤/١ (٣٥٨)، تقريب التهذيب : ص ١٠٦ (٤٢٥).

٣- عن رجل من أهل البادية: مجهول

أما الوجه الثاني : ففيه

١- إسماعيل بن إبراهيم بن عليّة : إمام حجة ثقة حافظ، سبقت ترجمته^(١).

٢- إسماعيل بن أمية : سبقت ترجمته في الصفحة السابقة .

٣- عبدالرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، أبو محمد المدني: ثقة جليل، قال ابن عيينة: كان أفضل أهل زمانه، من السادسة. مات سنة ست وعشرين ومائة وقيل بعدها^(٢).

أما الوجه الثالث : ففيه

١- يزيد بن عياض بن جعدبة الليثي، أبو الحكم المدني: نزيل البصرة، وقد ينسب لجدّه، كذبه مالك وضعفه جمع من الأئمة فهو متروكٌ، ضعيفٌ^(٣).

٢- إسماعيل بن أمية: سبقت ترجمته^(٤).

٣- أبو اليسع: لا يعرف، قال الذهبي: لا يدري من هو، والسند بذلك مضطرب^(٥).

(١) - ينظر : ص ١٣٥

(٢) - الكاشف: ١/٦٤٠ (٣٢٩٠)، تقريب التهذيب: ص ٣٤٨ (٣٩٨١).

(٣) - تهذيب التهذيب: ١١/٣٥٢ (٦٧٨).

(٤) - ينظر : ص ٢٠٣.

(٥) - ميزان الاعتدال : ٤/٥٨٩ (١٠٧٤٨).

-دراسة الاختلاف:

في الوجه الأول : الذي روي من طريق سفيان بن عيينة، ففي إسناده راوٍ مجهول لم يعرف من هو .

قال الترمذي: هذا حديث إنما يروى بهذا الإسناد عن هذا الأعرابي عن أبي هريرة ولا يسمى^(١).

وقال النووي : رواه أبو داود، والترمذي بإسناد ضعيف^(٢).

وقال محمد شمس الحق العظيم آبادي: والحديث ضعيف، لأن فيه مجهولاً^(٣).

وقال أبو الحسن السندي : وقوله هذا الأعرابي لا يعرف ، ففي الإسناد جهالة^(٤).

قال أحمد شاكر والألباني :إسناده ضعيف، لجهالة الراوي التابعي الذي لم يسم^(٥).

أما الوجه الثاني : الذي يرويه ابن عليه وقد سمي بهذا الإسناد الراوي المجهول وهو عبد الرحمن ابن القاسم .

قال الحافظ ابن حجر : قال علي بن المديني: حدثني به ابن عليه فذكرته لابن عيينة، فقال: لم يحفظ، قال علي بن المديني: وعبد الرحمن بن القاسم المذكور مكّي والمحفوظ رواية ابن عيينة، وتابعه شعبة، وقال بأن عبد الرحمن بن القاسم لم يسمع من أبي هريرة^(١). والله اعلم

(١) - سنن الترمذي - ت بشار : ٣٧٠/٥ (٣٣٤٧).

(٢) - التبيان في آداب حملة القرآن : ص ١٢١.

(٣) - عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: ١٠٠/٣ .

(٤) - فتح الودود شرح سنن أبي داود : ٥٣٠/١.

(٥) - مسند الإمام أحمد - ت أحمد شاكر: ١٩٧/٧ (٧٣٨٥)، مشكاة المصابيح - ت الألباني : ٢٧٢/١ (٨٦٠).

وقد توبع ابن عليه بهذا الإسناد من طريق إبراهيم بن طهمان، عن نصر، عن إسماعيل بن أمية. أخرج روايته أبو بكر الشافعي^(٢)، ومن طريقه الشجري^(٣)، وقد نص على أنه نصر بن حاجب، ومن طريقه، ابن مردويه^(٤)، وابن حجر^(٥).

فإن كان نصر بن الحاجب فهو مختلف فيه : قال ابن معين وأبو داود: ليس بشيء^(٦)، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"^(٧)، ووثقه ابن حبان^(٨)، وقال أبو عوانة: "صدوق لا بأس به"، وضعفه الذهبي^(٩).

وإن كان نصر بن طريف كما نص على ذلك المزي^(١٠)، فهو متروك معروف بالوضع^(١١).

والأصح بأنه نصر بن حاجب كما ذكره من أخرج روايته مثل الشجري، ونصر بن حاجب معروف الرواية عن إسماعيل بن أمية^(١٢)، أما نصر بن طريف فلا يعرف له رواية عن إسماعيل ابن أمية.

وعموماً فقد خالف هنا الإمام الحافظ سفيان بن عيينة، والقول قول سفيان.

(١) - نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار : ٤٢/٢.

(٢) - كتاب الفوائد (الغيلانيات) - لأبي بكر الشافعي : ٥٥٨/١ (٧١٨).

(٣) - ترتيب الأمالي الحميسية للشجري : ١٥٦/١ (٥٨٠).

(٤) - تفسير جزء عم، مستلاً من كتاب التفسير المسند : ٥٦٨ (٤٥٨).

(٥) - نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار : ٤٢/٢.

(٦) - تاريخ ابن معين - رواية الدوري : ٣٥٨/٤ (٤٧٧٣).

(٧) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٤٦٦/٨.

(٨) - الثقات لابن حبان : ٣٩٩/٧.

(٩) - لسان الميزان : ١٥٢/٦.

(١٠) - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف : ١٠٤/١١ (١٥٥٠٠).

(١١) - الضعفاء والمتروكين للنسائي : ص ١٠١ (٥٩٣)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٤٦٦/٨ (٢١٣٩)، لسان

الميزان : ١٥٣/٦ (٥٤٠).

(١٢) - تاريخ واسط : ص ١٣١.

أما الوجه الثالث : الإسناد ضعيف جداً، ففيه يزيد بن عياض وهو كذاب، وأبو اليسع لا يعرف مجهولاً.

فإن العلة في هذا الإسناد من يزيد بن عياض، وأبي اليسع.

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: وعجبت للحاكم كيف خفي عليه حاله، يعني: (يزيد بن عياض) حتى صححه^(٢).

غير أن الذهبي قد علّق عليه في موضعين بقوله: أبو اليسع عن أبي هريرة: أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان إذا قرأ القيامة والتين، قال: "بلى". فأبو اليسع لا يدري من هو؟ والسند بذلك مضطرب^(٣).

وتعقب المناوي الحاكم والذهبي فقال: وهو عجيب؛ ففيه يزيد بن عياض، وقد أورده الذهبي في المتروكين، قال النسائي وغيره: متروك^(٤).

- خلاصة الدراسة :

قال أبو زرعة: الصحيح عن إسماعيل بن أمية، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبي هريرة، موقوفاً.

(١) - المستدرك على الصحيحين : ٥٥٤/٢ (٣٨٨٢).

(٢) - نتائج الأفكار في تخریج أحاديث الأذكار : ٤٣/٢.

(٣) - ميزان الاعتدال : ٥٨٩/٤ (١٠٧٤٨)، المغني في الضعفاء : ٨١٦/٢ (٧٨٣١).

(٤) - فيض القدير شرح الجامع الصغير : ١٥٦/٥ (٦٧٧٤).

لم يتبين لي وجه ترجيح أبي زرعة للوجه الثاني وخاصة أن الوجه الأول فيه من القوة ما فيه فهو من رواية سفيان وعن سفيان: الحميدي، وهو رئيس أصحاب ابن عيينة .

ثم إن الحديث ضعيف فيه اضطراب شديد كما تقدم في التخريج فقد اضطرب فيه إسماعيل ابن أمية فمرة يرويه: عن أعرابي، ومرة: عن عبدالرحمن بن القاسم، ومرة: مرسلًا كما في الوجه الرابع ومرة عن أبي اليسع كما في الوجه الثالث.

قال ياسر آل عيد : قول أبي زرعة بتصحيح الوجه الموقوف، وإن كان لا يثبت في نفسه لجهالة راويه، وذلك لأن مثل هذا لو كان ثابتاً من فعل النبي (صلى الله عليه وسلم) أو قوله، لاشتهر، أو لنقل إلينا ولو بإسناد واحد صحيح، فإن هذه سُنَّة مقترنة بتلاوة القرآن، والنبي (صلى الله عليه وسلم) يتلوه آناء الليل وأطراف النهار، في الصلوات المكتوبات، وفي تنفله، في مسجده، وفي بيته، في حضره، وفي سفره، فأين الصحابة وأمّهات المؤمنين عن نقل ذلك عنه، لذلك فإن الترمذي لم يحكم على طريق ابن عيينة بالحسن، وإنما اكتفى بإعلاله وتضعيفه براوية المبهم، إذ كيف ينفرد هذا الأعرابي الذي لا يُعرف اسمه، عن أبي هريرة بهذا الحديث الذي تتوافر الهمم والدواعي على نقله وتحمله عن أبي هريرة، لتعلقه بتلاوة القرآن، على كثرة أصحاب أبي هريرة ووفرتهم، والله أعلم^(١).

قال الحافظ ابن حجر: إسماعيل بن أمية، عن أعرابي، عن أبي هريرة لا يعرف، وسماه يزيد بن عياض أحد المتروكين: أبا اليسع، وهو معدود فيمن لم يعرف^(٢).

(١) - فضل الرحيم الودود تخريج سنن أبي داود: ٥٠٠/٩.

(٢) - تقريب التهذيب في باب المبهمات : ص ٧٣٠ (٨٥٠٤).

-الحكم على الحديث :

الحديث من جميع الوجوه ضعيف. فالوجه الأول لجهالة الراوي بين إسماعيل وأبي هريرة، وما جاء في الوجه الثالث اسم الراوي المجهول فهو من طريق ضعيف، فإن يزيد بن عياض متروك الحديث كما تقدم في دراسة رجال الإسناد، وأما الوجه الذي رجحه أبو زرعة فلانقطاع بين عبد الرحمن بن القاسم وأبي هريرة. والله أعلم

وقال ابن حجر : وإطلاق الضعف على هذا الحديث (أي بجميع طرقه) متعقب فإنه جاء عن غير أبي هريرة من حديث البراء بن عازب، ومن حديث جابر، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث لم يسم، وجاء رسلاً عن بعض التابعين، وموقوفاً على بعض الصحابة، ومع تعدد هذه الطرق يتضح أن إطلاق كون هذا الحديث ضعيفاً ليس بمتجه والله سبحانه وتعالى أعلم^(١). كأنه حسن الحديث بجمع شواهده ومتابعاته.

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد أن الحديث معلول، فكانت الأوجه الثلاثة التي ذكرت في هذا الحديث ضعيفة ولا يخلو أي واحد منها من مقال ففيها المجهول وفيها المتروك، وفيها المنقطع، وكانت العلة من شيخ يزيد بن هارون وهو (يزيد بن عياض) فهو كذاب، وأبي اليسع مجهول، ولعل الحديث ذكر من طرقٍ أخرى حسنة، والله تعالى أعلم.

(١) - نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: ٤٥/٢.

- الحديث الثالث: قوله عز وجل (لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ)

قال ابن أبي حاتم : وسألت أبي عن حديث حدثنا به عمر بن نصر النهرواني - من حفظه - عن يزيد بن هارون، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر الصديق، في قوله عز وجل: {لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ} ^(١) قال: الحسنى: الجنة، والزيادة: النظر إلى وجه الله عز وجل

قال ابن أبي حاتم : فسمعت أبي يقول: هذا حديث ليس له أصل منكر ^(٢).

- تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

- لم أقف على تخريجه في كتب التخريج ولا في الكتب الحديثية. من هذا الطريق _ حسب اطلاعي.

- تراجم الرواة :

١- عمر بن نصر أبو حفص النهرواني: روى عن شبابة، ويزيد بن هارون، وعبد الوهاب بن عطاء، قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه بنهروان، وهو صدوق ^(٣).

٢- إسماعيل بن أبي خالد: الأحمسي الكوفي: ثقة ثبت، سبقت ترجمته ^(٤).

(١) - سورة يونس: الآية ٢٦

(٢) - العلل ابن أبي حاتم : ٢٥/٥ (١٧٨٠).

(٣) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٦/١٣٧ (٧٥٢).

(٤) - ينظر: ص ٦٩.

٣- قيس بن أبي حازم: البجلي أبو عبد الله الكوفي، ثقة، من الثانية. مخضرم، ويقال: له رؤية وهو الذي يقال: إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة، مات بعد التسعين أو قبلها وقد جاز المائة وتغير^(١).

-خلاصة الدراسة:

هذا الطريق كما يظهر من إسناده -فبعد البحث لم أجد سواه- طريق منكر كما قال أبو حاتم، فنفرد النهرواني -ولا يعلم له كبير موثق إلا قول ابن أبي حاتم بأنه صدوق- لا يمكن من مثيله أن يتحمل مثل هذا الإسناد والذي كما يقال، بل هو أصح أسانيد أبي بكر الصديق المشهورة إليه^(٢).

وقوله: ليس له أصل، أي من حديث أبي بكر، فلا يوجد إسناد صحيح يمكن الاعتماد إليه في أن ينسب هذا القول لأبي بكر الصديق، وأعلى ما فيه ما رجحه الدارقطني في العلل: رواية أبي إسحاق السبيعي، عن عامر بن سعد، عن أبي بكر^(٣).

وفيه اختلاف كبير على أبي إسحاق، والذي يترجح -عندي- والله أعلم هو رواية سفيان الثوري، أخرجها عثمان الدارمي^(٤)، وابن خزيمة^(٥)، والطبري^(٦)، والدارقطني^(٧).

(١) - تقريب التهذيب : ص٤٥٦(٥٥٦٦).

(٢) - معرفة علوم الحديث للحاكم : ص ٥٥، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث : ص ٢٣٣.

(٣) - علل الواردة في الحديث للدارقطني : ٢٨٢/١ (٧٣).

(٤) - الرد على الجهمية لعثمان الدارمي -ت البدر: ص ١١٩ (١٩٤).

(٥) - التوحيد لابن خزيمة : ٤٥٢/٢.

(٦) - الطبري في تفسيره : ٥٤٩/٦ (١٧٦٢٧).

(٧) - ورؤية الله للدارقطني : ص ٣٠٠-٣٠١ (٢١٥، ٢١٤).

وأخرجه من طريق شعبة، أحمد^(١)، والطبري^(٢)، عن أبي إسحاق، عن عامر قوله، ويكون هذا موافقاً لحكم أبي حاتم هنا، وقد يكون أيضاً قد اضطرب فيه أبو إسحاق، لما عرف عنه في ذلك.

نعم، قد رجح الدارقطني رواية إسرائيل بن يونس ومن تابعه^(٣) أخرجها إسحاق بن راهويه^(٤)، وهناد^(٥)، وابن أبي عاصم^(٦)، وابن خزيمة^(٧)، والدارقطني^(٨)، واللالكائي^(٩)، جميعهم من طريق وكيع، والطبري في تفسيره^(١٠)، والدارقطني في رؤية الله^(١١)، من طريق عبدالرحمن بن مهدي، خلاف ما ذكر في العلل، وما رجحه قد يكون فيه قوة، ولكنه لا يرفع ترجيح إمام كأبي حاتم - إن صح أنه يقصد ذلك -.

وعلى ترجيح قول الدارقطني، فعامر بن سعد هو البجلي، ليس له كبير موثق أيضاً، مع كونه لم يسمع أبا بكر كذلك^(١٢)، فرجع لحكم أبي حاتم في كونه ليس له أصل من حديث أبي بكر.

(١) - السنة لعبدالله بن أحمد : ٢٥٧/١ رقم ٤٧٢.

(٢) - الطبري في تفسيره: ٥٤٩/٦ (١٧٦٢٨).

(٣) - علل الدارقطني : ٢٨٢/١ (٧٣).

(٤) - مسند إسحاق بن راهويه : ٧٩٣/٣ (١٤٢٤).

(٥) - الزهد لهناد بن السري : ١٣١/١ (١٧٠).

(٦) - السنة لابن أبي عاصم : ٢٠٦/١ (٤٧٤).

(٧) - التوحيد لابن خزيمة: ٤٥٠/٢.

(٨) - رؤية الله للدارقطني: ص ٢٩٥ (٢٠٦).

(٩) - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة - اللالكائي : ٥٠٧/٣ (٧٨٣).

(١٠) - الطبري في تفسيره : ٥٤٩/٦ (١٧٦٢٥).

(١١) - ورؤية الله للدارقطني : ص ٢٩٤ (٢٠٤).

(١٢) - تهذيب التهذيب : ٦٤/٥ (١٠٧).

وإن صح كون الوساطة بين عامر وأبي بكر هو سعيد بن نمران، فسعيد أيضاً مجهول^(١)، ولا يعلم هل سمع أبا بكر أم لا؟ فحيثما دار الحديث لم يرجع لرواية صحيحة عن أبي بكر. وثم احتمال آخر أن يقصد أبو حاتم أن الحديث ليس له أصل من رواية يزيد بن هارون أو إسماعيل بن أبي خالد، بدلالة تنبيهه على كون النهرواني حدث به من حفظه، ولعل الإسناد مركب على هذا الحديث ولا يعرف من حديث يزيد أو شيخه، من رواية الثقات من أصحابهم، هذا والله أعلم.

-الحكم على الحديث :

لا يصح طريق يزيد بن هارون لتفرد من لا يحتمل عنه، وهو أبو حفص النهرواني.

يقول الذهبي : وقد يُعد مفرد الصدوق منكرًا^(٢).

أما طريق أبي إسحاق السبيعي، فدائر بين الاضطراب، أو ترجيح أحد الوجوه التي لا يخلو أفرادها من علل، فإذا رجحنا رواية الثوري وشعبة كان موقوفاً على عامر بن سعد، وإن رجحنا رواية إسرائيل ومن تابعه صار منقطعاً بين عامر وأبي بكر، وإن رجحنا رواية شريك ومن تابعه، كان الوساطة مجهولاً، وهو سعيد بن نمران، والله أعلم.

فصدق قول أبي حاتم: ليس له أصل -أي: عن أبي بكر-.

ولم تن الحديث طرق عدة وهي صحيحة، لكن ليس من هذا الطريق. وهي من طريق صهيب

بن سنان عن النبي (صلى الله عليه وسلم)

(١) - ميزان الاعتدال : ١٦١/٢ (٣٢٨٦)، المغني في الضعفاء : ١/٢٦٦(٢٤٦١)، لسان الميزان : ٤٦/٣ (١٧٧).

(٢) - الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي : ص ٤٢.

أخرجها أبو داود الطيالسي^(١)، أحمد^(٢)، مسلم^(٣)، وابن ماجه^(٤)، والترمذي^(٥). وغيرهم
- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة النقاد أن الحديث معلول، فكانت العلة هي الأنكار؛
لتفرد من لا يحتمل عنه، وكانت العلة من تلميذ يزيد بن هارون وهو (أبو حفص النهرواني)
، ولعل الحديث ذكر من طرقٍ أخرى حسنة، والله تعالى أعلم.

(١) - مسند أبي داود الطيالسي : ٦٥٢/٢ (١٤١١).

(٢) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٢٦٥/٣١ (١٨٩٣٥).

(٣) - صحيح مسلم - ط التركية : ١١٢/١ (١٨١).

(٤) - سنن ابن ماجه - ت عبد الباقي : ٦٧/١ (١٨٧).

(٥) - سنن الترمذي - ت بشار : ١٨٣/٥ (٣١٠٥).

-الحديث الرابع: (لَا تَمَارُوا فِيهِ فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ)

قال ابن أبي حاتم : وسألت أبي عن حديث رواه يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن سعد مولى عمرو بن العاص؛ قال: تَشَاجَرَ رَجُلَانِ فِي آيَةٍ، فَارْتَفَعَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَمَارُوا^(١) فِيهِ فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ»

فسمعت أبي يقول: هذا وهم؛ إنما رواه يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن بسر ابن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، عن النبي (صلى الله عليه وسلم)^(٢).

-تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه:

روى هذا الحديث محمد بن إبراهيم واختلف عليه:

١-الوجه الأول : رواه يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن سعد مولى عمرو بن العاص. مرسلًا

-أخرجه ابن أبي شيبة^(٣)، وذكره أبو نعيم^(٤)، من طريق محمد بن المثني.

٢-الوجه الثاني : رواه يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن بسر بن سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، عن النبي (صلى الله عليه وسلم).

(١) -المراء: الجدال، والتمازي والمماراة: المجادلة على مذهب الشك والريبة. ويقال للمناظرة: مماراة، لأن كل واحد منهما يستخرج ما عند صاحبه ويمتريه، كما يمتري الحالب اللبن من الضرع. ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر/ لابن

الأثير: ٣٢٢/٤

(٢) - علل ابن أبي حاتم : ٢٧/٥ (١٧٨٢).

(٣) - مصنف ابن أبي شيبة: ١٤٢/٦ (٣٠١٦٥).

(٤) - معرفة الصحابة لابي نعيم : ١٢٨٣/٣ (٣٢٢١).

- أخرجّه أبو عبيد^(١)، وأبو عمرو الداني^(٢)، من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث، عن الليث بن سعد، عنه، فذكره مرسلًا.

- وأخرجّه الإمام أحمد^(٣)، من طريق أبي سلمة الخزاعي منصور بن سلمة، ولم يذكر فيه محمد ابن إبراهيم التيمي، وذكره مرسلًا.

- وأخرجّه الإمام أحمد^(٤)، من طريق أبي سعيد مولى بني هاشم، والبيهقي^(٥)، من طريق ابن أبي الوزير، كلاهما (أبو سعيد، وأبو الوزير) عن عبد الله بن جعفر، عن يزيد، عن بسر، عن أبي قيس، عن عمرو بن العاص، هكذا موصولًا، وليس فيه ذكر لمحمد بن إبراهيم التيمي.

- تراجم الرواة :

أما الوجه الأول : ففيه

١- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني أبو سعيد القاضي: ثقة، ثبت، من الخامسة. مات سنة ثلاثة وأربعين ومائة^(٦).

٢- محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي أبو عبد الله المدني: ثقة، له أفراد من الرابعة. مات سنة عشرين على الصحيح^(٧).

(١) - فضائل القرآن للقاسم بن سلام: ص ٣٣٧.

(٢) - الأحرف السبعة للقرآن: ص ١٦ (٥).

(٣) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة: ٣٥٥/٢٩ (١٧٨٢١).

(٤) - المصدر نفسه: ٣٥٣/٢٩ (١٧٨١٩).

(٥) - شعب الإيمان: ٥٣٢/٣ (٢٠٧٠).

(٦) - الكاشف: ٣٦٦/٢ (٦١٧٦)، تقريب التهذيب: ص ٥٩١ (٧٥٥٩).

(٧) - الكاشف: ١٥٣/٢ (٤٦٩٥)، تقريب التهذيب: ص ٤٦٥ (٥٦٩١).

٣- سعد مولى عمرو بن العاص: ذكره يوسف بن موسى وغيره في الصحابة، وقال ابن مندة: ولا يصح، وذكر ابن حبان في ثقات التابعين^(١).

أما الوجه الثاني : ففيه

١- يزيد بن الهاد بن عبد الله بن أسامة ابن الهاد الليثي، أبو عبد الله المدني: ثقة، مكث من الخامسة. مات سنة تسع وثلاثين ومائة^(٢).

٢- محمد بن إبراهيم : سبق ترجمته^(٣).

٣- بسر بن سعيد المدني العابد مولى بن الحضرمي: ثقة جليل، من الثانية. مات سنة مائة^(٤).

٤- أبو قيس: مولى عمرو بن العاص اسمه عبد الرحمن بن ثابت، وقيل: ابن الحكم وهو غلط، ثقة، من الثانية. مات قديماً سنة أربع وخمسين^(٥).

- دراسة الاختلاف :

الوجه الأول : قال فيه أبو حاتم : وهم، والسبب بأن سعد مولى عمرو بن العاص من كبار التابعين رواه مرسلًا، وذكر بأن القطان وغيره عدوه من الصحابة. وقال ابن الأثير: لا

(١) - الإصابة في تمييز الصحابة : ٧٨/٣، الثقات لابن حبان : ٣٠٠/٤، أسد الغابة في معرفة الصحابة - لابن الأثير : ٤٤٨/٢ (٢٠٢٧).

(٢) - الكاشف : ٣٨٥/٢ (٦٣٢٥)، تقريب التهذيب : ص ٦٠٢ (٧٧٣٧).

(٣) - ينظر : ص ٢١٦.

(٤) - الكاشف : ٢٦٦/١ (٥٦١)، تقريب التهذيب : ص ١٢٢ (٦٦٦).

(٥) - تقريب التهذيب : ص ٦٦٧ (٨٣١٦).

يصح^(١). وأورد ما قاله ابن الأثير نقلاً عن ابن منده؛ وأخرجه ابن حبان في التابعين وقال:
سعد مولى عمرو بن العاص يروي المراسيل^(٢).

أما الوجه الثاني : رواه عبد الله بن صالح أبو صالح كاتب الليث: صدوق، كثير الغلط،
وكانت فيه غفلة^(٣)؛ عن الليث، عن يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن بسر بن
سعيد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص.

وهذا الوجه هو الأرجح وذلك أن محمد بن إبراهيم التيمي لم يسمع من أبي قيس فيما وقفت
عليه من كتب التراجم وإنما ذكروا بسر بن سعيد .

وأما الاختلاف على يزيد بن الهاد فإن الأرجح فيما ظهر لي رواية من روى عنه عن محمد بن
إبراهيم، عن بسر. وذلك أن يزيد بن الهاد لا يظهر لي أنه روى عن بسر ولم تذكره كتب
التراجم فيمن روى عن بسر .

– خلاصة الدراسة :

الحديث من وجهه الراجح مرسل^٤. فإن أبا قيس لم يثبت له صحبة كما نص على ذلك ابن
منده كما تقدم .

(١) – أسد الغابة في معرفة الصحابة: ٤٤٨/٢ (٢٠٢٧).

(٢) – الثقات لابن حبان : ٣٠٠/٤ .

(٣) – تقريب التهذيب : ص ٣٠٨ (٣٣٨٨).

(٤) – المرسل : وهو ما سقط من آخره من بعد التابعي . ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص ١٤٣

- الحكم على الحديث :

قال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح إلا أنه مرسل؛ لأن أبا قيس مولى عمرو بن العاص لم يحضر القصة^(١).

- قال ابن حجر: إسناده حسن^(٢).

- وقال أيضاً نقلاً عن ابن حبان أنه قال: "مرسل"^(٣).

- قال ابن كثير: هذا إسناده جيد^(٤).

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد أن الحديث معلول، فكانت العلة هي الإنكار، لتفرد من لا يحتمل عنه، وكانت العلة من تلميذ يزيد بن هارون وهو (أبو حفص النهرواني) ، ولعل الحديث ذكر من طرقٍ أخرى حسنة، والله تعالى أعلم.

(١) - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ١٥٠/٧ (١١٥٦٩).

(٢) - فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٢٦/٩.

(٣) - الإصابة في تمييز الصحابة: ٧٨/٣ (٣٢٤٣).

(٤) - فضائل القرآن لابن كثير: ص ١١٩.

- الحديث الخامس : (كَانَ لَهُ مَنَارَاتٌ يَذْبَحُ عَلَيْهَا النَّاسَ)

قال ابن أبي حاتم : وسئل علي بن الحسين بن الجنيد عن حديث رواه محمد بن أبي عمر العدني، عن ابن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي صالح، فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: {وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ} ^(١)؛ قَالَ: كَانَ لَهُ مَنَارَاتٌ يَذْبَحُ عَلَيْهَا النَّاسَ.

فقال ابن جنيد: أخطأ فيه ابن أبي عمر؛ إنما هو الصواب: ما رواه يزيد بن هارون، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن محمود مولى عمارة، عن سعيد بن جبير. وروى يحيى بن سعيد القطان، عن الثوري، عن ابن أبي خالد، عن رجل، عن سعيد بن جبير؛ ولم يسم الرجل ^(٢).

- تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

روى هذا الحديث إسماعيل بن أبي خالد واختلف عليه على وجهين

١- الوجه الأول : رواه محمد بن أبي عمر العدني، عن ابن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح.

- لم أقف على تخريجه في كتب التخريج والكتب الحديثية - حسب اطلاعي - .

٢- الوجه الثاني : رواه يزيد بن هارون، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن محمود مولى عمارة، عن سعيد بن جبير.

- لم أقف على تخريجه كذلك - حسب اطلاعي - .

^(١) - سورة الفجر : الآية ١٠ .

^(٢) - علل ابن أبي حاتم : ٣١/٥ (١٧٨٥).

٣- الوجه الثالث: رواه يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان الثوري، عن ابن أبي خالد، عن رجل، عن سعيد بن جبير.

-أخرجه الطبري^(١)، من طريق مهراّن عن سفيان الثوري.

- تراجم الرواة :

أما الوجه الأول، ففيه :

١- محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني نزيل مكة: ويقال: إن أبا عمر كنية يحيى، صدوق، صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة^(٢)، من العاشرة. مات سنة أثنان وأربعين ومائتين^(٣).

٢- سفيان بن عيينة: ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات. سبقت ترجمته^(٤).

٣- إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولا هم البجلي: ثقة ثبت، سبقت ترجمته^(٥).

٤- أبو صالح ذكوان السمان الزيات المدني: ثقة ثبت، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة، من الثالثة. مات سنة إحدى ومائة^(٦).

(١) - تفسير الطبري - جامع البيان ط هجر: ٢٤ / ٣٧٢.

(٢) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٨ / ١٢٤ (٥٦٠).

(٣) - الكاشف: ٢ / ٢٣٠ (٥٢١٥)، تقريب التهذيب: ص ٥١٣ (٦٣٩١).

(٤) - ينظر: ص ٢٠٣.

(٥) - ينظر: ص ٦٩.

(٦) - الكاشف: ١ / ٣٨٦ (١٤٨٩)، تقريب التهذيب: ص ٢٠٣ (١٨٤١).

أما الوجه الثاني، ففيه :

- ١- إسماعيل بن أبي خالد: سبقت ترجمته^(١) .
- ٢- محمود مولى عمارة بن أبي معيط: يعد في الكوفيين. قال الذهبي : لا يعرف، ذكره ابن حبان في الثقات^(٢) .
- ٣- سعيد بن جبير الأسدي مولاهم الكوفي: ثقة ثبت فقيه، من الثالثة. وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسله، قتل بين يدي الحجاج دون المائة، سنة خمس وتسعين ولم يكمل الخمسين^(٣) .

أما الوجه الثالث، ففيه :

- ١- يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي أبو سعيد القطان البصري: ثقة، متقن، حافظ، إمام، قدوة، من كبار التاسعة. مات سنة ثمان وتسعين ومائة، وله ثمان وسبعون^(٤) .
- ٢- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي: ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، من رؤوس الطبقة السابعة. وكان ربما دلس، مات سنة إحدى وستين ومائة، وله أربع وستون^(٥) .
- ٣- ابن أبي خالد : هو إسماعيل: سبقت ترجمته^(٦) .

(١) - ينظر : ص ٦٩ .

(٢) - التاريخ الكبير ٤٠٥/٧ ، الثقات ٥٢٢/٧ ، ميزان الاعتدال ٣٨٤/٦ ، لسان الميزان ٥/٦ .

(٣) - الكاشف : ٤٣٣/١ (١٨٦٠)، تقريب التهذيب : ص ٢٣٤ (٢٢٧٨) .

(٤) - الكاشف: ٣٦٦/٢ (٦١٧٥)، تقريب التهذيب: ص ٥٩١ (٧٥٥٧) .

(٥) - الكاشف: ٤٤٩/١ (١٩٩٦)، تقريب التهذيب: ص ٢٤٤ (٢٤٤٥) .

(٦) - ينظر : ص ٦٩ .

٤- رجل مجهول

٥- سعيد بن جبير : سبقت ترجمته^(١).

- دراسة الاختلاف :

لم أقف على تخريج الوجهين وهناك متابعة سفيان الثوري ليزيد بن هارون فقد رُوي عنه من وجهين، فمرة يصرح بذكر اسم الرجل كما عند الطبري في تفسيره^(٢)، من طريق مهراّن عن سفيان عن إسماعيل عن محمود، عن سعيد بن جبير.

ومرة أخرى لا يصرح بذكر اسم الراوي بل يهّمه كما في رواية يحيى بن القطان، والتي ذكرها ابن الجنيد في هذه المسألة .

وأخرجها الطبري في تفسيره^(٣)، من طريق مهراّن أيضاً عن الثوري، عن إسماعيل، عن رجل، عن سعيد بن جبير.

وذكره السيوطي وعزاه إلى الفريابي وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم^(٤).

وقد خطأ ابن الجنيد رواية ابن أبي عمر العدني، والتي رواها عن سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي صالح بقوله : أخطأ فيه ابن أبي عمر، إنما الصواب ما رواه يزيد بن هارون، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن محمود مولى عمارة، عن سعيد بن جبير.

(١) - ينظر : ص ٢٢٣.

(٢) - تفسير الطبري - جامع البيان ط هجر : ٣٧٢/٢٤.

(٣) - المصدر نفسه : ٣٧٢/٢٤.

(٤) - الدر المنثور في التفسير بالمأثور : ٥٠٧/٨.

ثم ذكر متابعة سفيان الثوري لرواية يزيد بن هارون، وأن سفيان هنا لم يذكر اسم الرجل حيث أجهمه، فقد صرح باسمه في الرواية التي عند الطبري كما تقدم .

وما ذكره ابن الجنيد هو الصواب وذلك أن ابن أبي عمر العدني وإن كان لازم ابن عيينة إلا أنه كان فيه غفلة كما ذكر ذلك ابن أبي حاتم عن أبيه حيث قال : كان رجلاً صالحاً، وكان به غفلة، ورأيت عنده حديثاً موضوعاً حدّث به عن ابن عيينة، وكان صدوقاً^(١).

كما أن يزيد بن هارون قد تابعه سفيان الثوري على هذا الوجه .

- خلاصة الدراسة :

الحديث من وجهه الراجح ضعيف الإسناد؛ لأنه من رواية محمود مولى عمارة ولا يعرف فهو مجهول الحال كما تقدم في ترجمته.

- الحكم على الحديث :

الحديث ضعيف ولا يقوى بمتابعته فإن به راوٍ مجهول الحال.

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد أن الحديث معلول، فكانت العلة هي لجهالته ولا يعرف وهو (محمود مولى عمارة)، ولم اقف على رواية يزيد بن هارون ولعل العلة من الرواة عنه، أو من محمود مولى عمارة لأن مجهول حاله وضبطه. والله تعالى أعلم

(١) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٨/١٢٤ (٥٦٠).

المبحث الرابع

الأحاديث المعلة في أمور أخرى

المطلب الأول : وفيه عدة مسائل

- الحديث الأول في (فضائل الجهاد) : (أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: خِدْمَةُ عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.....)

قال الترمذي : حدثنا محمد بن رافع، حدثنا زيد بن الحباب، حدثنا معاوية بن صالح، عن كثير بن الحارث، عن القاسم بن عبدالرحمن، عن عدي بن حاتم، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «خِدْمَةُ عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ ظِلُّ فُسْطَاطٍ^(١)، أَوْ طَرُوقَةٌ فَحَلٍ^(٢) فِي سَبِيلِ اللَّهِ». .

قال الترمذي : سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: رواه عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن كثير بن الحارث، عن القاسم بن عبدالرحمن، أن عدي بن حاتم سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسل.

ورواه الوليد بن جميل الفلسطيني، عن القاسم أبي عبدالرحمن، عن أبي أمامة.

قال محمد: ولا أعرف أحداً روى عن الوليد بن جميل، غير يزيد بن هارون، وهاشم بن القاسم، والوليد بن جميل مقارب الحديث^(٣).

(١) - (الفسطاط): نوعٌ من الحِجْمَةِ. ينظر: المفاتيح في شرح المصايح: ٣٥١/٤ (٢٨٩٢).

(٢) - طروقة فحل (الطروقة) - بفتح الطاء - : الناقة التي بلغت إلى سن ينزو عليها الفحل، والمراد بها: إعطاء مركوب في سبيل الله، المفاتيح في شرح المصايح: ٣٥٢/٤ (٢٨٩٢).

(٣) - العلل الكبير الترمذي : ص ٢٦٩ (٤٩٢-٤٩٣).

-تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

مدار الحديث على القاسم أبي عبدالرحمن واختلف عليه

١-الوجه الأول: رواه زيد بن الحباب، عن معاوية بن صالح، عن كثير بن الحارث، عن القاسم بن عبدالرحمن، عن عدي بن حاتم أنه سأل رسول الله (صلى الله عليه وسلم)... مرفوعاً.

-أخرجه الترمذي^(١)، من طريق محمد بن رافع، وأخرجه المحاملي^(٢)، من طريق حميد بن الربيع، والحاكم^(٣)، من طريق يحيى بن أبي طالب، وأبو قاسم(الملقب بقوام السنة)^(٤)، من طريق أحمد ابن محمد بن يحيى بن سعيد، جميعهم (محمد بن رافع، وحميد بن الربيع، ويحيى بن أبي طالب، وأحمد بن محمد) عن زيد بن الحباب .به.

٢- الوجه الثاني : رواه عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن كثير بن الحارث، عن القاسم بن عبدالرحمن أن عدي بن حاتم. أنه سأل رسول الله (صلى الله عليه وسلم).. مرسلاً.

-أخرجه الطبراني في الكبير^(٥)، وفي الأوسط^(٦)، وفي مسند الشاميين^(٧)، من طريق بكر بن سهل عن عبدالله بن صالح.

(١) - سنن الترمذي - ت بشار: ٢٦٨/٣ (١٦٢٦).

(٢) - أمالي المحاملي - رواية ابن يحيى البيه : ص٤٢٣ (٤٩٨).

(٣) -المستدرک علی الصحیحین للحاکم : ١٠٠/٢ (٢٤٥٢).

(٤) - الترغيب والترهيب / لقوام السنة : ٣١٢/٢ (١٦٥٤).

(٥) - المعجم الكبير للطبراني : ١٠٥/١٧ (٢٥٥).

(٦) - المعجم الأوسط للطبراني: ٣٢٥/٣ (٣٢٩٦).

(٧) - مسند الشاميين للطبراني : ١٣٤/٣ (١٩٤٠).

٣- الوجه الثالث: رواه الوليد بن جميل الفلستيني، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن أبي أمامة. مرفوعاً

-أخرجه الترمذي في السنن^(١)، والمحاملي^(٢)، والطبراني في الكبير^(٣)، وابن عساكر^(٤) من طريق طريق يزيد بن هارون

- تراجم الرواة :

أما الوجه الأول ففيه :

١- زيد بن الحباب أبو الحسين العكلي: أصله من خراسان، وكان بالكوفة ورحل في الحديث فأكثر منه، وهو صدوق يخطئ في حديث الثوري، من التاسعة. مات سنة ثلاث ومائتين^(٥). ومائتين^(٥).

٢- معاوية بن صالح بن حدير، الحضرمي أبو عمرو وأبو عبد الرحمن الحمصي: قاضي الأندلس، صدوق له أوهام، من السابعة. مات سنة ثمان وخمسين ومائة وقيل بعد السبعين^(٦).

٣- كثير بن الحارث الدمشقي عن القاسم أبي عبد الرحمن: وعنه معاوية بن صالح وجماعة^(١). وجماعة^(١). قال أبو حاتم: صالح الحديث^(٢).

(١) - سنن الترمذي - ت بشار: ٢٦٩/٣ (١٦٢٧).

(٢) - أمالي المحاملي - رواية ابن يحيى البيع: ص ٤٢٣ (٤٩٧).

(٣) - المعجم الكبير للطبراني: ٢٣٤/٨ (٧٩١٦).

(٤) - تاريخ دمشق لابن عساكر: ١١٧/٦٣.

(٥) - الكاشف: ٤١٥/١ (١٧٢٩)، تقريب التهذيب: ص ٢٢٢ (٢١٢٤).

(٦) - الكاشف: ٢٧٦/٢ (٥٥٢٦)، تقريب التهذيب: ص ٥٣٨ (٦٧٦٢).

٤- القاسم بن عبدالرحمن أبو عبد الرحمن الدمشقي مولى بني أمية: يروي عن علي وسلمان مرسلًا، وعن معاوية وعمرو بن عبسة وقيل: لم يسمع من صحابي سوى أبي أمامة. وعنه ثابت بن عجلان وثور ومعاوية بن صالح. قال يحيى الذمري عنه: لقيت مائة صحابي. صدوق مات ١١٢^(٣).

٥- عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج، الطائي، أبو طريف: صحابي شهير وكان ممن ثبت على الإسلام في الردة وحضر فتوح العراق وحروب علي ومات سنة ثمان وستين وهو ابن مائة وعشرين سنة^(٤).

أما الوجه الثاني ففيه :

١- عبدالله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري: كاتب الليث، صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة، من العاشرة. مات سنة ثلاثة وعشرين ومائتين، وله خمس وثمانون سنة^(٥).

٢- معاوية بن صالح: سبقت ترجمته^(٦).

٣- كثير بن الحارث: سبقت ترجمته^(٧).

٤- القاسم بن عبدالرحمن: سبقت ترجمته^(٨).

(١) - الكاشف : ١٤٣/٢ (٤٦٢٨).

(٢) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ١٥٠/٧ (٨٣٧).

(٣) - الكاشف: ١٢٩/٢ (٤٥١٧).

(٤) - الكاشف: ١٥/٢ (٣٧٥٩)، تقريب التهذيب : ٣٨٨ (٤٥٤٠).

(٥) - الكاشف: ٥٦٢/١ (٢٧٨٠)، تقريب التهذيب: ص ٣٠٨ (٣٣٨٨).

(٦) - ينظر : ص ٢٢٨.

(٧) - ينظر : ص ٢٢٨.

أما الوجه الثالث ففيه :

١- الوليد بن جميل الفلستيني أبو الحجاج: قال ابن حجر: صدوق يخطئ، من السادسة، قال علي بن المديني: أحاديث الوليد بن جميل تشبه أحاديث القاسم أبي عبدالرحمن ورضيه. وقال أبو زرعة: شيخ لين الحديث. وقال أبو حاتم: شيخ يروي عن القاسم أحاديث منكورة. وذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

٢- القاسم بن عبدالرحمن: سبقت ترجمته^(٣).

- دراسة الاختلاف :

في الوجه الأول: رواه زيد بن الحباب وهو صدوق، وقد خولف في بعض إسناده كما قال الترمذي في السنن، فقد ذكر القاسم بن عبدالرحمن، عن عدي بن الحاتم ولم يثبت سماع بينهما، وهذا يدل على ضعف روايته. والله أعلم فالحديث معلول بالمنخافة والانقطاع

وفي الوجه الثاني: رواه عبدالله بن صالح وعلقه البخاري وذكر أنه مرسل، لأن القاسم لم يسمع من عدي بن حاتم، وقيل: إنه لم يسمع من صحابي سوى أبي أمامة الباهلي^(٤).

أما الوجه الثالث: فرواه الوليد بن الجميل، قال عنه البخاري بأنه مقارب الحديث، وقال أبو حاتم: الوليد بن جميل شيخ، يروي عن القاسم أحاديث منكورة، ورجح الترمذي روايته بقوله: وهو أصح عندي من حديث معاوية بن صالح.

(١) - ينظر: ص ٢٢٨.

(٢) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣/٩، والثقات لابن حبان: ٥٤٩/٧، تقريب التهذيب: ص ٥٨١ (٧٤١٩).

(٣) - ينظر: ص ٢٢٩.

(٤) - جامع التحصيل في أحكام المراسيل: ٢٥٣ (٦٢٥).

وقول البخاري هنا بأنه مقارب الحديث : تدل على التوسيط في التوثيق أو أدناه إذا كانت مفردة أو مقروناً بلفظ من ألفاظ التعديل مثل (ثقة، صدوق، قليل الحديث، حسن الحديث، صالح، لا بأس به)^(١)، ورأى الإمام الترمذي وهو تلميذ الإمام البخاري : بأن قوله هذا هو تقوية للراوي^(٢) وأيد هذا الكلام السخاوي كذلك^(٣).

وإذا كانت هذه اللفظة عند البخاري مقروناً بلفظ من ألفاظ التحريح مثل مقارب الحديث مضطرب، أو لا يحتج به، أو مجهول. فهو تحريح

وقد تابع الوليد بن جميل على هذا الوجه: علي بن يزيد، أخرج روايته الإمام أحمد^(٤)، من طريق عبيدالله بن زحر، عن علي بن يزيد.

-وعلي بن يزيد بن أبي هلال الألهاني : ضعيف منكر الحديث^(٥)، وقد تكلم الأئمة في روايته عن القاسم، قال ابن معين: (علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة هي ضعاف كلها)^(٦)، وقال الإمام أحمد: (القاسم أبو عبدالرحمن هو ابن عبد الرحمن، هو مولى لعبد الرحمن بن يزيد بن معاوية. قال: يُروى له أحاديث مناكير، كان جعفر بن الزبير أولاً رواها بالبصرة، فترك الناس حديثه، ثم جاء بشر بن ثُمير فروى بعض تلك الأحاديث، فترك أهل البصرة حديثه ... يخبئنا بعد من عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد)^(٧).

فظاهر كلام الإمام أحمد استنكار أحاديث عبيدالله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم.

(١) - من أطلق عليهم الإمام البخاري (مقارب الحديث): رسالة ماجستير للطالبة شيماء عبد الناصر أحمد عواد.

(٢) - سنن الترمذي - ت بشار: ١/٢٤٠ (١٩٩).

(٣) - فتح المغيث بشرح الفية الحديث للسخاوي : ١٢٠/٢.

(٤) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٦٥٩/٣٦ (٢٢٣٢١).

(٥) - التاريخ الكبير - ت المعلمي : ٦/٣٠١ (٢٤٧٠)، تقريب التهذيب : ص ٤٠٦ (٤٨١٧).

(٦) - تهذيب التهذيب : ٣٩٦/٧ (٦٤٢).

(٧) - سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل: ص ٢٥٥-٢٥٦.

وقال ابن حبان : إذا اجتمع في السند ابن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم فهو من عمل أيديهم^(١).

وعليه فإن متابعة علي بن يزيد للوليد ضعيفة جداً لا يعتد بها .

والاختلاف الحاصل في هذه الأسانيد سببها الرواة عن القاسم بن عبدالرحمن، والذي قاله عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه : سمعت أبي يقول: وذكر القاسم أبا عبد الرحمن، فقال: قال بعض الناس: هذه الأحاديث المناكير التي يرويها عنه جعفر بن زبير وبشر بن نمير ومطرح قال أبي علي بن يزيد من أهل دمشق حدث عنه مطرح ولكن يقولون هذه من قبل القاسم في حديث القاسم مناكير مما يرويها الثقات يقولون من قبل القاسم^(٢).

فإن الإمام أحمد لم يضعفه مطلقاً وإنما أراد به أحاديث معينة، فإن المناكير في حديثه إنما تجيء من رواية الضعفاء عنه كما دل عليه قول أبي حاتم، حيث سئل عنه أبو حاتم، فقال: حديث الثقات عنه مستقيم، لا بأس به، وإنما ينكر عنه الضعفاء^(٣).

وقول الترمذي : أصح- كما سبق ذكره -، لا يقتضي أنه صحيح أو محتج به كما هو معلوم، وإنما ذكره في مقام الترجيح بين الوجهين، وبذلك يمكن الجمع بين قوله وقول أبي حاتم بأن الوليد يروي عن القاسم أحاديث منكورة، ويكون الوجه الثالث هو الراجح عن القاسم من بين هذه الأوجه. والله أعلم

(١) - المجروحين لابن حبان- ت زيد: ٦٣/٢.

(٢) - العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله: ٥٦٥/١ (١٣٥٣).

(٣) - الكمال في أسماء الرجال : ١٨٠/٨.

- خلاصة الدراسة :

إن الحديث من الوجه الثالث هو الراجح من طريق القاسم بن عبدالرحمن؛ لأنه لم يسمع من عدي بن حاتم فيكون مرسلاً، وكذلك قيل بأنه لم يسمع من صحابي سوى أبي أمامة، أي: من الوجه الثالث وهي روايته عن أبي أمامة .

وقول الترمذي : حديث حسن صحيح غريب .

قد فسر ابن رجب مقصده من هذا : وقد أجاب عن ذلك بعض أكابر المتأخرين بأنه قد يكون أصل الحديث غريباً ثم تعدد طرقه عن بعض رواته، أما التابعي، أو من بعده. فإن كانت تلك الطرق كلها صحيحة فهو "صحيح غريب" وإن كانت كلها حسنة فهو "حسن غريب" وإن كان بعضها صحيحاً وبعضها حسناً فهو "صحيح حسن غريب"، إذ الحسن عند الترمذي ما تعددت طرقه وليس فيها متهم، وليس شاذاً^(١).

فخلاصة ما تقدم أن الحديث الموصوف (حسن صحيح غريب) وهو الحديث الذي اختلفت وجهات نظر العلماء حول إسناده هل استوفى شروط الصحة فيكون صحيحاً أو لم يستوف شروط الصحة فيكون حسناً.

قال المنذري بعد ذكر هذا الحديث رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح فلم يذكر لفظ غريب^(٢)، وكذا في الجامع الصغير بغير ذكر لفظ غريب.

(١) - شرح علل الترمذي لابن رجب: ٦١٠/٢ .

(٢) - الترغيب والترهيب للمنذري - ط العلمية : ١٦٤/٢ .

وقال المناوي: واعترض بأن حقه حسن لا صحيح انتهى، وحديث أبي أمامة هذا أخرجه أيضاً أحمد في مسنده^(١).

وذهب ابن القطان إلى أن في الحديث القاسم أبي عبد الرحمن، وهو مختلف فيه، فحق الحديث أن يكون حسناً^(٢).

-الحكم على الحديث :

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح غريب^(٣)، وحسنه الألباني^(٤)، وشعيب الأرنؤوط^(٥).

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد أن الحديث من وجهه الراجح إسناده حسن، والسبب ليس من يزيد بن هارون بل الرواة عن القاسم بن عبد الرحمن وهو (الوليد بن جميل) فهو صدوق يخطئ. والله تعالى أعلم.

(١) - التيسير بشرح الجامع الصغير : ١/١٨٥.

(٢) - بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام - لابن القطان : ٥/١٦٢.

(٣) - سنن الترمذي : ٣/٢٦٩ (١٦٢٧).

(٤) - صحيح الترغيب والترهيب - الألباني: ٢/٧٧ (١٢٤٠).

(٥) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٣٦/٦٥٩ (٢٢٣٢١).

- الحديث الثاني في (أبواب الجهاد): (يُمْنُ الْخَيْلِ فِي الشُّقْرِ)

قال الإمام الترمذي : حدثنا عبد الله بن الصباح الهاشمي، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا شيبان هو ابن عبد الرحمن، عن عيسى بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُمْنُ الْخَيْلِ فِي الشُّقْرِ^(١)» .

قال الترمذي : سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: إنهم ليدخلون بين شيبان وبين عيسى ابن علي في هذا الحديث رجلاً^(٢) .

- تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

- أخرجه الترمذي في السنن^(٣)، والبزار^(٤)، والطبراني في الكبير^(٥)، وتمام^(٦)، وضياء الدين المقدسي^(٧)، من طريق يزيد بن هارون.

- أما الوجه الثاني الذي ذكره البخاري: لم أقف عليه مسنداً، لا في كتب التخريج ولا في الكتب الحديثية.

(١) - أي : بركتها في الأحمر الصافي منها. ينظر : فيض القدير للمناوي : ٢٤٨/٦ (٩١٢٧).

(٢) - العلل الكبير للترمذي : ص ٢٧٨ (٥٠٩).

(٣) - سنن الترمذي - ت بشار : ٣١٥/٣ (١٦٩٥).

(٤) - مسند البزار : ٤٠٠/١١ (٥٢٤٠).

(٥) - المعجم الكبير للطبراني : ٢٨٦/١٠ (١٠٦٧٦).

(٦) - فوائد تمام : ١٦١/١ (٣٧١).

(٧) - الأحاديث المختارة : ٣٤٠/١٢ (٣٧٤).

- تراجم الرواة :

١- عبدالله بن الصباح بن عبد الله الهاشمي: مولاهم العطار، البصري، ثقة، من كبار الحادية عشرة. مات سنة خمسين ومائتين وقيل بعدها^(١).

٢- شيبان بن عبد الرحمن التميمي مولاهم النحوي، أبو معاوية البصري: نزيل الكوفة، ثقة صاحب كتاب، يقال: إنه منسوب إلى نحوه بطن من الأزد، لا إلى علم النحو^(٢)، من السابعة مات سنة أربع وستين ومائة^(٣).

٣- عيسى بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي، الحجازي ثم البغدادي: صدوق، مقل كان معتزلاً للسلطان، من السابعة. مات سنة ثلاث وستين ومائة وله ثمانون سنة^(٤).

٤- علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي، أبو محمد: ثقة عابد، من الثالثة. مات سنة ثمانين عشرة ومائة على الصحيح^(٥).

- خلاصة الدراسة :

قال ابن القطان : هذا الإسناد جميع رجاله ثقات، وليس في هذا الإسناد من يمكن أن يخفى حاله على من لم يعن النظر إلا عيسى بن علي، وقد روى حاتم بن الليث، عن ابن معين أنه

(١) - تقريب التهذيب : ص ٣٠٨ (٣٣٩٢).

(٢) - أي منسوب إلى قبيلة لا إلى علم النحو.

(٣) - تقريب التهذيب: ص ٢٦٩ (٢٨٣٣).

(٤) - المصدر نفسه : ص ٤٤٠ (٥٣١٢).

(٥) - المصدر نفسه : ص ٤٠٣ (٤٧٦١).

قال: عيسى بن علي لا بأس به كان جميل المذهب، معتزلاً للسلطان، وروى هذا الحديث وهو غريب يعني عن أبيه عن جده^(١).

قال الإمام بدر الدين بن جماعة: قال ابن معين: كل من أقول فيه: لا بأس به، فهو عندي ثقة. وهذا خبر عن نفسه^(٢).

وذكر البزار هذا الحديث وقال: وعيسى بن علي، لا نعلم حدث عن أبيه بحديث مسند غير هذا الحديث، ذكره عن شيبان، عن عيسى^(٣).

ولهذا لم يقل الترمذي فيه: صحيح، ليس عندي بعله، وذلك أنه قال في كتاب العلل: سألت محمداً عنه فقال: أراهم يدخلون بين شيبان وبين عيسى بن علي في هذا الحديث رجلاً، أي أن البخاري جعل ذلك علة في السند

وثبت في سنن الترمذي في هذا الحديث قول شيبان: حدثنا عيسى، وذلك يرفع ما يتخوف من انقطاع ما بينهما. والله أعلم^(٤).

وقال الترمذي على هذا السند: حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث شيبان^(٥).

(١) - تاريخ بغداد - للخطيب البغدادي : ٤٦٧/١٢ (٥٧٩٧)، تهذيب التهذيب : ٢٢١/٨ (٤١٢).

(٢) - المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: ص ٦٥.

(٣) - مسند البزار : ٤٠٠/١١ (٥٢٤٠).

(٤) - سنن الترمذي - ت بشار: ٣١٥/٣ (١٦٩٥).

(٥) - المصدر نفسه : ٣١٥/٣ (١٦٩٥).

وقال الخطيب البغدادي : روى هذا الحديث عيسى بن علي وهو غريب عن أبيه، عن جده، وليس هو بقديم، وبلغني أنه مات في السنة التي مات فيها شعبة، سنة ستين ومئة^(١).
وقد توبع يزيد بهذا الإسناد من طريق حسين بن محمد المروزي، أخرجه أحمد^(٢)، وأخرجه أبو داود^(٣)، والخطيب البغدادي^(٤)، والبيهقي^(٥).

-الحكم على هذا الحديث :

قال الترمذي : حسن غريب. وصححه ضياء الدين المقدسي^(٦)، وحسنه أحمد شاکر^(٧) والأرنؤوط^(٨).

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد أن الحديث إسناده حسن، والسبب ليس من يزيد بن هارون بل من الراوي (عيسى بن علي) فهو صدوق مقل. والله تعالى أعلم.

(١) - تاريخ بغداد - ت بار: ٤٦٧/١٢ (٣٦٧٦).

(٢) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة: ٤/٢٦٦ (٢٤٥٤).

(٣) - سنن أبي داود - ت الأرنؤوط: ٤/١٩٨ (٢٥٤٥).

(٤) - تاريخ بغداد - ت بشار: ٤٦٧/١٢ (٣٦٧٦).

(٥) - السنن الكبرى للبيهقي - ط العلمية: ٦/٥٣٧ (١٢٨٩٩).

(٦) - الأحاديث المختارة: ١٢/٣٤٠ (٣٧٤).

(٧) - مسند الإمام أحمد بن حنبل - ط الرسالة: ٤/٢٦٦ (٢٤٥٤).

(٨) - مسند الإمام أحمد بن حنبل - ط دار الحديث: ٣/١٧٧ (٢٤٥٤).

-الحديث الثالث في (الغزو والسير) : (أَهْدَى مَلِكُ الرُّومِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَدَايَا، فَكَانَ فِيهَا أَهْدَى إِلَيْهِ جَرَّةٌ فِيهَا زَنْجَبِيلٌ)

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عمرو بن حكّام، عن شعبة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري قال : قَالَ: «أَهْدَى مَلِكُ الرُّومِ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هَدَايَا، فَكَانَ فِيهَا أَهْدَى إِلَيْهِ جَرَّةٌ فِيهَا زَنْجَبِيلٌ»

فقالا : لا نعرفه من حديث شعبة؛ رواه يزيد بن هارون، عن سفيان بن حسين، عن علي ابن زيد، عن أنس.

قلت : فهذا صحيح ؟ قالا : هذا أشبهه، وأما حديث عمرو بن حكّام فإنه حديث منكر لا نعلم أنه رواه أحد سوى عمرو بن حكّام.

قال : قلت : فما حال عمرو بن حكّام ؟ قالا: ليس بقوي .

قال أبو زرعة : كان قدم الري فكتب عنه أخي أبو بكر ^(١) .

-تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

هذا الحديث مداره على علي بن زيد بن جدعان، وذلك على وجهين :

١-الوجه الأول : رواه عمرو بن حكّام، عن شعبة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري، بلفظ: أن الهدية كانت جرة من زنجبيل.

(١) - علل ابن أبي حاتم : ٣/٣٢٦ (٩٠٦).

- أخرج ابن جرير أبو جعفر الطبري^(١)، من طريق عبد الملك بن محمد الرقاشي .
- وذكره العقيلي^(٢)، من طريق جده (موسى بن محمد بن حماد).
- وابن الأعرابي^(٣)، من طريق محمد بن شاذان الجوهري .
- والطبراني في الأوسط^(٤)، من أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله الكشي .
- والإسماعيلي في المعجم^(٥)، أبي إسحاق إبراهيم بن زهير المقرئ الحلواني .
- والحاكم^(٦)، من طريق العباس بن الفضل الأسفاطي ، ومحمد بن غالب ،
- جميعهم (الرقاشي، وموسى بن محمد بن حماد، والجوهري ، والكشي، وأبو إسحاق المقرئ، والأسفاطي، ومحمد بن غالب) عن عمرو بن حكام بهذا الإسناد، ولكنه قال في رواية العباس الأسفاطي، ومحمد بن غالب : ملك الهند، وقال في رواية سفيان الفزاري : من زنجبيل مربي^(٧) .^(٨)

(١) - تهذيب الآثار - مسند علي بن أبي طالب : ٢١٢/٣ (٣٤٦).

(٢) - الضعفاء الكبير للعقيلي : ٢٦٧/٣ .

(٣) - معجم ابن الأعرابي : ١٧٥/١ (٣٠٠).

(٤) - المعجم الأوسط للطبراني : ٤٣/٣ (٢٤١٦).

(٥) - المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي : ٥٤٤/٢ (١٨٠).

(٦) - المستدرک علی الصحیحین : ١٥٠/٤ (٧١٩٠).

(٧) - زنجبيل مُرِّي - بالضم - هو ما يُطبخ من التمر. فالكلمة قديمًا كانت تطلق على ما يُعمل بالزُّبِّ وأصبحت

الآن تُستعمل لما يُعقَد بالسكر من الفواكه ونحوها. وقد ذكر الوسيط أنها مولدة، وجعل الأساسي «مُرِّي» تخفيفًا

لِمُرِّيِّب. معجم الصواب للبعوي : ٦٨١/١ (٤٥١٩).

(٨) - ذكره أبو أحمد بن عدي الجرجاني في الكامل في ضعفاء الرجال : ٢٣٨ / ٦.

الوجه الثاني : رواه يزيد بن هارون، عن سفیان بن حسين، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أنس بن مالك، بلفظ: أنها جرة من من^(١).

- أخرج ابن أبي شيبة^(٢)، وأحمد^(٣)، وأخرج البزار^(٤)، من طريق: بشر بن خالد، وأحمد بن بن سنان.

جميعهم (أحمد، وابن أبي شيبة، وبشر، وأحمد بن سنان) عن يزيد بن هارون.

- تراجم الرواة :

أما الوجه الأول : ففيه

١- عمرو بن حكام أبو عثمان البصري: اشتهر بالزنجبيلي أو صاحب حديث الزنجبيل - وهو هذا الحديث، قال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عنه، فقال : كان يروي عن شعبة نحواً من أربعة آلاف حديث، وترك حديثه، فقلت : هو ثقة ؟ فقال : ترك حديثه^(٥) . وقال مرة : عمرو بن حكام الزنجبيلي. وقال البخاري : ليس بالقوي عندهم^(٦)، ضعفه علي بن المديني، وأمر ابن المديني بترك حديثه^(٧) . وقال ابن حبان : كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا لا يشبه حديث الأثبات، لا يحتج به إذا انفرد^(٨) . وسأل ابن أبي حاتم أباه : ما تقول فيه ؟

(١) - من : المن كل ظل ينزل من السماء على شجر او حجر ويحلو وينعقد عسلاً ويجف جفاف الصمغ كالشيرخشت والترنجيبين) المعروف بالمن ما وقع على شجر البلوط. تاج العروس من جواهر القاموس : ١٩٦/٣٦.

(٢) - مصنف ابن أبي شيبة: ٥١٥/٦ (٣٣٤٤٢).

(٣) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٢٥٥/١٩ (١٢٢٢٤).

(٤) - كشف الأستار عن زوائد البزار : ٣٩٤/٢ (١٩٣٦).

(٥) - العلل ومعرفة الرجال: ١٠١/٣.

(٦) - التاريخ الكبير- ت المعلمي: ٣٢٤/٦.

(٧) - ضعفاء العقيلي: ٢٦٥/٣.

(٨) - المجروحين لابن حبان: ٨٠/٢.

قال أبو حاتم : هو شيخ ليس بالقوي، لين، يكتب حديثه^(١). وقال أبو زرعة : ليس بالقوي. وقال الخليلي : ضعفه لحديث يتفرد به عن شعبة ... فذكر هذا الحديث ثم قال : لم يتابعه عليه أحد^(٢)، وسئل يحيى بن معين عنه ؟ فقال : الزنجبيلي، كأنه ضعفه، وهو معروف^(٣).

٢- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي: ثقة حافظ متقن، سبقت ترجمته^(٤).

٣- علي بن زيد بن جدعان بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان، التيمي البصري: أصله حجازي، وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدعان، ينسب أبوه إلى جد جده، ضعيف من الرابعة. مات سنة إحدى وثلاثين ومائة وقيل قبلها^(٥).

٤- أبو المتوكل الناجي علي بن داود ويقال: ابن داود، البصري: مشهور بكنيته، ثقة من الثالثة. مات سنة أثنان ومائة وقيل بعد ذلك^(٦).

أما الوجه الثاني : ففيه

١- سفيان بن حسين بن حسن أبو محمد: ثقة في غير الزهري باتفاقهم، سبقت ترجمته^(٧).

٢- علي بن زيد بن جدعان: سبقت ترجمته اعلاه.

(١) - الجرح والتعديل: ٢٢٨/٦.

(٢) - المصدر نفسه: ٢٣٨/٦.

(٣) - الإرشاد للخليلي ٤٩٠/٢.

(٤) - ينظر: ص ٧٩.

(٥) - الكاشف: ٤٠/٢ (٣٩١٦)، تقريب التهذيب: ص ٤٠١ (٤٧٣٤).

(٦) - الكاشف: ٣٩/٢ (٣٩١٣)، تقريب التهذيب: ص ٤٠١ (٤٧٣١).

(٧) - ينظر: ص ٧٨.

- دراسة الاختلاف :

في الوجه الأول : قد ذكر أبو حاتم، وأبو زرعة أن حديث عمرو بن حكام حديث منكر، وأنهما لا يعرفانه عن شعبة، فلم يروه عنه إلا عمرو بن حكام، حتى وصفوه بالزنجبيلي لأجل هذا الحديث، وضعفوه بسببه^(١).

وقال أبو حاتم عنه : خرج إلى خراسان ورجع فأخرج حديثاً كثيراً عن شعبة فلم ينكر عليه إلا حديث الزنجبيل . ثم قال أبو حاتم : فلا أبعده فإن الحديث له أصل^(٢).

ويحتمل مراد أبي حاتم بقوله : له أصل . يعني قد روي من غير طريقه، وكأنه يشير إلى الروايات الأخرى عن علي بن زيد بن جدعان، وإن كانت مختلفة في الإسناد والمتن، إلا أن ذلك يمكن أن يكون من علي بن زيد بن جدعان نفسه.

وقد بين ذلك ابن عدي بقوله : وهذا لا يرويه عن شعبة غير عمرو بن حكام، فقال: عن علي بن زيد، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، ورواه سفيان بن حسين من رواية يزيد عنه، عن علي بن زيد، عن أنس، كما ذكرت، وتكلم الناس في عمرو بن حكام حيث روى عن شعبة هذا الحديث، وقد رواه سفيان بن حسين، عن أنس ، فكان الاختلاف من علي بن زيد، فإذا كان بهذه الصورة لأن علي بن زيد يحتمل أن يخلط ويبرأ عمرو بن حكام من العهدة، ويبقى عليه أنه لم يروه عن شعبة غيره^(٣).

(١) - العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله : ١٠١/٣ (٤٣٨٦)، لسان الميزان : ٣٦٠/٤.

(٢) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٢٢٨/٦.

(٣) - الكامل في ضعفاء الرجال : ٢٣٨/٦.

والجملة الأخيرة من كلام ابن عدي أعادت الاستنكار إلى أصله، حيث لم يروه عن شعبة غير عمرو بن حكام، ومن هنا جزم الأئمة بتحميل عمرو بن حكام نكارة هذا الحديث في إسناده ومتمته .

أما الحاكم فإنه قال : لم أخرج من أول هذا الكتاب إلى هنا لعلني بن زيد بن جدعان القرشي - رحمه الله - حرفاً واحداً ، ولم أحفظ في أكل رسول الله الزنجبيل سواه فخرجته . وتعقبه الذهبي بقوله : هذا مما ضعفوا به عمراً ، تركه أحمد ^(١) .

وقد ذكر الذهبي وجهين في نكارة هذا الحديث، أحدهما : أنه لا يعرف أن ملك الروم أهدى شيئاً إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) ^(٢) .

وهذا الوجه فيه نظر، فإن المراد بملك الروم هنا أكيدر دومة الجندل، وهو أكيدر بن عبد الملك الكندي، كما ذكر ذلك الخطيب البغدادي ^(٣)، وليس المراد به قيصر، ويدل لذلك الروايات الأخرى التي ذكر فيها أن المهدي أكيدر دومة الجندل، وقد ذكر ذلك في رواية أنس بن مالك، ثم إن عمرو بن حكام لم يتفرد بقوله : ملك الروم .

قال الذهبي : وثانيهما : أن هدية الزنجبيل من الروم إلى الحجاز شيء ينكره العقل، فهو نظير هدية التمر من الروم إلى المدينة النبوية ^(٤) .

(١) - المستدرک علی الصحیحین للحاکم - ط العلمية : ٤/١٥٠ (٧١٩٠) .

(٢) - لسان الميزان : ٤/٣٦٠ .

(٣) - الأسماء المبهمة في الأنباء المحکمة : ١/٢٣ .

(٤) - لسان الميزان : ٤/٣٦٠ .

وهذا الوجه هو النكارة البينة في متن هذا الحديث، حيث لم يرد إلا في حديث عمرو بن حكام، ولذلك لم يجد الحاكم غيره، كما ذكر ذلك^(١).

- خلاصة الدراسة :

تبين أن عمرو بن حكام تفرد بهذا الحديث عن شعبة ولم يروه غيره، وقد استنكره الأئمة عليه، وقد تابعه النضر بن محمد الجرشي، عن شعبة، ذكره العقيلي من طريق أحمد بن عمير الراوي،^(٢) فهي غير ثابتة، وقد بيّن العقيلي علتها بعد أن ساقها فقال : قال الصائغ : هذا حديث عمرو بن حكام، وكان عند أحمد بن عمير، عن عمرو بن حكام، وعن النضر بن محمد، فأنهدمت داره وتقطعت الكتب فاختلط عليه حديث عمرو بن حكام في حديث النضر، ولا يعرف إلا بعمرو، وهذا لأنهما جميعاً يحدثان عن شعبة، فحدث بهذا عن النضر ابن محمد^(٣).

وقال الذهبي : الحفاظ استنكروه؛ لأنه ما أتى به أحد عن شعبة سواه. وأنا أستنكره أيضاً لمعناه. كيف يهدي ملك الروم الزنجبيل إلى الحجاز، وإنما يهدي الزنجبيل من هناك إلى أرض الروم^(٤).

فهذه علة بينة في هذه الرواية تدل على بطلانها، ثم إن أحمد بن عمير لم أقف عليه في غير هذه الرواية، وقد ترجم له ابن حجر^(٥)، واقتصر على ما ذكره العقيلي.

(١) - المستدرک علی الصحیحین : ١٥٠/٤ (٧١٩٠).

(٢) - الضعفاء الكبير للعقيلي : ٢٦٧/٣.

(٣) - المصدر نفسه : ٢٦٧/٣.

(٤) - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام - ت التدمري : ٣١٨/١٥.

(٥) - لسان الميزان : ٢٤٠/١.

وقد ذكر أبو حاتم أن الأشبه في هذا ما رواه يزيد بن هارون، عن سفیان بن حسين، عن علي بن زيد، عن أنس .

وأن سفیان بن حسين تابعه على ذلك حماد بن سلمة، وسفیان بن عيينة، أخرجها الطيالسي^(١)، وأحمد^(٢)، وأبو داود^(٣)، والبخاري^(٤)، وأبو يعلى^(٥)، من طرق مختلفة عن حماد بن سلمة.

والحميدي^(٦)، وأحمد في المسند^(٧)، وفي فضائل الصحابة^(٨)، وأبو نعيم في الحلية^(٩)، من طريق طريق سفیان بن عيينة، ولكن اختلفوا في الهدية ففي حديث سفیان بن حسين أنها جرة من من .

وفي حديث حماد أنه مستقة من سندس^(١٠). وفي حديث ابن عيينة أنها حلة أو جبة .

وأما الاختلاف في نوع الهدية فيظهر أن ذلك من اضطراب علي بن زيد بن جدعان، وقد سبق بيان ضعفه، ولذا فإنه لا اعتماد على حديث علي بن زيد من جميع وجوهه .

(١) - مسند أبي داود الطيالسي: ٥٣٦/٣ (٢١٦٩).

(٢) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة: ٩٢/٢١ (١٣٤٠٠)، ٢٢٧/٢١ (١٣٦٢٦).

(٣) - سنن أبي داود - ت الأرئوط: ١٥٦/٦ (٤٠٤٧).

(٤) - مسند البخاري: ٢٣/١٤ (٧٤٢٤).

(٥) - مسند أبي يعلى الموصلي - ت السناري: ٥٩٢/٥ (٣٩٨٠).

(٦) - مسند الحميدي: ٣١١/٢ (١٢٣٧).

(٧) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة: ١٤٥/١٩ (١٢٠٩٣).

(٨) - فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل: ٨٢٣/٢ (١٤٩٨).

(٩) - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: ٣٠٩/٧.

(١٠) - مستقة من سندس: هي بضم التاء وفتحها: فرو طويل الكمين. وهي تعريب مشتته.

وقوله: من سندس، يشبه أنها كانت مكففة بالسندس. وهو الرفيع من الحرير والديباج لأن نفس الفرو لا يكون سندساً. النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٢٦/٤.

وإنما الاعتماد في ذلك على ما ثبت من طرقٍ عن أنس، وأصحها حديث قتادة، عن أنس، وهو الذي اختاره البخاري، ومسلم فأودعاه في صحيحيهما^(١)، وفي حديث قتادة أن الهدية من أكيدر إنما كانت جبة من حرير، أو ديباج، فهذا هو الصحيح في نوع هذه الهدية، وقد جاء معنى ذلك عن علي بن زيد وغيره كما سبق بيانه والله أعلم .

- الحكم على الحديث :

الحديث بهذا الإسناد من طرق عن علي بن زيد بن جدعان ضعيف، وقد ضعفه جمع من الأئمة وتركوا الاحتجاج به.

قال شعيب الأرنؤوط : إسناده ضعيف؛ لضعف علي بن زيد^(٢). وقال في موضع آخر: إسناده ضعيف، ومتمنه منكر، تفرد به علي بن زيد، وهو ضعيف الحديث^(٣).

وأما حديث قتادة، وواقد بن عمرو، عن أنس بن مالك. فهو صحيح.

ويؤيد هذا الإمام أبو حاتم وأبو زرعة بقولهم على الوجه الثاني : أشبهه، ولم يقولوا عنه صحيح بل أنه أشبهه بالصحيح من طريق أنس بن مالك .

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد أن الحديث إسناده ضعيف، والعلة هي التفرد مع النكارة، والسبب ليس من يزيد بن هارون بل من الراوي (علي بن زيد بن جدعان) فهو ضعيف . والله تعالى أعلم.

(١) - صحيح البخاري : ٣/٢١٤ (٢٦١٥)، (٢٦١٦)، ٤/١١٨ (٣٢٤٨)، صحيح مسلم - ت عبد الباقي : ٤/١٩٢٦ (٢٤٦٩).

(٢) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ١٩/٢٥٦ (١٢٢٢٥).

(٣) - سنن أبي داود : ت الأرنؤوط : ٦/١٥٦ (٤٠٤٧).

المطلب الثاني : في (أبواب اللباس)

-الحديث الأول : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ .)

قال الترمذي : حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ أَبِي رَافِعٍ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَذَكَرَ أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ: " كَانَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَتَخَتَّمُ فِي يَمِينِهِ .

قال الترمذي : سألت محمداً عن هذا الباب فقلت أي حديث في هذا أصح؟ قال: أصح شيء عندي في هذا الباب هذا الحديث حديث ابن أبي رافع عن عبد الله بن جعفر، وحديث الصلت بن عبد الله بن نوفل، عن ابن عباس^(١).

-تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

- ذكره ابن سعد^(٢)، وأحمد^(٣)، والترمذي في السنن^(٤)، وفي الشمائل^(٥)، والبغوي^(٦)، جميعهم عن يزيد بن هارون

(١) - العلل الكبير للترمذي : ص ٢٨٦ (٥٢٤).

(٢) - الطبقات الكبرى لابن سعد- ط الخانجي : ٤١٠/١.

(٣) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٢٧٥/٣ (١٧٤٦).

(٤) - سنن الترمذي - ت بشار : ٣٥٣/٣ (١٧٤٤).

(٥) - الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية - للترمذي : ص ٩٢ (٩٨).

(٦) - شرح السنة للبغوي : ٦٦/١٢ (٣١٤٢).

- تراجم الرواة :

- ١- أحمد بن منيع : ثقة حافظ^(١).
- ٢- حماد بن سلمة: ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، سبقت ترجمته^(٢).
- ٣- عبد الرحمن بن أبي رافع ويقال: ابن فلان ابن أبي رافع: شيخ لحمام بن سلمة مقبول من الرابعة^(٣).
- ٤- عبدالله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي: أحد الأجواد كان يسمى بحر الجود، ولد بأرض الحبشة، وله صحبة. مات سنة ثمانين وهو ابن ثمانين^(٤).

- خلاصة الدراسة :

الحديث بهذا الإسناد من طريق يزيد بن هارون مقبول؛ فرواه ثقات عدا عبدالرحمن بن أبي رافع؛ فتقدم أن ابن حجر قال فيه: مقبول، وقال ابن معين: صالح الحديث^(٥)، ولكن قول البخاري عن إسناده: (هذا أصح شيء روي في هذا الباب)، تقوية له، وإن كان لا يلزم منه صحة الإسناد، لكن يفهم منه قبوله في أقل أحواله.

(١) - ينظر : ص ١٥٠.

(٢) - ينظر : ص ٨٧.

(٣) - تقريب التهذيب: ص ٣٤٠ (٣٨٥٧).

(٤) - الكاشف: ٥٤٣/١ (٢٦٦٥)، تقريب التهذيب: ص ٢٩٨ (٣٢٥١).

(٥) - الكاشف : ٦٢٧/١ (٣١٩٠).

وقول أصحاب العلل: هذا أصح، أو: وهو الصحيح، أو: وهو الصواب، أو: وهذا أصح شيء في هذا الباب، ونحو هذا، لا يعني صحة الحديث، كما هو معروف عند دارسي علل الحديث، وبيان أن هذا أصح طريق ورد منه الحديث، وإن كان ضعيفاً^(١).

وقد توبع حماد بن سلمة بهذا الإسناد كل من عفان بن مسلم وهو ثقة ثبت، أخرج روايته ابن أبي شيبة^(٢)، وأحمد^(٣).

وحبان بن هلال، وهو ثقة ثبت^(٤)، أخرج روايته النسائي في الصغرى^(٥)، وفي الكبرى^(٦).

وهدي بن خالد، وهو ثقة عابد^(٧)، أخرج روايته ابن أبي عاصم^(٨)، والبعوي^(٩)، وضياء الدين الدين المقدسي^(١٠).

وقد قال ابن معين عن حماد بن سلمة: من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة فعليه بعفان بن مسلم، فزال الكلام الذي يقال في مرتبة حماد بن سلمة. فهذه المتابعات لحماد بن سلمة تكفي لتقوية الإسناد.

(١) - المسند المصنف المعلل - للدكتور بشار عواد معروف وآخرين : ١٢٣/١١.

(٢) - مصنف ابن أبي شيبة : ١٩٧/٥ (٢٥١٧٦).

(٣) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٢٨٢/٣ (١٧٥٥).

(٤) - تقريب التهذيب : ص ١٤٩ (١٠٦٩).

(٥) - سنن النسائي المجتبى : ١٧٥/٨ (٥٢٠٤).

(٦) - السنن الكبرى للنسائي : ٣٨٠/٨ (٩٤٥٩).

(٧) - تقريب التهذيب : ص ٥٧١ (٧٢٦٩).

(٨) - الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم : ٣١٤/١ (٤٣٥).

(٩) - شرح السنة للبعوي : ٦٧/١٢ (٣١٤٣).

(١٠) - الأحاديث المختارة لضياء الدين المقدسي : ١٧٢/٩ (١٥٠).

وقد ورد طريق ثاني لعبد الله بن جعفر، الذي يرويّه عبدالله بن محمد بن عقيل، أخرج روايته ابن أبي شيبة^(١)، وابن ماجه^(٢)، والترمذي في الشمائل^(٣)، وأبو يعلى الموصلي^(٤)، وابن الأعرابي^(٥)، وضياء الدين المقدسي^(٦).

فهذا الطريق لا يعني شيئاً إذ فيه إبراهيم بن الفضل وهو أبو إسحاق المخزومي، متروك^(٧)، وتابعه يحيى بن العلاء البجلي الرازي^(٨)، وهو أسوأ حالاً منه فقد رمي بالوضع^(٩)، والله تعالى تعالى أعلم.

-الحكم على الحديث :

قال البخاري : أصح شيء عندي في هذا الباب هذا الحديث.

وقال الألباني : وإسناده صحيح^(١٠).

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد أن الحديث إسناده مقبول ويتقوى بكثرة متابعاته، والسبب ليس من يزيد بن هارون بل من الراوي (عبد الرحمن بن أبي رافع) فهو مقبول، صالح الحديث. والله تعالى أعلم.

(١) - مصنف ابن أبي شيبة : ١٩٦/٥ (٢٥١٧٥).

(٢) - سنن ابن ماجه - ت الأرثووط : ٦٢١/٤ (٣٦٤٧).

(٣) - الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية - للترمذي : ص ٩٣ (٩٩).

(٤) - مسند أبي يعلى الموصلي : ١٦٧/١٢ (٦٧٩٤).

(٥) - معجم ابن الأعرابي : ٤٩/١ (٥١).

(٦) - الأحاديث المختارة : ١٧٣/٩ (١٥٤).

(٧) - تقريب التهذيب : ص ٩٢ (٢٢٨).

(٨) - مسند البزار : ٢١٥/٦ (٢٢٥٦).

(٩) - تقريب التهذيب : ص ٥٩٥ (٧٦١٨).

(١٠) - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : ٣/٣٣٠.

المطلب الثالث: وفيه عدة مسائل

-الحديث الأول في (الاستئذان والآداب) : (إني راكب غداً إلى يهود.....)

قال الترمذي : وقال يزيد بن هارون: أخبرنا محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن مرثد بن عبد الله اليزني، عن أبي عبد الرحمن الجهني، قال: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنِّي رَاكِبٌ غَدًا إِلَى يَهُودٍ)

قال الترمذي : فسألت محمداً فقال: عن أبي بصرة أصح وعن أبي عبد الرحمن الجهني وهم فيه ابن إسحاق.

والصحيح عن أبي بصرة. قلت له: أبو بصرة ما اسمه؟ فقال: حميل بن بصرة، ويقال: بصرة بن أبي بصرة، والصحيح حميل بن بصرة.

قال أبو عيسى: وإنما قال محمد حديث أبي بصرة أصح لأن عبد الحميد بن جعفر روى هذا الحديث عن يزيد بن أبي حبيب، عن مرثد بن عبد الله، عن أبي بصرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث ابن المبارك، عن ابن إسحاق^(١).

تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

مدار الحديث على يزيد بن أبي حبيب واختلف عليه

١-الوجه الأول: رواه محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن مرثد بن عبد الله، عن أبي عبد الرحمن الجهني.

(١) - العلل الكبير للترمذي : ص ٣٤٢ (٦٣٥).

-أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف^(١)، وفي المسند^(٢)، وابن ماجه^(٣)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني^(٤)، وأبو يعلى^(٥)، والطبراني في الكبير^(٦)، جميعهم من طريق ابن نمير .
-وأخرجه أحمد^(٧)، من طريق محمد بن أبي عدي، وفي موضع آخر^(٨)، من طريق يزيد بن هارون.

-والطحاوي^(٩)، من طريق عبدالأعلى وعبد الرحيم بن سليمان.

-والطبراني في الكبير^(١٠)، من طريق علي بن مسهر ويونس بن بكير وشريك بن عبدالله. جميعهم (ابن نمير، ومحمد بن أبي عدي، ويزيد بن هارون، وعبدالأعلى، وعبد الرحيم، وعلي بن مسهر، ويونس، وشريك) عن محمد بن إسحاق بهذا الإسناد.

٢-الوجه الثاني: رواه عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن مرثد بن عبدالله، عن أبي بصرة الغفاري.

(١) - مصنف ابن أبي شيبة : ٢٥٠/٥ (٢٥٧٦١).

(٢) - مسند ابن أبي شيبة : ٢٣٩/٢ (٧٢٩).

(٣) - سنن ابن ماجه - ت الأرثوؤط : ٦٥٢/٤ (٣٦٩٩).

(٤) - الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم : ٣٨/٥ (٢٥٧٧).

(٥) - مسند أبي يعلى الموصلي - ت السناري : ٢٦٦/٢ (٩٣٦).

(٦) - المعجم الكبير للطبراني : ٢٩٠/٢٢ (٧٤٣).

(٧) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٥٢٦/٢٨ (١٧٢٩٥).

(٨) - المصدر نفسه : ٥٨١/٢٩ (١٨٠٤٥).

(٩) - شرح معاني الآثار - للطحاوي : ٣٤١/٤ (٧٢٥٥، ٧٢٥٦).

(١٠) - المعجم الكبير للطبراني : ٢٩٠/٢٢ (٧٤٣).

-أخرجه أحمد^(١)، والطحاوي^(٢)، والطبراني في الكبير^(٣)، وابن قانع^(٤)، من طريق عبد الحميد عبد الحميد بن جعفر، به.

- تراجم الرواة:

أما في الوجه الأول : ففيه

١- محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولا هم المدني: نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلّس، ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة. مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها^(٥).

٢- يزيد بن أبي حبيب المصري أبو رجاء واسم أبيه سويد: واختلف في ولائه، ثقة فقيه، وكان يرسل، من الخامسة. مات سنة ثمان وعشرين ومائة وقد قارب الثمانين^(٦).

٣- مرثد بن عبدالله اليزني أبو الخير المصري: ثقة فقيه، من الثالثة. مات قبل المائة سنة تسعين^(٧).

(١) -مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٢١١/٤٥ (٢٧٢٣٧).

(٢) - شرح معاني الآثار - للطحاوي : ٣٤١/٤ (٧٢٥٩).

(٣) - المعجم الكبير للطبراني : ٢٧٧/٢ (٢١٦٢).

(٤) - معجم الصحابة لابن قانع : ١٤٩/١.

(٥) - الكاشف : ١٥٦/٢ (٤٧١٨)، تقريب التهذيب : ص ٤٦٧ (٥٧٢٥).

(٦) - الكاشف : ٣٨١/٢ (٦٢٨٩)، تقريب التهذيب : ص ٦٠٠ (٧٧٠١).

(٧) - الكاشف : ٢٥٠/٢ (٥٣٤٩)، تقريب التهذيب : ص ٥٢٤ (٦٥٤٧).

٤- أبو عبد الرحمن الجهني: روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في السلام على اليهود وعنه: أبو الخير مرثد بن عبد الله اليزني قال ابن سعد: أسلم وصحب النبي (صلى الله عليه وسلم) ^(١).

أما في الوجه الثاني : ففيه

١- عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري: صدوق رمي بالقدر وربما وهم، من السادسة. مات سنة ثلاث وخمسين ومائة ^(٢).

٢- يزيد بن أبي حبيب: سبقت ترجمته ^(٣).

٣- مرثد بن عبد الله: سبقت ترجمته ^(٤).

٤- أبو بصرة الغفاري حميل بن بصرة أبو بصرة الغفاري: له صحبة، عنه أبو تميم الجيشاني ومرثد أبو الخير ^(٥).

- دراسة الاختلاف :

يظهر عند دراسة تخريج الوجهين بأن محمد بن إسحاق قد رواه على الوجهين ولعله قد وهم عندما جعل صحابي الحديث هو أبا عبد الرحمن الجهني وقد اختلف في صحبته .

قال البخاري: عندما سأله الترمذي عن هذا الحديث بأن الاصح عن أبي بصرة، وعن أبي عبد الرحمن وهم فيه ابن إسحاق.

(١) - تهذيب التهذيب : ١٢/١٥٣ (٧٢٨).

(٢) - تقريب التهذيب : ص ٣٣٣ (٣٧٥٦)، الكاشف : ١/٦١٤ (٣٠٩٨).

(٣) - ينظر : ص ٢٥٤.

(٤) - ينظر : ص ٢٥٤.

(٥) - الكاشف : ١/٣٥٧ (١٢٧٠).

وقد توبع عبد الحميد بن جعفر بهذا الإسناد كل من عبدالله بن لهيعة ومحمد بن إسحاق،
أخرج روايتهما الإمام أحمد^(١)، والطبراني في الكبير^(٢)، من طريق عبدالله بن لهيعة، به.
والبخاري في الأدب المفرد^(٣)، والطحاوي^(٤)، والطبراني في الكبير^(٥)، وابن قانع^(٦)، من طريق
طريق محمد ابن إسحاق.

ومثل هكذا متابعة فأنها تقوي الحديث وترجحه وهي الرواية المحفوظة على أبي بصرة.

قال الإمام أحمد: خالفه عبد الحميد بن جعفر وابن لهيعة قالوا عن أبي بصرة^(٧).

قال الحافظ ابن حجر: هما حديث واحد واختلف فيه على يزيد بن حبيب، فقال عبد الحميد
عن أبي بصرة، وقال ابن إسحاق عن أبي عبدالرحمن الجهني، وقد قال بعض أصحاب ابن
إسحاق مثل ما قال عبد الحميد، والمحفوظ قول الجماعة^(٨).

قال الألباني: وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات إلى أبي بصرة وهو صحابي معروف، بخلاف
أبي عبدالرحمن الجهني فإنه مختلف في صحبته، وذكره في هذا الحديث شاذ لتفرد ابن إسحاق

(١) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٢١٠/٤٥ (٢٧٢٣٦).

(٢) - المعجم الكبير للطبراني : ٢٧٧/٢ (٢١٦٣).

(٣) - صحيح الأدب المفرد للبخاري : ص ٤٢٥ (٤٥٥).

(٤) - شرح معاني الآثار - للطحاوي : ٣٤١/٤ (٧٢٥٧).

(٥) - المعجم الكبير للطبراني : ٢٧٨/٢ (٢١٦٤).

(٦) - معجم الصحابة لابن قانع : ١٤٩/١.

(٧) - الجامع لعلوم الإمام أحمد - علل الحديث : ٢٧٩/١٥ (٧٨٧).

(٨) - فتح الباري شرح صحيح البخاري : ٤٤/١١.

به، ومخالفته لعبدالله وعبد الحميد ولا سيما وهو قد وافقهما في الرواية الأخرى عنه، فهي المحفوظة كما جزم بذلك الحافظ ابن حجر^(١).

- خلاصة الدراسة :

الوجه الثاني هو الراجح وهو عن الصحابي أبي بصرة، وليس عن أبي عبدالرحمن الجهني فهو مختلف في صحبته، وقد وهم في ذلك محمد بن إسحاق فقد ابدل الصحابي لهذا الحديث، وقد رواه عن الوجه الثاني كذلك.

- الحكم على الحديث :

الحديث من الوجه الثاني هو المحفوظ والصحيح عن أبي بصرة.

وقد قال البخاري عندما سأله الترمذي عن هذا الحديث فقال: عن أبي بصرة أصح.

وصححه الألباني وشعيب الأرنؤوط في مسند الإمام أحمد^(٢).

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد أن الحديث من طريق يزيد بن هارون ضعيف، والعلّة هي أبدال صحابي براوي آخر مختلف في صحبته، والسبب ليس من يزيد بن هارون بل من شيخه (محمد بن إسحاق) فهو صدوق يدلّس. والله تعالى أعلم.

(١) - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: ١١٣/٥.

(٢) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٢١٠/٤٥ (٢٧٢٣٦).

- الحديث الثاني في (الآداب والطب) : (عند النبي صلى الله عليه وسلم نَفَرٌ مِنْ الْيَهُودِ، فَعَطَسَ)

قال ابن أبي حاتم : وسألت أبي عن حديث رواه يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن أبي حمزة، عن أبي بردة، عن أبيه؛ أنه كان عند النبي (صلى الله عليه وسلم)، وَعِنْدَهُ نَفَرٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَعَطَسَ فَقِيلَ لَهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بِالْكُفْرِ».

قلت [أي ابن أبي حاتم] : ورواه أبو سلمة، عن حماد، فقال: عن أبي حمزة، عن أبي بردة؛ أن النبي (صلى الله عليه وسلم)، مرسل .

فقيل لأبي: أيهما الصحيح؟

فقال: عن أبي موسى الصحيح؛ لأن الثوري رواه عن حكيم بن الديلم، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي (صلى الله عليه وسلم)^(١).

- تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

مدار الحديث على حماد بن سلمة واختلف عليه على وجهين:

١- الوجه الأول: رواه يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن أبي حمزة، عن أبي بردة، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم. موصولاً

(١) - علة ابن أبي حاتم : ٦٥٨/٥ (٢٢٣٨).

- لم أقف عليه مسنداً في كتب التخريج وكتب الحديث، لكن ذكره ابن أبي حاتم بهذا الإسناد في الجرح والتعديل^(١).

٢- الوجه الثاني : رواه أبو سلمة، عن حماد بن سلمة، عن أبي حمزة، عن أبي بردة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. مرسلاً

- لم أقف عليه مسنداً في كتب التخريج وكتب الحديث.

- تراجم الرواة :

أما الوجه الأول ففيه :

١- حماد بن سلمة : ثقة عابد، وتغير حفظه بأخرة، وقد سبقت ترجمته^(٢).

٢- أبو حمزة ميمون الأعور القصاب: مشهور بكنيته، ضعيف، من السادسة^(٣).

٣- أبو بردة بن أبي موسى الأشعري قيل: اسمه عامر، وقيل: الحارث: ثقة، من الثالثة. مات سنة أربع ومائة، وقيل: غير ذلك، جاز الثمانين^(٤).

٤- أبو موسى الأشعري عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار: صحابي مشهور، أمره عمر ثم عثمان وهو أحد الحكمين بصفين. مات سنة أربعة وأربعين^(٥).

(١) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٣٥٣/١.

(٢) - ينظر : ص ٨٧.

(٣) - تقريب التهذيب : ص ٥٥٦ (٧٠٥٧).

(٤) - الكاشف : ٤٠٧/٢ (٦٥٠٨)، تقريب التهذيب: ص ٦٢١ (٧٩٥٢).

(٥) - الكاشف: ٥٨٦/١ (٢٩١٩)، تقريب التهذيب: ص ٣١٨ (٣٥٤٢).

أما الوجه الثاني ففيه :

١- أبو سلمة: قد سبقت ترجمته ، وهو ثقة ثبت^(١).

٢- حماد بن سلمة : سبقت ترجمته^(٢).

٣- أبو حمزة: سبقت ترجمته، وهو ضعيف^(٣).

٤- أبو بردة : سبقت ترجمته، وهو ثقة^(٤).

- دراسة الاختلاف :

إن الاختلاف الحاصل على حماد بن سلمة سببه والله أعلم هو _ أبو حمزة _ فهو ضعيف وقد ضعفه جمع من الأئمة:

قال الإمام أحمد عنه: متروك الحديث. وقال يحيى بن معين: لا يكتب حديثه، وقال مرة ليس بشيء. وقال السعدي والدارقطني: ضعيف الحديث. وقال البخاري: ضعيف ذاهب الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو بكر الخطيب: لا تقوم به حجة^(٥).

ولا يوجد اي متابع للوجه الثاني وهو من رواية أبي بردة رسلاً، بل هي من رواية أبيه أبو موسى الأشعري، وقد تابع حماد بن سلمة على هذا الوجه سفيان الثوري، عن حكيم بن

(١) - ينظر : ص ١٢٥.

(٢) - ينظر : ص ٨٧.

(٣) - ينظر : ص ٢٥٩.

(٤) - ينظر : ص ٢٥٩.

(٥) - العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله : ٤٨٨/٢ (٣٢١٤)، التاريخ الكبير للبخاري : ٣٤٣/٧ (١٤٧٧)، الضعفاء والمتروكين للنسائي : ص ٩٩ (٥٨١)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٢٣٥/٨ (١٠٦١)، الكامل في ضعفاء الرجال : ١٥٥/٨ (١٨٩٤).

الديلم، عن أبي بردة، عن أبيه. أخرجه: أحمد^(١)، والبخاري في الأدب المفرد^(٢)، وأبو داود^(٣)،
والترمذي^(٤)، والبزار^(٥)، والنسائي في الكبرى^(٦)، وفي عمل اليوم والليلة^(٧).
وفي الإغراب^(٨)، والرويانى^(٩)، والطحاوي^(١٠)، والطبراني^(١١)، وابن السني^(١٢)، والحاكم^(١٣)،
والبيهقي^(١٤)، وابن عبد البر^(١٥).

- خلاصة الدراسة :

رواية يزيد بن هارون وهي الموصولة عن أبي موسى الأشعري، والمرسلة مردودة. وهذا الوهم
من أبي حمزة فهو ضعيف كما سبق .

وقد رواه الثوري موصولاً ومثل هذه المتابعة تقوي الوجه الأول الذي رواه يزيد بن هارون على
الوجه الثاني الذي رواه أبو سلمة.

(١) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٣٢/٣٥٦ (١٩٥٨٦)، ٣٢/٤٦٣ (١٩٦٨٤).

(٢) - الأدب المفرد للبخاري - ت عبد الباقي : ص ٣٢٣ (٩٤٠).

(٣) - سنن أبي داود - ت الأرئوط : ٧/٣٨٠ (٥٠٣٨).

(٤) - سنن الترمذي - ت شاکر : ٥/٨٢ (٢٧٣٩).

(٥) - مسند البزار : ٨/١٣٥ (٣١٤٥).

(٦) - السنن الكبرى للنسائي : ٩/٩٧ (٩٩٩٠).

(٧) - عمل اليوم والليلة للنسائي : ص ٢٤٣ (٢٣٢).

(٨) - الإغراب للنسائي : ص ١٣٩ (٧٤).

(٩) - مسند الرويانى : ١/٢٩٩ (٤٤٣).

(١٠) - شرح معاني الآثار : ٤/٣٠٢ (٧٠٢٦)، شرح مشكل الآثار : ١٠/١٨٢ (٤٠١٤).

(١١) - الدعاء للطبراني : ص ٥٥٣ (١٩٨٦).

(١٢) - عمل اليوم والليلة لابن السني : ص ٢٣٢ (٢٦٢).

(١٣) - المستدرک على الصحيحين : ٤/٢٩٨ (٧٦٩٩).

(١٤) - شعب الإيمان للبيهقي : ٧/٣١ (٩٣٥١).

(١٥) - الاستذکار لابن عبد البر : ٨/٤٨٢.

وقد رجح الوجه الأول أبو حاتم عندما سأله أبنه، وقال: عن أبي موسى الصحيح.

- الحكم على الحديث :

إن حديث الثوري أصح من حديث حماد بن سلمة الذي يرويه يزيد بن هارون، وذلك بسبب أبي حمزة فهو ضعيف .

وقال الترمذي عن حديث الثوري : حسن صحيح^(١).

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد أن الحديث من طريق يزيد بن هارون أرجح من الوجه الثاني، والعلة هي الأرسال، والأختلاف الحاصل ليس من يزيد بن هارون بل من الراوي (أبي حمزة) فهو ضعيف. والله تعالى أعلم

(١) - سنن الترمذي - ت شاكر : ٨٢/٥ (٢٧٣٩).

-الحديث الثالث في (الآداب والطب) : (أَيَّمَا رَجُلٍ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ...)

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه يزيد بن هارون، وغيره، عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: أَيَّمَا رَجُلٍ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ يَأْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ فَهُوَ قَمَارٌ.

قال أبي: هذا خطأ! لم يعمل سفيان بن حسين شيء، لا يشبه أن يكون عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، وأحسن أحواله أن يكون عن سعيد بن المسيب قوله، وقد رواه يحيى بن سعيد، عن سعيد قوله^(١).

-تخريج الحديث وبيان وجه الاختلاف فيه :

الحديث رواه سعيد بن المسيب وقد اختلف عليه على وجهين

١-الوجه الأول : رواه يزيد بن هارون، عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. مرفوعاً

- أخرج ابن أبي شيبة^(٢)، وابن ماجه^(٣) من طريق ابن أبي شيبة.

- وأحمد^(٤)، وأحمد بن منيع^(٥)، وأبو نعيم^(٦)، والبيهقي^(٧)، من طريق يزيد بن هارون به

(١) - علل ابن أبي حاتم : ٦٧٣/٥ (٢٢٤٩).

(٢) - مصنف ابن أبي شيبة : ٥٢٧/٦ (٣٣٥٥٢).

(٣) - سنن ابن ماجه : ٩٦٠/٢ (٢٨٧٦).

(٤) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٣٢٦/١٦ (١٠٥٥٧).

(٥) - إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة : ٣٤١ / ٥ (٤٨٠٧).

(٦) - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : ١٧٥/٢.

(٧) - السنن الكبرى للبيهقي - ط العلمية : ٣٤/١٠ (١٩٧٧٠).

-والطحراوي^(١)، والبغوي^(٢)، من طريق القاسم بن سلام.

كلاهما (ابن أبي شيبة، والقاسم بن سلام) عن يزيد بن هارون بهذا الإسناد.

٢- الوجه الثاني: رواه يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب. مقطوعاً عليه

- أخرج مالك^(٣)، وابن أبي شيبة^(٤)، والبيهقي^(٥)، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري.

- تراجم الرواة :

أما الوجه الأول: ففيه

١-سفيان بن الحسين بن حسن أبو محمد: ثقة في غير الزهري باتفاقهم، سبقت ترجمته^(٦).

٢- محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري: وكنيته أبو بكر، الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وثبته، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة. مات سنة خمس وعشرين ومائة، وقيل: قبل ذلك بسنة أو سنتين^(٧).

٣-سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي: أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار الثانية، اتفقوا على أن مراسلاته

(١) - شرح مشكل الآثار: ١٥٥ / ٥ (١٨٩٨).

(٢) - شرح السنة للبغوي: ١٠ / ٣٩٥ (٢٦٥٤).

(٣) - موطأ مالك - رواية يحيى - ت عبد الباقي: ٢ / ٤٦٨ (٤٦).

(٤) - مصنف ابن أبي شيبة: ٦ / ٥٢٧ (٣٣٥٥١).

(٥) - السنن الكبرى للبيهقي - ط العلمية: ١٠ / ٣٥ (١٩٧٧٢).

(٦) - ينظر: ص ٧٨.

(٧) - تقريب التهذيب: ص ٥٠٦ (٦٢٩٦).

أصح المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه، مات بعد التسعين، وقد ناهز الثمانين^(١).

أما الوجه الثاني : ففيه

١- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري: ثقة ثبت. سبقت ترجمته^(٢).

٢- سعيد بن المسيب: سبقت ترجمته في الصفحة السابقة.

- دراسة الاختلاف :

في الوجه الأول : والذي رواه سفيان بن حسين عن الزهري ، وقد تكلم الأئمة في روايته عن الزهري ، قال الإمام أحمد: ليس بذاك في حديثه عن الزهري. وقال ابن أبي خيثمة، عن يحيى: ثقة في غير الزهري، لا يدفع، وحديثه عن الزهري ليس بذاك، إنما سمع منه بالموسم. وقال النسائي: ليس به بأس إلا في الزهري. وقال ابن حبان: يروي عن الزهري المقلوبات. ثم قال أيضاً: وإذا روى عن غيره أشبه حديثه الأثبات. وذلك أن صحيفة الزهري اختلطت عليه، فكان يأتي بها على التوهم^(٣).

وقد توبع سفيان بن حسين بروايته هذه كل من، سعيد بن بشير، وسعيد بن عبد العزيز التنوخي، أخرجه أبو داود^(٤)، والحاكم^(٥)، والبيهقي^(٦)، من طريق سعيد بن بشير، وأبو

(١) - تقريب التهذيب : ص ٢٤١ (٢٣٩٦).

(٢) - ينظر: ص ٢١٧.

(٣) - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ١٤١/١١، و المرحومين لابن حبان - ت حمدي: ٤٥٤/١ (٤٦٤)، والجامع

لعلوم الإمام أحمد : ١٤٦/١٧ (١٠٧٤).

(٤) - سنن أبي داود- ت الأرئوط : ٢٢٦/٤ (٢٥٨٠).

(٥) - المستدرک علی الصحیحین : ١٢٥/٢ (٢٥٣٧).

(٦) - السنن الكبرى للبيهقي - ط العلمية : ٣٤/١٠ (١٩٧٧١).

نعيم^(١) من طريق سعيد بن عبد العزيز التنوخي، وقد تابع الزهري على هذا الوجه قتادة، من رواية سعيد ابن بشير عنه. أخرجه الطبراني^(٢).

فسفيان قد علمت حاله، وأما سعيد بن بشير فضعيف^(٣)، وقد اضطرب فيه، فرواه مرة عن الزهري، ومرة عن قتادة.

وقال ابن عدي: وهذا خطأ، والحديث عن سعيد بن بشير عن الزهري أصوب من سعيد بن بشير عن قتادة، لأن هذا الحديث في حديث قتادة، ليس له أصل، ومن حديث الزهري له أصل، قد رواه عن الزهري سفيان بن حسين أيضاً^(٤).

وأما رواية سعيد بن عبد العزيز التنوخي، فهي غلط، وإنما هو سعيد بن بشير، نص على هذا الدارقطني^(٥)، وعلى فرض ثبوتها، فقد رواه عنه الوليد بن مسلم القرشي، وهو كثير التدليس والتسوية^(٦)، ولم يصرح بالتحديث.

وقال أبو حاتم: لم يعمل سفيان بن حسين شيئاً، لا يشبه أن يكون عن النبي -صلى الله عليه وسلم.

قال أبو عبيد: كان غير سفيان بن حسين لا يرفعه^(٧).

(١) - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: ١٢٧/٦.

(٢) - المعجم الأوسط للطبراني: ٦٢/٤ (٣٦١٣).

(٣) - تقريب التهذيب: ص ٢٣٤ (٢٢٧٦).

(٤) - الكامل في ضعفاء الرجال: ٤١٦/٤.

(٥) - علل الدارقطني: ١٦٢/٩.

(٦) - تقريب التهذيب: ص ٥٨٤ (٧٤٥٦).

(٧) - غريب الحديث: ٣٥٣/١.

وقال ابن معين لما سئل عن الحديث مرفوعاً: هذا باطل وضرب على أبي هريرة^(١)، وقد غلّط الشافعيّ سفيان بن حسين في روايته عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، حديث "الرجل جبار"^(٢)، وهو بهذا الإسناد أيضاً.

وقال أبو داود عند إخراج الحديث: رواه معمر، وشعيب، وعقيل عن الزهري، عن رجال من أهل العلم، وهذا أصح عندنا^(٣).

وقال ابن الملقن: قال ابن القطان هذا الذي قاله أبو داود من أن وقف هذا الحديث هو الأصح عنده ليس بعله في الحقيقة لو كان سفيان وسعيد رافعاه ثقتين؛ إذ لا بد أن يكون في الخبر عند الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً^(٤).

وقال ابن الملقن: صححه ابن حزم وأعله جماعات بالوقف^(٥).

قال ابن القطان: وإنما علة الخبر ضعف سفيان بن حسين في الزهري، فقد عُهد كثير المخالفة لحفاظ أصحابه، كثير الخطأ عنه، وضعف سعيد بن بشير بالجملة، ومنهم من يوثقه^(٦).

وقال ابن عبد البر: حديث انفرد به سفيان بن حسين من بين أصحاب ابن شهاب^(٧).

(١) - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: ٣٩٨/٤ (٢٠٢٥).

(٢) - الأم للشافعي - ط الفكر: ١٥٨/٧.

(٣) - سنن أبي داود - ت الأرئووط: ٢٢٦/٤ (٢٥٨٠).

(٤) - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: ٤٣١/٩.

(٥) - خلاصة البدر المنير: ٤٠٦/٢.

(٦) - بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: ٤٨٠/٣.

(٧) - التمهيد لابن عبد البر - ت بشار: ٥١٠/٨.

وقال ابن تيمية: ومعلوم أن هذا الحديث ليس من كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- ، بل هو من كلام سعيد بن المسيب، هكذا رواه الثقات، ورفعته سفيان بن حسين الواسطي، وهو ضعيف^(١).

وضعفه ابن القيم، وقال : هذا حديث انفرد به سفيان بن حسين من بين أصحاب ابن شهاب، ثم أعله بكلام أبي داود وقال بعض الحفاظ: يبعد جداً أن يكون الحديث عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً، ثم لا يرويه واحد من أصحابه الملازمين له، المختصين به الذين يحفظون حديثه حفظاً، وهم أعلم الناس بحديثه، وعليهم مداره، وكلهم يروونه عنه كأنما من قول سعيد نفسه، وتتوفر همهم ودواعيهم على ترك رفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وهم الطبقة العليا من أصحابه، المقدمون على كل من عداهم ممن روى عن الزهري، ثم ينفرد برفعه من لا يدانيهم ولا يقارهم لا في الاختصاص به ولا في الملازمة له في الحفظ ولا في الإتيان، وهو معدود عندهم في الطبقة السادسة من أصحاب الزهري على ما قال أبو عبد الرحمن النسائي -وهو سفيان بن حسين- فمن له ذوق في علم الحديث، لا يشك ولا يتوقف أنه من كلام سعيد بن المسيب لا من كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم-^(٢).

وضعفه الألباني وقال : ومع ضعف هذين، أي رواية سفيان بن حسين، وسعيد بن بشير، فقد خالفهما الثقات الأثبات، فرووه عن الزهري عن سعيد بن المسيب قوله، فهذا هو الصواب^(٣).

(١) -المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٦٢/٤.

(٢) -الفروسية المحمدية - ت مشهور: ص ٢٣١-٢٣٤.

(٣) - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: ٣٤٢/٥.

أما الوجه الثاني : فقد رواه يحيى بن سعيد موقوفاً على سعيد بن المسيب، ويحيى بن سعيد ثقة ثبت.

وقد استحسّن أبو حاتم هذا الوجه فقال : وأحسن أحواله أن يكون عن سعيد بن المسيب قوله، وقد رواه يحيى بن سعيد، عن سعيد قوله.

وقد توبع يحيى بن سعيد بروايته هذه كل من عقيل، ومعمر، وشعيب، فرووه عن الزهري موقوفاً على رجال من أهل العلم . وقد رواها أبو داود روايتهم معلقة، وقال: وهذا أصح عندنا^(١).

قال ابن معين: أثبت الناس في الزهري مالك بن أنس، ومعمر، ويونس، وعُقيل، وشعيب بن أبي حمزة، وابن عيينة^(٢).

وقد سأل الدارميّ ابنَ معين، فقال: الزهري أحبُّ إليك في سعيد بن المسيب أو قتادة؟ قال كلاهما. قلت: فهما أحبُّ إليك أو يحيى بن سعيد؟ فقال: كلُّ ثقة^(٣).

ويحتمل أن يكون المراد برجال من أهل العلم سعيد بن المسيب، وظاهر كلام ابن تيمية، وابن القيم أنه كذلك.

- خلاصة الدراسة :

أن الحديث لا يصح مرفوعاً و لا يشبه أن يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما أن يكون مقطوعاً على رجال من أهل العلم، أو على سعيد بن المسيب.

(١) - سنن أبي داود - ت الأرنبوط : ٤/٢٢٦ (٢٥٨٠).

(٢) - تاريخ ابن معين - رواية الدوري : ٣/١١٦ (٤٧٩).

(٣) - تاريخ ابن معين - رواية عثمان الدارمي : ص ٤٣ (١٧، ١٦).

- الحكم على الحديث:

الحديث من وجهه الراجح هو أن يكون موقوفاً وليس مرفوعاً عن النبي (صلى الله عليه وسلم).

وقد استحسّن أبو حاتم الوجه الثاني وقال: وأرى أنه كلام سعيد بن المسيب^(١).

وعليه فرواية يزيد بن هارون غير صحيحة بسبب سفيان بن حسين.

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإمامة والنقاد أن الحديث من طريق يزيد بن هارون ضعيف، والعلة هي الرفع ولا يصح رفعه بل وقفه أصح، والأختلاف الحاصل ليس من يزيد بن هارون بل من شيخه (سفيان بن حسين) فهو ثقة في غير الزهري. والله تعالى أعلم

(١) - علل ابن أبي حاتم: ٢٢٦/٦ (٢٤٧١).

الحديث الرابع في (الآداب والطب) : (جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ: أَيْنَ أَبِي؛ قَالَ: فِي النَّارِ.....)

قال ابن أبي حاتم : وسألت أبي عن حديث رواه يزيد ابن هارون، ومحمد بن موسى بن أبي نعيم الواسطي، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عامر بن سعد، عن أبيه؛ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) فَقَالَ: أَيْنَ أَبِي؛ قَالَ: فِي النَّارِ، قَالَ: فَأَيْنَ أَبُوكَ؟ قَالَ: حَيْثُ مَرَرْتُ بِقَبْرِ كَافِرٍ، فَبَشَّرُهُ بِالنَّارِ.

فقال: كذا رواه يزيد، وابن أبي نعيم، ولا أعلم أحداً يجاوز به الزهري غيرهما؛ إنما يروونه عن الزهري؛ قال: جاء أعرابي إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)، والمرسل أشبهه^(١).

تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه :

روي هذا الحديث عن الزهري واختلف عليه على وجهين

١- الوجه الأول : رواه يزيد بن هارون، ومحمد بن موسى بن أبي نعيم، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عامر بن سعد، عن سعد أبي وقاص... الحديث

-أخرجه البزار^(٢)، وابن السني^(٣)، والضياء المقدسي^(٤)، من طريق زيد بن أحمز. وابن ماجه^(٥)، من طريق محمد بن إسماعيل بن البخترى، ولكنه جعله عن سالم، عن أبيه.

وكلاهما (زيد بن أحمز، ومحمد بن إسماعيل) عن يزيد بن هارون.

(١) - علل ابن أبي حاتم : ٦٩٢/٥ (٢٢٦٣).

(٢) - مسند البزار: ٢٩٩/٣ (١٠٨٩).

(٣) - عمل اليوم والليلة لابن السني: ص٥٤٦ (٥٩٥).

(٤) - الأحاديث المختارة: ٢٠٤/٣ (١٠٠٥).

(٥) - سنن ابن ماجه - ت الأرثوؤط: ٥١٣/٢ (١٥٧٣).

-والطبراني في الكبير^(١)، من طريق محمد بن موسى بن أبي نعيم. بهذا الإسناد

٢-الوجه الثاني : وروي عن معمر عن الزهري. مرسلاً

-أخرجه عبد الرزاق^(٢).

- تراجم الرواة :

أما الوجه الأول : ففيه

١-محمد بن موسى بن أبي نعيم الواسطي، وقد ينسب إلى جده الهذلي: صدوق، لكن طرحه ابن معين. من العاشرة. مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وقد روى عنه أبو داود خارج السنن^(٣).

٢-إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو إسحاق المدني: نزيل بغداد، ثقة حجة تُكَلِّم فيه بلا قادح، من الثامنة. مات سنة خمس وثمانين ومائة^(٤).

٣- الزهري: سبقت ترجمته. وهو ثقة ثبت^(٥).

٤- عامر بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني: ثقة، من الثالثة. مات سنة أربع ومائة^(٦).

(١) - المعجم الكبير للطبراني : ١٤٥/١ (٣٢٦).

(٢) - في جامع معمر بن راشد المطبوع آخر مصنف عبد الرزاق: ١٠/٤٥٤ (١٩٦٨٧).

(٣) - تهذيب التهذيب : ٩/٤٨١ (٧٧٩)، تقريب التهذيب : ص ٥٠٩ (٦٣٣٧).

(٤) - الكاشف : ١/٢١٢ (١٣٨)، تقريب التهذيب: ص ٨٩ (١٧٧) .

(٥) - ينظر : ص ٢٦٤.

(٦) - الكاشف : ١/٥٢٢ (٢٥٢٩)، تقريب التهذيب : ص ٢٨٧ (٣٠٨٩).

٥-أبوه: سعد بن أبي وقاص مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب الزهري أبو إسحاق: أحد العشرة وأول من رمى بسهم في سبيل الله، ومناقبه كثيرة. مات بالعقيق سنة خمس وخمسين على المشهور، وهو آخر العشرة وفاة^(١).

أما الوجه الثاني : ففيه

١-معمر بن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري: نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة، من كبار السابعة. مات سنة أربع وخمسين ومائة، وهو ابن ثمان وخمسين سنة^(٢).

- دراسة الاختلاف :

في الوجه الأول : قال السيوطي عنه : وهذا إسناد على شرط الشيخين^(٣) .

وليس كما قال، وذكر ابن كثير هذا الحديث وقال: غريب^(٤).

وقد حصلت مخالفة في هذا الإسناد من محمد بن إسماعيل بن البخاري الواسطي، فرواه عن يزيد بن هارون، عن إبراهيم بن سعد، عن سالم، عن أبيه فذكره .

(١) - الكاشف: ٤٣٠/١ (١٨٤٥)، تقريب التهذيب : ص٢٣٢(٢٢٥٩).

(٢) - تهذيب التهذيب : ٢٤٣/١٠ (٤٣٩)، تقريب التهذيب : ص٥٤١(٦٨٠٩).

(٣) - الحاوي للفتاوي- لجلال الدين السيوطي: ٢٧٣/٢.

(٤) - البداية والنهاية - ط الفكر: ٢٨٠/٢.

وقال البوصيري : هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات. ومحمد بن إسماعيل وثقه ابن حبان، والدارقطني، والذهبي . وباقي رجال الإسناد على شرط الشيخين^(١).

ولكن رواية زيد بن أحمز أصح من رواية محمد بن إسماعيل لأمرين :

الأول : أن زيد أثبت من محمد بن إسماعيل بن البخترى فهو صدوق^(٢).

الثاني : وأن زيد توبع على هذا الإسناد والذي تابعه هو محمد بن عثمان بن مخلد^(٣) . وقد سئل عنه أبو حاتم فقال : شيخ، وقال ابن أبي حاتم : صدوق^(٤)، ووثقه ابن حبان^(٥).

وذكر البزار أن يزيد بن هارون تفرد به، وليس كما قال. فقد تابعه محمد بن أبي نعيم الواسطي، كما ذكرنا. التي أخرجها الطبراني، وعنه أبو نعيم^(٦)، وهذه متابعة جيدة، وابن أبي نعيم وثقه أبو حاتم، وابن حبان، وكذا صدقه أحمد بن سنان القطان . وكذبه ابن معين، وأبعد في ذلك^(٧).

وقد أعل أبو حاتم هذا الحديث بقوله : كذا رواه يزيد وابن أبي نعيم، ولا أعلم أحدا يجاوز به الزهري غيرهما، إنما يروونه عن الزهري، قال : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم... والمرسل أشبه.

(١) - مصباح الزجاجية في زوائد ابن ماجه : ٤٣/٢ (٥٧٠).

(٢) - تقريب التهذيب : ص ٤٦٨ (٥٧٢٩).

(٣) - مسند البزار : ٢٩٩/٣ (١٠٨٩).

(٤) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٢٥/٨ (١١٤).

(٥) - الثقات لابن حبان : ١٢٠/٩.

(٦) - معرفة الصحابة : ١٣٩/١ (٥٢٢).

(٧) - تهذيب التهذيب : ٤٨١/٩ (٧٧٩).

وعند البحث تبين أن يزيد وابن أبي نعيم قد توبعا في الرواية المتصلة: فقد تابعهم رواة اثنان آخران متصلاً، وهما :

١ - الوليد بن عطاء بن الأغر، عن إبراهيم بن سعد به، ذكره الدارقطني^(١)، والوليد بن عطاء ذكره ابن عدي وذكر له حديثاً وقال: البلية فيه من النضر بن سلمة الراوي عنه فإنه لين^(٢). وقال الذهبي في الميزان: ذكره ابن عدي وما كان ينبغي له أن يورده فإنه وثق^(٣). فهو صدوق.

٢ - والفضل بن دكين، عن إبراهيم بن سعد، أخرجه البيهقي^(٤). وسنده صحيح إلى إبراهيم ابن سعد

وقد رجح الضياء المقدسي الرواية المتصلة^(٥).

أما الوجه الثاني : والتي رجحها أبو حاتم وهي المرسلة.

وهي عن معمر بن راشد، عن الزهري، قال : جاء أعرابي ..

فحصل اختلاف بين إبراهيم بن سعد، ومعمر بن راشد . ولا شك عندنا في تقديم رواية معمر المرسلة؛ لأن معمرًا كان ثبتاً في الزهري، وأما إبراهيم بن سعد، فقد قال صالح بن محمد الحافظ : سماعه من الزهري ليس بذاك؛ لأنه كان صغيراً حين سمع من الزهري^(٦)، وقال وقال ابن معين عندما سئل : إبراهيم بن سعد، أحب إليك في الزهري، أو ليث بن سعد؟،

(١) - علل الدارقطني : ٣٣٤/٤ (٦٠٧) .

(٢) - الكامل في ضعفاء الرجال : ٣٦١/٨ (٢٠٠٢) .

(٣) - ميزان الاعتدال : ٣٤٢/٤ (٩٣٨٩) .

(٤) - دلائل النبوة للبيهقي : ١/١٩١ .

(٥) - الأحاديث المختارة : ٣/٢٠٥ .

(٦) - تهذيب التهذيب : ١/١٢٢ .

قال : كلاهما ثقتان^(١)، فإذا تدبرنا قول يعقوب بن شيبه في الليث : ثقة، وهو دونهم في الزهري . يعني : دون مالك، ومعمر، وابن عيينة، وفي حديثه عن الزهري بعض الاضطراب^(٢) ، علمنا أن قول ابن معين لا يفيد أنه ثبت في الزهري مثل معمر . والله أعلم

-خلاصة الدراسة :

فالذي يتبين من هذه الدراسة أن الرواية المرسله هي المحفوظة، وهي التي رجحها أبو حاتم الرازي والدارقطني. فلا معنى للقول أنه على شرط الشيخين بعد ثبوت هذه المخالفة .

- الحكم على الحديث :

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد رحمهم الله تعالى عليهم أن الحديث من طريق يزيد بن هارون معلنة، والعلة هي الوصل ولا يصح وصله بل إرساله أصح، والأختلاف الحاصل ليس من يزيد بن هارون بل من الراوي (إبراهيم بن سعد)؛ لأن سماعه من الزهري ليس بذلك، أي: أن الرواية المرسله أصح من الموصولة وإن كانت الأخيرة لها متابعات. والله تعالى أعلم

(١) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ١٠٢/٢ .

(٢) - تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٢٦٤/٢٤ .

المطلب الرابع في (الديات) : (إِنَّ دِيَةَ الْعَمْدِ الْخَطَأِ - بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا.....)

١- قال ابن أبي حاتم : وسئل أبو زرعة عن حديث رواه موسى بن إسماعيل المنقري، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يعقوب السدوسي، عن عبد الله بن عمرو: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) خَطَبَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَقَالَ: أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْعَمْدِ الْخَطَأِ - بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا - دِيَةٌ مُغَلَّظَةٌ مِئَةٌ مِنَ الْإِبِلِ؛ مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلْفَةً^(١) فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا، أَلَا إِنَّ كُلَّ دَمٍ وَمَالٍ وَمَأْتِرَةٍ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمِي هَذِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سِقَايَةِ الْحَاجِّ^(٢) وَسِدَانَةِ الْبَيْتِ^(٣)، فَإِنِّي قَدْ أَمْضَيْتُهَا لِأَهْلِهَا .

وروى هذا الحديث الحميدي، عن ابن عيينة، عن علي بن زيد؛ أنه سمع القاسم بن ربيعة يخبر عن ابن عمر، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : أنه قال يوم فتح مكة على درج الكعبة: الحمد لله الذي صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، ألا إن قتل العمدة الخطأ - بالسوط أو العصا - ... ، وذكر الحديث مثله؟

قال أبو زرعة: حديث القاسم بن ربيعة أصح.

قال أبو محمد [أي : ابن أبي حاتم] : ونفس حديث حماد بن سلمة؛ فإن أحمد بن سنان حدثنا عن يزيد، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يعقوب السدوسي، عن ابن عمر - وليس لابن عمرو معنى - عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ؛ وهو أشبهه.

(١) - خلفَةٌ: هي النوق الحوامل الواحدة خلفه بكسر اللام أيضا وقد جاء مفسرا بقوله في بطونها أولادها قال أهل اللغة وهي خلفه إلى أن يمضي أمد نصف حملها فتكون عشراء. ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار: ١/٢٣٧.

(٢) - سقاية الحاج : هي ما كانت قريش تسقيه الحاج من الزبيب المنبوذ في الماء، ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢/٣٨١.

(٣) - سدانة الكعبة: هي خدمتها وتولي أمرها، وفتح بابها وإغلاقه، ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر:

وقلت لأبي: من يعقوب السدوسي؟

فقال: هو يعقوب بن أوس، ويقال: عقبة بن أوس.

قلت [أي: ابن أبي حاتم]: وقد روى هذا الحديث بطوله حماد بن سلمة، عن حميد، عن القاسم بن ربيعة: أن النبي (صلى الله عليه وسلم) خطب الناس يوم الفتح...، مرسل؛ وهذا أشبه بالصواب، والله أعلم.

قال أبو محمد: وتابع يزيد بن هارون على روايته أسد بن موسى؛ فقال: عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يعقوب السدوسي، عن ابن عمر، عن النبي (صلى الله عليه وسلم)^(١).

-تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه:

هذا الحديث ورد من عدة أوجه:

١-الوجه الأول: رواه موسى بن إسماعيل المنقري، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يعقوب السدوسي، عن عبد الله بن عمرو.

-أخرجه أبو داود^(٢)، والدارقطني^(٣).

٢-الوجه الثاني: رواه الحميدي، عن سفيان بن عيينة، عن علي بن زيد؛ أنه سمع القاسم بن ربيعة يخبر عن ابن عمر، عن النبي (صلى الله عليه وسلم).

(١) - علل ابن أبي حاتم: ٢٣٠/٤ (١٣٨٩).

(٢) - سنن أبي داود - ت الأرئووط: ٦٠٩/٦ (٤٥٤٩).

(٣) - سنن الدارقطني: ١٠٠/٤ (٣١٦٩).

-أخرجه الشافعي^(١)، والحميدي^(٢)، وابن أبي شيبة^(٣)، وأحمد^(٤)، وابن ماجه^(٥)، وأبو داود^(٦)، والنسائي^(٧)، وأبو يعلى^(٨)، والدارقطني^(٩)، والبيهقي^(١٠)، والبغوي^(١١).

٣- الوجه الثالث: رواه أحمد بن سنان، عن يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن علي ابن زيد، عن يعقوب السدوسي، عن ابن عمر.

- لم أقف عليه مسنداً.

٤- الوجه الرابع: ورواه حماد بن سلمة، عن حميد، عن القاسم بن ربيعة: أن النبي (صلى الله عليه وسلم).مرسلاً

- لم أقف عليه مسنداً.

(١) - مسند الشافعي - ترتيب السندي : ١٠٨/٢ (٣٦١).

(٢) - مسند الحميدي : ٥٥٩/١ (٧١٩).

(٣) - مصنف ابن أبي شيبة - ت الشثري: ٨/١٥ (٢٨٤٤٢).

(٤) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ١٨٨/٨ (٤٥٨٣).

(٥) - سنن ابن ماجه - ت عبد الباقي : ٨٧٨/٢ (٢٦٢٨).

(٦) - سنن أبي داود - ت الأرئووط : ٦٠٩/٦ (٤٥٤٩).

(٧) - سنن النسائي - المجتبى : ٤٢/٨ (٤٧٩٩).

(٨) - مسند أبي يعلى الموصلي : ٦٣٤/٧ (٥٦٧٥).

(٩) - سنن الدارقطني : ١٠٠/٤ (٣١٦٩).

(١٠) - السنن الكبرى للبيهقي - ط العلمية : ١٢٠/٨ (١٦١١٨).

(١١) - شرح السنة للبغوي : ١٨٦/١٠ (٢٥٣٦).

- تراجم الرواة :

أما الوجه الأول ففيه:

١- أبو سلمة التبوذكي : ثقة ثبت، سبقت ترجمته^(١) .

٢- حماد بن سلمة : ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، سبقت ترجمته^(٢) .

٣- علي بن زيد بن جدعان التيمي البصري: ضعيف. سبقت ترجمته^(٣) .

٤- عقبة بن أوس ويقال: يعقوب بن أوس السدوسي البصري: روى عن بن عمرو بن العاص في خطبة يوم الفتح وقيل: عن ابن عمر، روى عنه القاسم بن ربيعة، ومحمد بن سيرين، وعلي بن زيد بن جدعان، قال الدوري عن ابن معين: عقبة بن أوس هو يعقوب بن أوس. وقال العجلي: بصري تابعي ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث. وذكره ابن حبان: في الثقات أخرجوا له هذا الحديث الواحد واختلف فيه على القاسم بن ربيعة قال ابن حجر: زعم خليفة بن خياط أن عقبة ويعقوب إخوان ووقع عند بن أبي خيثمة عن يعقوب ابن أوس رجل من الصحابة قال خطب فذكره. وتعقبه بأن قال كذا وقع. وليس ليعقوب صحبة وإنما رواه عن بن عمرو^(٤) .

٥- عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سهم بن عمرو بن هصيص بن كعب بن لؤي القرشي السهمي: يكنى أبا محمد وقيل أبو عبد الرحمن، أمه ربيعة

(١) - ينظر: ص ١٢٥.

(٢) - ينظر : ص ٨٧.

(٣) - ينظر: ص ٢٤٢.

(٤) - تهذيب التهذيب: ٢٣٧/٧.

بنت منبه بن الحجاج السهمي، وكان أصغر من أبيه باثنتي عشرة سنة، أسلم قبل أبيه، وكان فاضلاً عالماً قرأ القرآن والكتب المتقدمة^(١).

أما الوجه الثاني ففيه :

١- عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي المكي أبو بكر: ثقة حافظ فقيه، أجل أصحاب ابن عيينة. من العاشرة، مات بمكة سنة تسع عشرة ومائتين وقيل بعدها. قال الحاكم: كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدوه إلى غيره^(٢).

٢- سفيان بن عيينة: ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات. سبقت ترجمته^(٣).

٣- علي بن زيد: ضعيف، سبقت ترجمته^(٤).

٤- القاسم بن ربيعة بن عبد الله بن ربيعة الغطفاني الجوشني: عن بن عمر، وعقبة بن أوس وعنه: أيوب، والحذاء، وحميد، وثقوه وكان نسابة ذكر لقضاء البصرة^(٥).

أما الوجه الثالث ففيه :

١- أحمد ابن سنان بن أسد بن حبان أبو جعفر القطان الواسطي: ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة تسع وخمسين ومائتين وقيل قبلها^(٦).

(١) - أسد الغابة في معرفة الصحابة: ٣/٣٤٥ (٣٠٩٢)

(٢) - تقريب التهذيب: ص ٣٠٣ (٣٣٢٠).

(٣) - ينظر: ص ٢٠٣.

(٤) - ينظر: ص ٢٤٢.

(٥) - الكاشف: ١٢٧/٢ (٤٥٠٨).

(٦) - تقريب التهذيب: ص ٨٠ (٤٤).

٢- حماد بن سلمة : ثقة عابد، تغير حفظه بأخره. سبقت ترجمته^(١) .

٣- علي بن زيد : ضعيف، سبقت ترجمته^(٢) .

٤- يعقوب السدوسي : ثقة، سبقت ترجمته^(٣) .

أما الوجه الرابع ففيه :

١- حماد بن سلمة : ثقة عابد، تغير حفظه بأخره. سبقت ترجمته^(٤) .

٢- حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري : ثقة مدلس، سبقت ترجمته^(٥) .

٣- القاسم بن ربيعة : ثقة، سبقت ترجمته^(٦) .

-دراسة الاختلاف:

عند الدراسة والنظر في هذه الأوجه نرى أن الاختلاف فيه كونه مروى من مسند عن عبد الله ابن عمرو بن العاص، أم من مسند عبد الله بن عمر؟ فنلاحظ يعقوب السدوسي يروي عن عبد الله بن عمرو وتارة يروي عن ابن عمر، ويروي القاسم بن ربيعة عن ابن عمر وتارة يروي مرسلًا.

(١) - ينظر : ص ٨٧ .

(٢) - ينظر : ص ٢٤٢ .

(٣) - ينظر : ص ٢٨٠ .

(٤) - ينظر : ص ٨٧ .

(٥) - ينظر : ص ٥٦ .

(٦) - ينظر : ص ٢٨١ .

ففي الوجه الأول:

رواه علي بن زيد وهو ضعيف عن يعقوب السدوسي، عن عبد الله بن عمرو.

فقد ذكر ابن خيثمة فقال: ويعقوب ليس له صحبة.^(١) فلا يصح سماع يعقوب من عبد الله بن عمرو.

وأما الوجه الثاني والثالث: الواردة عن ابن عمر نلاحظ وجود علي بن زيد بن جدعان كذلك وهو ضعيف ومتكلم فيه، قال حماد بن زيد: كان يقلب الأحاديث^(٢)، فهنا يرويه عن القاسم بن ربيعة، عن ابن عمر كما تقدم. ومرة أخرى قال: عن يعقوب السدوسي، عن ابن عمر.

ولم أجد من نص على سماع القاسم بن ربيعة من ابن عمر.

أما يعقوب السدوسي عن ابن عمر، قال العلاءي: عقبه بن أوس عن عبد الله بن عمر أو عبد الله بن عمرو، قال ابن الغلابي فيما رواه عنه إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد: لم يسمع منه. قلت: وهو في السنن الثلاثة^(٣).

وقال ابن أبي حاتم عندما ذكر الطرق عن ابن عمر، قال: وليس لابن عمرو معنى - عن النبي (صلى الله عليه وسلم).

أما الوجه الرابع:

فقد قال عنه أبو زرعة: حديث القاسم بن ربيعة أصح.

(١) - التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة - السفر الثاني - ط الفاروق : ٦٠٤/١.

(٢) - سير أعلام النبلاء - ط الرسالة : ٢٠٧/٥.

(٣) - جامع التحصيل في أحكام المراسيل : ص ٢٣٩ (٥٢٨).

وقال ابن أبي حاتم عنه : وهذا أشبه بالصواب، والله أعلم .

وقد توبع حماد بن سلمة على هذا الوجه سهل بن يوسف أخرج روايته النسائي في المجتبى^(١)، وفي الكبرى^(٢)، من طريق سهل بن يوسف، عن حميد، عن القاسم، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مراسلاً.

وأحمد^(٣)، والبيهقي^(٤)، من طريق هشيم، عن حميد الطويل، عن القاسم بن ربيعة. مراسلاً. وكذلك من طريق أيوب أخرجه النسائي في المجتبى^(٥)، وفي الكبرى^(٦)، والطحاوي^(٧) من طريق أيوب، عن القاسم، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مراسلاً.

وقد ذكر ابن أبي حاتم في هذا الإسناد عن حماد بن سلمة، ولكن الطحاوي قال بأنه حماد ابن زيد والنسائي ذكر فقط حماد، ولم يذكر اسمه الكامل، فإن كان حماد بن زيد فهو مقدم على أيوب خاصة؛ بل هو أثبت أهل الدنيا في أيوب، قال يحيى بن معين: ليس أحد أثبت في أيوب منه^(٨).

وقال أيضاً: من خالفه من الناس جميعاً فالقول قوله في أيوب^(٩).

(١) - سنن النسائي : ٤٢/٨ (٤٨٠٠).

(٢) - السنن الكبرى للنسائي - ط الرسالة : ٣٥٤/٦ (٦٩٧٤).

(٣) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ١١٠/٢٤ (١٥٣٨٩).

(٤) - السنن الكبرى للبيهقي - ط العلمية : ٣٠٢ / ١٦ (١٦٢٣٢).

(٥) - سنن النسائي : ٤٠/٨ (٤٧٩٢).

(٦) - السنن الكبرى للنسائي - ط الرسالة : ٣٥٢/ ٦ (٦٩٦٨).

(٧) - شرح مشكل الآثار للطحاوي : ٤٦٧/١٢ (٤٩٤٧).

(٨) - طبقات الحفاظ للسيوطي : ص ١٠٣ (٢٠٣).

(٩) - تهذيب التهذيب : ١٠/٣.

وقال أبو زرعة: حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة بكثير وأصح حديثاً وأتقن^(١)، وقال سليمان بن حرب: حماد بن زيد في أيوب أكبر من كل من روى عن أيوب^(٢).

- خلاصة الدراسة :

أن الوجه الرابع هو الراجح وهو عن القاسم بن ربيعة مرسلاً، ليس فيه ابن عمر ولا غيره. والله أعلم

- الحكم على الحديث :

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد رحمهم الله تعالى عليهم أن الحديث من طريق يزيد بن هارون معلنة، والعلة هي الانقطاع وعدم السماع، والأختلاف الحاصل بين الأوجه الثلاثة الأولى ليس من يزيد بن هارون بل من الراوي (علي بن زيد بن جدعان) فهو ضعيف ومتكلم فيه، وكان يقلب الأحاديث، والوجه الراجح هو الوجه الرابع وهو الأشبه بالصواب؛ كما يقول أبو زرعة وابن أبي حاتم، والذي استنتجته من خلال بحثي عن حال الرواة والمرويات. والله تعالى أعلم

(١) - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ١٣٩/٣ (٦١٧).

(٢) - تهذيب الكمال في أسماء الرجال : ٢٤٧/٧.

المطلب الخامس في (ثواب الاعمال) : (الرحم حُجْنة كحُجْنة المغزل)

قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه يزيد بن هارون، ومحمد بن عبدالله الخزاعي، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أبي ثمامة الثقفي، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيّ (صلى الله عليه وسلم)، قَالَ: **الرحم حُجْنة كحُجْنة المغزل**^(١).

قال ابن أبي حاتم : قال أبي: ما أعلم أحداً رفع هذا الحديث غير هذين، والناس يوقفونه.

قلت لأبي: أيهما أشبه بالصحيح ؟

قال أبو حاتم: الموقوف أصح^(٢).

تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه:

- لم أقف عليه - بحسب اطلاعي - بكتب التخريج وكتب الحديث.

تراجم الرواة:

١- محمد بن عبدالله بن عثمان الخزاعي البصري: ثقة، من صغار التاسعة. مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين^(٣).

٢- حماد بن سلمة : ثقة عابد، وتغير حفظه بأخرة، سبقت ترجمته^(٤).

(١) - حجنة المغزل: الصنارة وهي الحديدة العفاء التي يعلق بها الخيط ثم يفتل المغزل، ينظر : غريب الحديث لابن قتيبة : ٣٣٤/١ (٥٠).

(٢) - علل ابن أبي حاتم : ٣٠٦/٥ (٢٠٠٢).

(٣) - الكاشف : ١٨٨/٢ (٤٩٦٣)، تقريب التهذيب : ص ٤٨٩ (٦٠٣٥).

(٤) - ينظر : ص ٨٧.

٣-قتادة: ثقة ثبت، ولا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث. سبقت ترجمته^(١).

٤-أبو ثمامة الثقفي: مجهول، ولم يرو عنه غير قتادة. انفرد ابن حبان بتوثيقه وقال عنه الحنفي^(٢).

٥- عبد الله بن عمرو بن العاص، هو أحد العبادة الفقهاء سبقت ترجمته^(٣).

خلاصة الدراسة :

عند الدراسة والبحث والتأمل في هذا الحديث وجدت بأن الإمام أبا حاتم قال عنه: ما أعلم أحداً رفع هذا الحديث غير هذين، والناس يوقفونه.

ورجح الموقوف - كما مر معنا -

ولكن وجدت متابعات ولم يتفرد يزيد بن هارون ولا محمد بن عبدالله بهذا الإسناد، فقد تابعهم

- عفان بن مسلم: أخرجه ابن أبي شيبة^(٤)، وأحمد^(٥)،

- وبخر بن أسد: أخرجه أحمد^(٦).

- وروح بن عبادة: أخرجه أحمد^(٧).

(١) - ينظر : ص ١٠٣ .

(٢) - الثقات لابن حبان : ٥٦٧/٥ .

(٣) - ينظر : ص ٢٨٠ .

(٤) - مصنف ابن أبي شيبة: ٢١٧/٥ (٢٥٣٩٣) .

(٥) - مسند الإمام أحمد - ط الرسالة : ٣٨٨/١١ (٦٧٧٤) .

(٦) - المصدر نفسه .

(٧) - المصدر نفسه : ٥٤١/١١ (٦٩٥٠) .

- والمؤمل بن إسماعيل: أخرجها الدولابي^(١).
- والحجاج بن منهال: أخرجها البخاري في التاريخ الكبير^(٢)، والحاكم^(٣)
- وعيسى بن موسى: أخرجها أبو أحمد الحاكم^(٤).
- وحبان بن هلال: أخرجها الحاكم^(٥).
- جميعاً: (عفان بن مسلم، وبهر بن أسد، وروح بن عبادة، والمؤمل بن إسماعيل، والحجاج بن منهال، وعيسى بن موسى، وحبان بن هلال) عن حماد بن سلمة مرفوعاً.
- ورواه النضر بن شميل، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أبي أمامة الثقفي، عن عبد الله بن عمرو، موقوفاً^(٦). ولكن قال فيه عن أبي أمامة الثقفي وليس أبي ثمامة.
- ولم يتابعه على هذا الوجه أحداً، فقد تفرد به النضر بن شميل من بين أصحاب حماد بن سلمة.
- ولكن الحديث بكلا الروایتين ضعيف للانقطاع بين قتادة وأبي ثمامة، قال علي بن المديني: ما أرى قتادة سمع من أبي ثمامة الثقفي^(٧).

(١) - الكنى والأسماء للدولابي : ٤١٢/١ (٧٤٠).

(٢) - التاريخ الكبير للبخاري- ت المعلمي : ١٤٧/١.

(٣) - المستدرک علی الصحیحین: ١٧٩/٤ (٧٢٨٨).

(٤) - الأسماء والكنى: ١١٧/١ (١١٥٦).

(٥) - المستدرک علی الصحیحین: ١٧٩/٤ (٧٢٨٨).

(٦) - مساوئ الأخلاق- أبو بكر محمد بن جعفر الخرائطي : ص١٢٨ (٢٥٦).

(٧) - سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني: ص١٦٥.

ولم أقف على أي معلومات تتعلق بتاريخ ميلاد ووفاة أبي ثمامة أو ما يدل عليهما. ولجهالة أبي ثمامة الثقفي، لم يرو عنه غير قتادة، ولم يوثقه غير ابن حبان، ولم أقف على من تكلم في أبي ثمامة جرحاً أو تعديلاً، وبه يظهر بأنه مجهول الحال. والله أعلم

وقد رواه مرفوعاً جماعة من أصحاب حماد بن سلمة، وبه يظهر أن الراجح رفع الحديث، وكذلك قد روي الرفع من وجه آخر عن عبدالله بن عمرو، من طريق فطر، عن مجاهد، أخرجه البخاري^(١).

الحكم على الحديث :

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد رحمهم الله تعالى عليهم أن الحديث من طريق يزيد بن هارون ضعيف، والعلة هي الانقطاع وعدم السماع بين قتادة وبين أبي ثمامة، وجهالة حال أبي ثمامة، والعلة ليس من يزيد بن هارون بل من الراوي (قتادة بن دعامة السدوسي)، ولكن المتن صح من طريق مرفوعة من حديث أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم عند البخاري^(٢)، ومسلم^(٣). والله تعالى أعلم

(١) - صحيح البخاري - ط السلطانية : ٦/٨ (٥٩٩١).

(٢) - المصدر نفسه : ٦/٨ (٥٩٨٨)، (٥٩٨٩).

(٣) - صحيح مسلم - ط التركيّة : ٧/٨ (٢٥٥٤)، (٢٥٥٥).

المطلب السادس في (العرض والحساب): (أَعَدَّ اللَّهُ لِإِبْرَاهِيمَ قَصْرًا مِنْ لُؤْلُؤَةٍ.....)

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن سماك، عن عكرمة، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : أَعَدَّ اللَّهُ لِإِبْرَاهِيمَ قَصْرًا مِنْ لُؤْلُؤَةٍ، لَا صَدْعَ فِيهَا وَلَا وَهْيَ^(١).

قال أبي: حدثنا بهذا الحديث أبو سلمة، وسليمان بن حرب، عن حماد بن سلمة، موقوفاً . والموقوف أصح^(٢).

تخريج الحديث وبيان أوجه الاختلاف فيه:

رواه حماد بن سلمة واختلف عليه بالرفع والوقف:

١- الوجه الأول : رواه يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن سماك، عن عكرمة، عن أبي هريرة مرفوعاً.

-أخرجه ابن أبي الدنيا^(٣)، والبخاري^(٤)، والقاسم بن موسى^(٥)، وأبو بكر بن أبي داود^(٦).

٢- الوجه الثاني: رواه أبو سلمة، وسليمان بن حرب، عن حماد بن سلمة، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن أبي هريرة موقوفاً.

- لم أقف على من أخرجهما، سوى ما ذكره ابن أبي حاتم في العلل.

(١) - أي لا شق فيها ولا ضعف، ينظر: مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار: ١٢٤/٥.

(٢) - علل ابن أبي حاتم : ٥٠٥/٥ (٢١٤١).

(٣) - صفة الجنة لابن أبي الدنيا - ت سليم : ص ١٣٥ (١٦٧).

(٤) - مسند البخاري: ٢٩٠/١٥ (٨٧٨٩).

(٥) - جزء القاسم بن موسى الأشيب: ص ١٤ (١٣).

(٦) - البعث - عبد الله بن سليمان بن الأشعث: ص ٥٩ (٦٩).

تراجم الرواة:

أما في الوجه الأول: ففيه

- ١- حماد بن سلمة: ثقة عابد، وتغير حفظه بأخرة، سبقت ترجمته^(١).
- ٢- سماك بن حرب بن أوس بن خالد بن نزار بن معاوية بن حارثة الذهلي البكري أبو المغيرة الكوفي: صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن. من الرابعة، مات سنة ثلاث وعشرين ومائة^(٢).
- ٣- عكرمة مولى ابن عباس: وهو ثقة ثبت، سبقت ترجمته^(٣).

أما الوجه الثاني: ففيه

- ١- أبو سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي: وهو ثقة ثبت، سبقت ترجمته^(٤).
- ٢- سليمان بن حرب الأزدي الواشحي البصري: قاضي مكة، ثقة إمام حافظ، من التاسعة. مات سنة أربع وعشرين ومائتين، وله ثمانون سنة^(٥).
- ٣- حماد بن سلمة: سبقت ترجمته. وهو ثقة عابد، وتغير حفظه بأخرة^(٦).
- ٤- سماك بن حرب: سبقت ترجمته أعلاه.

(١) - ينظر: ص ٨٧.

(٢) - تهذيب التهذيب: ٤/٢٣٣.

(٣) - ينظر: ص ١٣٥.

(٤) - ينظر: ص ١٢٥.

(٥) - الكاشف: ١/٤٥٨ (٢٠٧٩)، تقريب التهذيب: ص ٢٥٠ (٢٥٤٥).

(٦) - ينظر: ص ٨٧.

٥- عكرمة مولى ابن عباس: سبقت ترجمته. وهو ثقة ثبت^(١).

دراسة الاختلاف:

الوجه الأول: رواه يزيد بن هارون وهو ثقة متقن عابد، وتابعه النضر بن شميل بروايته مرفوعاً، أخرجه البزار^(٢)، والطبراني^(٣)، وتمام^(٤).

قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن حماد بن سلمة فأسنده إلا يزيد بن هارون والنضر ابن شميل وغيرهما يروونه موقوفاً^(٥).

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن سماك إلا حماد بن سلمة، ولا رواه عن حماد إلا النضر بن شميل ويزيد بن هارون^(٦).

قال ابن كثير عقب كلام البزار المذكور: لولا هذه العلة لكان على شرط الصحيح، ولم يخرجوه^(٧).

يزيد بن هارون، والنضر بن شميل ثقتان، ويحتمل أن يكون الاضطراب من حماد بن سلمة لقوله الطبراني: لم يروه عن سماك إلا حماد بن سلمة.

(١) - ينظر: ص ١٣٥.

(٢) - مسند البزار: ٢٩٠/١٥ (٨٧٩٠).

(٣) - المعجم الأوسط للطبراني: ٣٢٩/٦ (٦٥٤٣).

(٤) - فوائد تمام: ٢٤٠/١ (٥٧٨).

(٥) - مسند البزار: ٢٩٠/١٥.

(٦) - المعجم الأوسط للطبراني: ٣٢٩/٦.

(٧) - البداية والنهاية - ط هجر: ٣٩٩/١.

وله أوهام في حديثه عن غير ثابت وحميد الطويل، وهذا الحديث من روايته عن غيرهما فلعل الوهم منه، لا من يزيد، والنضر.

أما الوجه الثاني:

فقد ذكر أبو حاتم بأن أبا سلمة، وسليمان بن حرب، أوقفاه على الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه. وأبو سلمة وسليمان ثقتان كما سبق في ترجمتهم، وتابعهم حجاج بن المنهال: وهو ثقة فاضل^(١)، وسريج بن نعمان: ثقة يهمل قليلاً^(٢)، وقد ذكر روايتهم الدارقطني^(٣)، ولم أقف عليها.

وقد توبع حماد بن سلمة برواية الوجه الموقوف، تابعه عمر ووقفه على سماك، كما ذكر ذلك الدارقطني وقال الموقوف هو الأصح^(٤)، ولم أقف عليها.

وقد رووا عن سماك كل من (عمر بن عبيد، وعمر بن موسى) فإن كان عمر بن عبيد الطنافسي: فهو صدوق^(٥).

وإن كان عمر بن موسى بن وجيه الوجيهي: فهو منكر الحديث متروك^(٦).

خلاصة الدراسة :

إن الوجه الراجح: هو الوجه الثاني وهو الموقوف على أبي هريرة.

(١) - تقريب التهذيب : ص ١٥٣ (١١٣٧).

(٢) - المصدر نفسه : ص ٢٢٩ (٢٢١٨).

(٣) - علل الدارقطني : ١١ / ١٢٦ (٢١٦٥).

(٤) - المصدر نفسه.

(٥) - تقريب التهذيب : ص ٤١٥ (٤٩٤٥).

(٦) - التاريخ الكبير للبخاري - ت المعلمي : ٦ / ١٩٧، ميزان الاعتدال : ٣ / ٢٢٤.

وقد رواه أربعة من الأئمة الثقات عن حماد بن سلمة بالوجه الموقوف، ومتابعة عمر له كذلك والتي رجحها الدارقطني.

فيكون للحديث علتان :

الأولى: بأن حماد بن سلمة قد يكون الوهم منه في رفعه للحديث والله أعلم .

والعلة الأخرى: سماك بن حرب صدوق وروايته عن عكرمة مضطربة وقد تغير بأخره فكان ربما تلقن^(١)، وقال العجلي: كان في حديث عكرمة، ربما وصل شيء^(٢)، وقال النسائي: كان يلحن، فيتلقن^(٣)، ولم يظهر لي هل سماع حماد بن سلمة منه قبل اختلاطه أم بعده.

الحكم على الحديث

الحديث من وجهه المرجوح مضطرب الإسناد؛ لرواية سماك بن حرب عن عكرمة.

وقول أبي حاتم والدارقطني بأن الموقوف أصح من المرفوع، لا يقتضي صحة الحديث، بل القصد بالنسبة للرواية المرفوعة. والله أعلم

وقول ابن كثير: لولا هذه العلة [يقصد بها علة المخالفة بإسناد الرواية ورفعها] لكان على شرط الصحيح، ولم يخرجوه.

- يتبين من خلال دراسة أقوال الإئمة والنقاد رحمهم الله تعالى عليهم أن الحديث من طريق يزيد بن هارون ضعيف، والعلة هي الاضطراب، والعلة ليس من يزيد بن هارون بل من الراوي (سماك بن حرب) فهو صدوق وروايته عن عكرمة مضطربة. والله تعالى أعلم

(١) - تهذيب التهذيب : ٢٣٣/٤ .

(٢) - الثقات للعجلي - ط الدار: ٤٣٦/١ (٦٨٠).

(٣) - ميزان الاعتدال: ٢٣٣/٢ .

الخلاصة

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي مَنَّ عليَّ بإتمام هذا البحث المتواضع وأسأله - سبحانه - أن يتقبله مني.

بعد مضي عدة أشهر مع علم العلل وكتابي (العلل للترمذي، وعلل الحديث لابن أبي حاتم) (دراسة نقدية) بحثاً ودراسةً وتخریجاً، وبلغت أحاديث الدراسة أربعة وثلاثين حديثاً، والحمد لله استفدت كثيراً، وتوصلت إلى بعض النتائج العلمية، والتوصيات الخاصة بهذا العلم العظيم، وأسأل الله التوفيق والسداد.

أولاً: النتائج:

توصلت من خلال هذا البحث إلى نتائج مهمة، من أبرزها:

١- ليس كل علة وردت في الحديث سواء في السند أو في المتن، تعتبر علة قاذحة، ترد الحديث. وإنما هناك علل غير قاذحة ولا تؤثر فيه.

٢- الحديث الأول تتقوى بكثرة الطرق، والمتابعات والشواهد.

٣- قد يكون الحديث معلولاً، ولكن له أصل في القرآن الكريم أو السنة، فيعمل به الأئمة الفقهاء، كما في الحديث الأول.

٤- ومن خلال الدراسة تبين لي أن هناك أحاديث معلولة من طريق ولا تصح، ولكن هناك طرق أخرى بالمتن نفسه وهي صحيحة وليست موضع دراستي. فأعرضت عنها، وبعضها نبهت عليها في ثنايا الرسالة .

٥- أن علم علل الحديث من أدق أنواع علوم الحديث، وأكثرهم حاجة للحقيقة والحذر عند قراءة أقوال العلماء في التعليل، حتى يتمكن الباحث من فهم علة كل حديث ومن ثم الترجيح والحكم.

٦- ومن أهم قواعد الترجيح بين الروايات عند الاختلاف: الترجيح بالأقوى، فإن استوى الرواة في ذلك فبالأكثر، وإلا فبقرائن أخرى، كما في الحديث الثاني.

٧- أن المنهج النقدي عند أئمة العلل يشمل الأسانيد والمتون، لا كما زعم المستشرقون ومن قلدتهم من جهة المسلمين أن المحدثين لم يلتفتوا لنقد المتون.

٨- وأن عامة ما كانت من ملاحظات على أحاديث يزيد بن هارون عامتها كانت ليست منه، وإنما من أحد رواة الأسناد، إما من تلاميذه، أو من فوقه من الشيوخ، ومع ذلك فالخطأ والوهم لا يسلم منه أحد من أئمة الحديث، كما قال سلفنا الأوائل (رحمة الله تعالى عليهم)

ثانياً: التوصيات:

١- أوصي زملائي الطلبة بعد تقوى الله تعالى، وإخلاص النية له، وأنا معهم بالحرص الشديد على تعقب روايات الأئمة الثقات، مثل ما تعقبها الأوائل، وأخرجوا لنا درراً رائعة في مسائل نقد الرجال، وفي مسائل سبر الأحاديث، وفي مسائل جمع الروايات والمرويات، فالفائدة هنا تكمن وتوجد، ولذلك لم نجد أحداً عمل في هذا الميدان إلا النزر اليسير (أقصد به نقد الرجال، اي: علم العلل).

٢- الاهتمام بسلفنا الأوائل رواة الحديث عن النبي (صل الله عليه وسلم) فهم الأنجم الذين أضأوا لنا الطريق.

٣- مثلما اهتمت بروايات يزيد بن هارون، أيضاً نحتّم بألفاظه في الجرح والتعديل، فيه وفي غيره، ففيها علمٌ غزير وفائدة عظيمة.

٤- علم العلل علمٌ عظيم، فأتمنى الخوض فيه في هذا الميدان، وسأستمر بإذن الله تعالى، وأوصي زملائي وزميلاتي الذين هم معي في هذا المجال، أن نبقى مستمرين؛ لأن علم العلل علمٌ عظيم ويحتاج إلى دراسة واعية .

وختاماً أسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفّقني في أمري ويبارك لي في عملي، وأن يضع لرسالتي هذه القبول ويرزقني الأخلص في القول والعمل . والله تعالى أعلم
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع :

١. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي (٧٤٨ هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: الدكتور بشار عوّد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ .
٢. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكنايني الشافعي (ت: ٥٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٣. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيره، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر (راجعوه ووجد منهج التعليق والإخراج)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيره النبوية (بالمدينة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
٤. الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحّاك بن مخلد الشيباني (ت: ٢٨٧هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراجعية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩١.
٥. الأحاديث التي أعل الإمام البخاري متونها بالتناقض، بسام بن عبد الله بن صالح الغانم العطوي، بحث ضمن العدد ٣٤ من مجلة الحكمة الصادر في محرم ١٤٢٨ [وهي مجلة علمية شرعية محكمة نصف سنوية تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق المخطوطات].
٦. الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور

عبد الملك بن عبد الله بن دهب، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة،

١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٧. الأحرف السبعة للقرآن، عثمان بن سعيد الداني أبو عمرو الأندلسي، تحقيق: عبد المهيم طحان.

٨. أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (ت ٢٥٩هـ) / المحقق: عبد

العليم عبد العظيم البستوي، دار النشر: حديث أكاديمي - فيصل آباد، باكستان.

٩. إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، دار المعرفة - بيروت.

١٠. أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، أبو الوليد محمد بن عبد الله الأزرق (ت: ٢٢٣ هـ)، تحقيق:

عبد الملك بن عبد الله بن الدهيش، دار الأسد، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١١. الآداب للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، اعتنى

به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المنذوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى،

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٢. الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية

ومكتبتها - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٧٩ م.

١٣. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني

(ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا.

١٤. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل

القزويني (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى،

١٤٠٩.

- ١٥ . ارواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٦ . أسامي الضعفاء (طبع مع سؤالات البرذعي)، عبید الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، (ت: ٢٦٤ هـ)، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- ١٧ . الأسامي والكنى، أبو أحمد الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي (ت ٣٧٨ هـ)، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، دار الفاروق للطباعة والنشر، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
- ١٨ . الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ - ٢٠٠٠ م.
- ١٩ . أسد الغابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٠ هـ)، دار الفكر - بيروت.
- ٢٠ . الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، مكتبة الخانجي - القاهرة / مصر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٢١. الأسماء والصفات، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة السوادي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.
٢٢. الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ.
٢٣. الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (ت ٥٨٤ هـ)، دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الثانية، ١٣٥٩ هـ.
٢٤. الإعراب عن الحيرة والإلتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس، ابن حزم الظاهري (ت: ٤٥٦ هـ)، تحقيق: محمد بن زين العابدين رستم،
٢٥. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
٢٦. الإغراب: الرابع من حديث شعبة بن الحجاج وسفيان بن سعيد الثوري مما أغرب بعضهم على بعض، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣ هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى، دار المآثر - المدينة النبوية، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٢٧. الأم، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ)، دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م (وأعادوا تصويرها ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).

٢٨. أمالي المحاملي رواية ابن يحيى البيع المحاملي، تحقيق: إبراهيم إبراهيم القيسي، در ابن القيم - المكتبة الإسلامية.

٢٩. الأمالي بجامع دمشق (أربعة مجالس إملاء)، أحمد بن علي الخطيب البغدادي

٣٠. الأموال، أبو عبيد؛ القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي، بالولاء، الخراساني البغدادي، تحقيق: سيد بن رجب أبي أنس، سنة النشر: ١٤٢٨ - ٢٠٠٧ .

٣١. الأنساب، عبد الكريم بن محمد السمعاني، أبو سعد (٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ.

٣٢. أنيس السّاري في تخرّيج و تحقّيق الأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري، أبو حذيفة، نبيل بن منصور بن يعقوب بن سلطان البصارة الكويتي، تحقيق: نبيل بن منصور بن يعقوب البصارة، مؤسّسة السّماحة، مؤسّسة الرّيان، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

٣٣. الإيمان لابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي.

٣٤. البحر المحيط الشّجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي، دار ابن الجوزي - الرياض، الطبعة: الأولى، (١٤٢٦ - ١٤٣٦ هـ).

٣٥. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثمّ الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، مطبعة السعادة - القاهرة.

٣٦. البدر المنير في تخرّيج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٣٧. البعث، أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٣٨. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (ت: ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٣٩. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من تحقيقين دار الهداية.
٤٠. تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب (٢٨١هـ)، رواية: أبي الميمون بن راشد، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، أصل التحقيق: رسالة ماجستير بكلية الآداب - بغداد، مجمع اللغة العربية - دمشق.
٤١. تاريخ أسماء الثقات، أبو حفص عمر بن أحمد المعروف بـ ابن شاهين (٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.
٤٢. التاريخ الأوسط، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: تيسير بن سعد، دار الرشد - الرياض.

- ٤٣ . تاريخ التراث العربي (علوم القرآن والحديث - التدوين التاريخي - الفقه - العقائد)، الدكتور فؤاد سزكين، نقله إلى العربية: د محمود فهمي حجازي، راجعه: د عرفة مصطفى - د سعيد عبد الرحيم، أعاد صنع الفهارس: د عبد الفتاح محمد الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام النشر: ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- ٤٤ . تاريخ الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين، عثمان بن سعيد الدارمي أبو سعيد - يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف.
- ٤٥ . التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة السفر الثاني، أحمد بن أبي خيثمة بن زهير بن حرب، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال.
- ٤٦ . التاريخ الكبير، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت: ٢٥٦ هـ)، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، نشر المتميز - الرياض.
- ٤٧ . التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.
- ٤٨ . تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ). تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب ، ١٤٢٢ هـ.
- ٤٩ . التاريخ عن أبي زكريا يحيى بن معين - رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري عنه، أبو زكريا يحيى بن معين، ضمن كتاب: يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩.

٥٠. تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها/
أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر (٤٩٩ هـ - ٥٧١ هـ)،
دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٥١. تاريخ واسط، أسلم بن سهل ، بَحْثُ الشَّل (٢٩٢هـ)، تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة:
الأولى، ١٤٠٦ هـ.
٥٢. تالي تلخيص المشابه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت):
٤٦٣هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان ، أحمد الشقيرات، دار الصمعي - الرياض، الطبعة:
الأولى، ١٤١٧.
٥٣. التبيان في آداب حملة القرآن، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، حققه وعلق
عليه: محمد الحجار، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة: الثالثة مزيدة ومنقحة،
١٤١٤ هـ .
٥٤. -تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الدكتور بشار عواد معروف، الشيخ
شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ -
١٩٩٧ م.
٥٥. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت -
لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.
٥٦. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت)
١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

٥٧. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ.
٥٨. التحقيق في أحاديث الخلاف، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت : ٥٩٧هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٥.
٥٩. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفارياي، الناشر: دار طيبة.
٦٠. التدوين في أخبار قزوين، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (ت ٦٢٣هـ)، تحقيق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، الطبعة: ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
٦١. تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ).
٦٢. ترتيب الأمالي الخميسية للشجري، يحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسيني الشجري الجرجاني (٤٩٩ هـ)، رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (٦١٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ .
٦٣. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (ت ٦٥٦ هـ)، ضبط أحاديثه وعلق عليه: مصطفى محمد عمارة، مكتبة مصطفى الباي الحلبي - مصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

٦٤. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر - بيروت، الأولى. ١٩٩٦م
٦٥. تعريف بالأعلام الواردة في البداية والنهاية لابن كثير، المؤلف: موقع الإسلام، تاريخ النشر بالشاملة: ٨ ذو الحجة ١٤٣١هـ.
٦٦. تغليق التعليق على صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، حققه: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥.
٦٧. التَّفْسِيرُ البَسِيطُ، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: ٤٦٨هـ).
٦٨. تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
٦٩. تفسير جزء عم، مستلماً من كتاب «التفسير المسند»، أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (ت ٤١٠هـ)، نسخه وقابله على أصله الخطي: أبو حمزة الشامي، عن: نسخة أصبهانية محفوظة بمكتبة برلين.
٧٠. التقاسيم والأنواع - صحيح ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان (٣٥٤هـ)، تحقيق: محمد علي سونمز، خالص آي دمير - دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ.

٧١. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ). عناية : عادل مرشد، دار الرسالة، ١٤١٦هـ.
٧٢. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٧٣. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، حققه: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكنتي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
٧٤. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.
٧٥. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، أبو عمر بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ)، حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف، وآخرون، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - لندن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٧ م.
٧٦. التمييز، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر - المربع - السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠.
٧٧. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الحبابي، أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٧٨. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة.
٧٩. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، ضبط ومراجعة: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
٨٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف المزي (٧٤٢هـ). تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ.
٨١. توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي (ت ١٣٣٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٨٢. التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: ١٠٣١هـ)، مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٨٣. الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان (٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية - دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ.
٨٤. جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرئوط - التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى.

٨٥. - جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ - ١٩٨٦.
٨٦. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٨٧. الجامع الكبير (سنن الترمذي)، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.
٨٨. الجامع في الجرح والتعديل [لأقوال البخاري، ومسلم، والعجلي، وأبي زرعة الرازي، وأبي داود، ويعقوب الفسوي، وأبي حاتم الرازي، والترمذي، وأبي زرعة الدمشقي، والنسائي، والبزار، والدارقطني]، جمع وترتيب: السيد أبي المعاطي النوري، حسن عبد المنعم شليبي، أحمد عبد الرزاق عيّد، محمود محمّد خليل الصّعيدي، الدكتور محمّد مهدي المسلمي، أيمن إبراهيم الزامل، إبراهيم محمد النوري، عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
٨٩. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، حققه: د. محمود الطحان [ت ١٤٤٤ هـ]، مكتبة المعارف - الرياض.
٩٠. الجامع لعلوم الإمام أحمد - الرجال، أبو عبد الله أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، ألفه: خالد الرباط، سيد عزت عيد [بمشاركة الباحثين بدار الفلاح]، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، مصر، ١٤٣٠ هـ.

٩١. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بجيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٢٧١ هـ .
٩٢. جزء فيه حديث المصيصي لوين أبو جعفر محمد بن سليمان بن حبيب بن جبير الأسدي المصيصي المعروف بـ لوين (ت ٢٤٥هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن مسعد بن عبد الحميد السعدني ، دار أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٩٣. الجوهر النقي على سنن البيهقي، علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، أبو الحسن، الشهير بابن التركماني (ت: ٧٥٠هـ)، دار الفكر.
٩٤. الحاوي للفتاوي، الجلال السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضير السيوطي، جلال الدين، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤٢١ - ٢٠٠٠.
٩٥. حجة الوداع، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨ .
٩٦. حديث هشام بن عمار، هشام بن عمار بن نصير أبو الوليد الدمشقي المقرئ (ت ٢٤٥هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن وكيل الشيخ، دار إشبيلية - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.
٩٧. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

- ٩٨ . الحنائيات، أبو القاسم الحسين بن محمد بن إبراهيم بن الحسين الدمشقي الحنائي (ت: ٤٥٩هـ)، تخرّيج: النخشي، تحقيق: خالد رزق محمد جبر أبو النجا، دار أضواء السلف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م،
- ٩٩ . حياة التابعين، ياسر بن أحمد بن محمود بن أحمد بن أبي الحمد الكويس الحمداني، عدد الصفحات: ٢٢٩٤.
- ١٠٠ . -خلاصة البدر المنير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤هـ)، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- ١٠١ . الخلافات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، أبو بكر البيهقي (٣٨٤ هـ - ٤٥٨ هـ)، تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبي شذا النحال، الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
- ١٠٢ . الدر المنثور في التفسير المأثور، الجلال السيوطي؛ عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضير السيوطي، جلال الدين.
- ١٠٣ . الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر - بيروت.
- ١٠٤ . -دراسة المتكلم فيهم من رجال تقريب التهذيب، عبد العزيز بن سعد التحيفي.
- ١٠٥ . الدعاء، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣.

١٠٦. دلائل النبوة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، الطبعة: الأولى - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٠٧. الديات، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت: ٢٨٧هـ)، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي.
١٠٨. الذيل على طبقات الخنابلة، ابن رجب زين الدين أبو الحنبلي (٧٣٦ - ٧٩٥ هـ)، وقف على طبعه وصححه: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة، وصورتها دار المعرفة، بيروت، عام النشر: ١٧٣٢ هـ - ١٩٥٢ م.
١٠٩. الرُّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ، أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: أبي عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
١١٠. -رؤية الله، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، قدم له وحققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: إبراهيم محمد العلي، أحمد فخري الرفاعي.
١١١. زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.
١١٢. الزهد، أبو السَّرِيِّ هَنَّاد بن السَّرِيِّ بن مصعب بن أبي بكر بن شبر بن صعفوق بن عمرو بن زرارة بن عدس بن زيد التميمي الدارمي الكوفي (ت: ٢٤٣هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفيروائي.

١١٣. الزيادات على كتاب المزني، أبو بكر، عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري (ت ٣٢٤هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور خالد بن هايف بن عريج المطيري، دار أضواء السلف، الرياض، دار الكوثر، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
١١٤. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (السلسلة الصحيحة)، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، سنة النشر: ١٤١٥ - ١٩٩٥.
١١٥. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، دار النشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
١١٦. السنة، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت: ٢٨٧هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
١١٧. السنة، أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي (ت ٢٩٠هـ)، حققه: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم - الدمام
١١٨. سنن ابن ماجه، ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
١١٩. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ.
١٢٠. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

١٢١. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
١٢٢. سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت ٢٥٥ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٢٣. السنن الصغرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني النسائي (ت ٣٠٣ هـ) /صححها: جماعة، وقرئت على الشيخ: حسن محمد المسعودي، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م.
١٢٤. السنن الصغير للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ.
١٢٥. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلي، بمساعدة مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
١٢٦. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرُوْجُردِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٢٧. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٢٨. سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥ هـ)، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

١٢٩. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٣٠. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعللي بن المديني: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (ت: ٢٣٤هـ)، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤.

١٣١. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ). أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.

١٣٢. سير السلف الصالحين، أبو القاسم، إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، الملقب بـ «قوام السنة» (٤٥٧ - ٥٣٥ هـ)، تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الرياض.

١٣٣. السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، صحّحه، وعلق عليه الحافظ السيد عزيز بك وجماعة من العلماء، الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٧ هـ .
١٣٤. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٣٥. شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، حققه: عبد اللطيف المميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٣٦. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (ت: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة - السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.
١٣٧. شرح الإمام بأحاديث الأحكام، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢ هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: محمد خلوف العبد الله، دار النوادر، سوريا، الطبعة: الثانية، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
١٣٨. شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.

١٣٩. شرح سنن ابن ماجه - الإعلام بسنته عليه السلام، علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي (ت ٧٦٢ هـ)، تحقيق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

١٤٠. شرح سنن النسائي المسمى «ذخيرة العقبي في شرح المجتبى»، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوُلوي، دار المعراج الدولية للنشر (ج ١ - ٥)، دار آل بروم للنشر والتوزيع (ج ٦ - ٤٠)، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ - ١٤٢٤ هـ.

١٤١. شرح سنن النسائي المسمى «شروق أنوار المنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية»، محمد المختار بن محمد بن أحمد مزيد الجكني الشنقيطي (ت في المدينة: ١٤٠٥ هـ).

١٤٢. شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمى (إكمال المعلم بفوائد مسلم)، الإمام أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ)، تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

١٤٣. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ.

١٤٤. شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

١٤٥. شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١ هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د

يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، عالم الكتب، الطبعة: الأولى -

١٤١٤ هـ.

١٤٦. شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨ هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: د

عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار

السلفية ببومباي - الهند - مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند،

الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ

١٤٧. الشمائل المحمدية، محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت

٢٧٩ هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٤٨. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت ٣١١ هـ)، حققه:

الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي، راجعه وحكّم على بعض أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب

الإسلامي - بيروت.

١٤٩. صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله

(ت: ٢٥٦ هـ)، حقق أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق للنشر والتوزيع، الطبعة:

الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٥٠. صحيح البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي،

حققه: جماعة من العلماء، ثم صوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام ١٤٢٢ هـ

لدى دار طوق النجاة - بيروت، مع إثراء الهوامش بتقييم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي، والإحالة لبعض

المراجع المهمة، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني.

١٥١. صحيح الترغيب والترهيب، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٥٢. صحيح الجامع الصغير وزياداته، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني (ت ١٤٢٠ هـ)، المكتب الإسلامي.

١٥٣. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة (ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت، وغيرها) ١٣٧٤ هـ.

١٥٤. صفة الجنة: أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا، طبع ضمن الجزء الثالث من موسوعة ابن أبي الدنيا، تحقيق: فاضل بن خلف الحمادة الرقي، دار أطلس الخضراء - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

١٥٥. الضعفاء الصغير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦ هـ) / المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ.

١٥٦. الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت: ٣٢٢ هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

١٥٧. الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦ هـ.

١٥٨. الضعفاء والمتروكين، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود ابراهيم زايد، دار المعرفة بيروت - لبنان.
١٥٩. ضعيف أبي داود - الأم، محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، مؤسسة غراس للنشر و التوزيع - الكويت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٣ هـ.
١٦٠. ضَعِيفُ التَّرْغِيبِ وَالتَّهْذِيبِ، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٦١. طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣.
١٦٢. الطبقات الكبرى القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور.
١٦٣. عارضة الأحوذى، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشيلي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.
١٦٤. العبر في خبر من غير، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَازِ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، ويليهِ: «ذيل العبر» للذهبي نفسه، ثم «ذيل الحسيني» عليه، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت.
١٦٥. علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

١٦٦. علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبي المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.
١٦٧. علل الحديث، عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.
١٦٨. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣، تحقيق: خليل الميس.
١٦٩. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق وتخرّيج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ.
١٧٠. العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله، حققه: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ١٤٢٢ هـ.
١٧١. عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيْح، الدِّينَوْرِيُّ، المعروف بـ «ابن السُّنِّي» (ت: ٣٦٤هـ)، تحقيق: كوثر البرني.
١٧٢. عمل اليوم والليلة، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المحقق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦.

١٧٣. عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، محمد أشرف بن أمير، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ.
١٧٤. غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، حمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٥ هـ.
١٧٥. غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨ هـ)، المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي [ت ١٤٤١ هـ]، دار الفكر - دمشق، عام النشر: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
١٧٦. غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، المحقق: د. عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني - بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧.
١٧٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي.
١٧٨. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
١٧٩. فتح الودود في شرح سنن أبي داود، أبو الحسن السندي، تحقيق: محمد زكي الخولي، (مكتبة لينة - دمنهور - جمهورية مصر العربية)، (مكتبة أضواء المنار - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية)، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ.

١٨٠. الفروسية المحمدية [آثار الإمام ابن قيم الجوزية وما لحقها من أعمال]، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١)، حققه: زائد بن أحمد النشيري، راجعه: سليمان بن عبد الله العمير - علي بن محمد العمران، دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الرابعة، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م (الأولى لدار ابن حزم).
١٨١. فضائل الجامع لأبي عيسى الترمذي، تقي الدين أبو القاسم عبّيد بن محمد بن عباس الإسعدي (ت ٦٩٢هـ)، حققه وعلق عليه: السيد صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩ م.
١٨٢. فضائل الصحابة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣.
١٨٣. فضائل القرآن للقاسم بن سلام، أبو عبّيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
١٨٤. فضل الرحيم الودود تخرّيج سنن أبي داود، أبو عمرو ياسر بن محمد فتحي آل عيد، دار ابن الجوزي، الدمام - السعودية.
١٨٥. فهرسة ابن خير الإشبيلي، ابن خير الإشبيلي (٥٠٢ - ٥٧٥ هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف - محمود بشار عواد، دار الغرب الاسلامي - تونس

١٨٦. الفوائد، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم
الدمشقي (ت ٤١٤هـ) تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد - الرياض k الطبعة: الأولى،
١٤١٢.
١٨٧. فيض التقدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي
الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦.
١٨٨. قواعد العلل وقرائن الترجيح، عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقى، دار المحدث للنشر والتوزيع،
الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ.
١٨٩. القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر
العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠١.
١٩٠. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة
أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى،
١٤١٣ هـ.
١٩١. الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني
الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري.
١٩٢. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود -
علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية - بيروت - لبنان الطبعة
الأولى، ١٩٩٧هـ-١٤١٨م.

١٩٣. كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهبان، مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٩٤. كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)/ المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
١٩٥. كتاب الفوائد (الغيلانيات)، أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي البزاز (٣٥٤هـ)، حققه: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، أصل: رسالة دكتوراه للمحقق. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى (١٤٠٣ هـ)، بإشراف د إسماعيل الدفتار، قدم له وراجعه وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ..
١٩٦. كشف الأستار عن زوائد البزار، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
١٩٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله، الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلي، تاريخ النشر: ١٩٤١ م.
١٩٨. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ)، صححه: أبو عبدالله السورقي، قابله: إبراهيم حمدي المدني، جمعية دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٥٧ هـ.
١٩٩. الكمال في أسماء الرجال، عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (٦٠٠ هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الهيئة العامة للعتاية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧ هـ.

٢٠٠. الكنى والأسماء، أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي الرازي (٣١٠هـ)، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم - بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
٢٠١. الكواكب النيرات، محمد بن أحمد بن يوسف أبو البركات الذهبي الشافعي، دار العلم - الكويت، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
٢٠٢. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٢٠٣. اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، دار صادر - بيروت.
٢٠٤. لسان الميزان، أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ..
٢٠٥. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
٢٠٦. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت - ١٤١٤ هـ.
٢٠٧. مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفُتني الكجراتي (ت ٩٨٦هـ)، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة: الثالثة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٢٠٨. مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلّيم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم.
٢٠٩. المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، باشر تصحيحه: لجنة من العلماء، إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي - القاهرة، عام النشر: ١٣٤٤ - ١٣٤٧ هـ.
٢١٠. الخلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي [الظاهري]، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري، دار الفكر - بيروت .
٢١١. مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم، عمر بن علي بن أحمد الأنصاري ابن الملّقن سراج الدين أبو حفص، تحقيق: عبد الله بن حمد اللّحيان - سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار العاصمة.
٢١٢. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصار الرويفعي الإفريقي، صاحب (لسان العرب)، تحقيق: مجموعة من تحقيقين، سنة النشر: ١٤٠٤ - ١٩٨٤.
٢١٣. مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، شهاب الدين أبو الفضل بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: صبري بن عبد الخالق أبي ذر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
٢١٤. مختصر سنن أبي داود، الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ)، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق (أبو مصعب) [خرج أحاديثه وضبط نصه وعلق عليه ورقم كتبه وأحاديثه وقارن أبوابه مع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف «ووضع حكم المحدث الألباني على الأحاديث» «بطلب

من صاحب مكتبة المعارف - الرياض حيث أنه صاحب الحق في ذلك»، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع،

الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٢١٥. مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزّوغلي بن عبد الله المعروف بـ «سبب

ابن الجوزي» (٥٨١ - ٦٥٤ هـ)، تحقيق وتعليق: [بأول كل جزء تفصيل أسماء محققيه] محمد بركات،

كامل محمد الخراط، عمار ربحاوي، محمد رضوان عرقسوسي، أنور طالب، فادي المغربي، رضوان مامو،

محمد معتز كريم الدين، زاهر إسحاق، محمد أنس الخن، إبراهيم الزبيق، دار الرسالة العالمية، دمشق -

سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

٢١٦. المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق: شعيب

الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨.

٢١٧. المراسيل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم (٣٢٧ هـ)، تحقيق: شكر الله

نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧ هـ.

٢١٨. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد بن حسام الدين الرحماني المباركفوري

(ت ١٤١٤ هـ)، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، الطبعة: الثالثة -

١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م.

٢١٩. مساوي الأخلاق ومذمومها، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاکر الخرائطي السامري

(ت: ٣٢٧ هـ)، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه: مصطفى بن أبو النصر الشليبي، مكتبة السوادي للتوزيع،

جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

٢٢٠. المستدرک علی الصحیحین، أبو عبد الله الحاکم النیسابوری، دراسة وتحقیق: مصطفى عبد القادر عطا- دار الکتب العلمیة - بیروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ.
٢٢١. المستدرک علی مجموع فتاوی شیخ الإسلام، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، جمعه ورتبه وطبعه علی نفقته: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم (ت: ١٤٢١هـ)، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.
٢٢٢. مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ - ١٩٩٠.
٢٢٣. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي (ت ٢٠٤ هـ)، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر - القاهرة
٢٢٤. مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي (٢١٠ - ٣٠٧هـ)، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل، الطبعة: الأولى، ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م.
٢٢٥. مسند إسحاق بن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم المعروف بـ ابن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.
٢٢٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي - مؤسسة الرسالة.
٢٢٧. مسند الإمام الشافعي، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت: ٢٠٤هـ)، رتبه علی الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي.

٢٢٨. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت: ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٢٢٩. مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى الأسدي الحميدي المكي (ت ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الداراني، دار السقا، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.

٢٣٠. مسند الروياني، أبو بكر محمد بن هارون الرّوياني (ت: ٣٠٧هـ)، تحقيق: أيمن علي أبو يمان، مؤسسة قرطبة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦.

٢٣١. مسند الشاميين، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤ م.

٢٣٢. مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيمون القضاعي المصري (ت ٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت

٢٣٣. المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: رسائل جامعية وبحوث أكاديمية بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

٢٣٤. المسند المصنّف المعلّل، بشار عواد معروف - السيد أبو المعاطي النوري، محمد مهدي المسلمي - أحمد عبد الرزاق عيد، أيمن إبراهيم الزامل - محمود محمد خليل، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
٢٣٥. المسند، مسند الشاشي الهيثم بن كليب الشاشي أبو سعيد، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، سنة النشر: ١٤١٤ - ١٩٩٤.
٢٣٦. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت ٥٤٤ هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.
٢٣٧. مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي (ت ٧٤١ هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٩٨٥ م.
٢٣٨. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايمار بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (ت: ٨٤٠ هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.
٢٣٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ)، المكتبة العلمية - بيروت.
٢٤٠. المصنّف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبه الكوفي العبسي (ت ٢٣٥ هـ)، تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت، (دار التاج - لبنان)، (مكتبة الرشد - الرياض)، (مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة)، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٢٤١. المصنف ويليّه: كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي، رواية عبد الرزاق الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني (٢١١ هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي - الهند، توزيع المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.
٢٤٢. مطالع الأنوار على صحاح الآثار، إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراي الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (ت ٥٦٩هـ)/تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
٢٤٣. المعارضات الفكرية المعاصرة لأحاديث الصحيحين - دراسة نقدية-، د. محمد بن فريد زربوح، تكوين للدراسات والأبحاث، الطبعة: الأولى، ١٤٤١ هـ.
٢٤٤. معجم ابن الأعرابي، أحمد بن محمد بن زياد بن بشر ابن الأعرابي، تحقيق وتخرّيج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - المعجم الكبير/ أبو القاسم الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية.
٢٤٥. المعجم الأوسط، أبو القاسم الطبراني (٣٦٠ هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد - أبي الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة، ١٤١٥ هـ.
٢٤٦. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.
٢٤٧. معجم الصحابة، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (ت: ٣٥١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصري، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨.

٢٤٨. معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٢٤٩. المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنشورة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، حققه: محمد شكور المياديني
٢٥٠. معجم تأليفين، عمر رضا كحالة/ مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
٢٥١. المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (رواية البرقاني)، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي ، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، سنة النشر: ١٤١٠ - ١٩٩٠
٢٥٢. المعجم لابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٥٣. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، حققه : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٢٥٤. معرفة الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت: ٢٦١هـ)، دار الباز، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
٢٥٥. معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.

٢٥٦. معرفة الصحابة لابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي (ت: ٣٩٥هـ)، حققه و قدم له وعلق عليه: الأستاذ الدكتور، عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٢٥٧. معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٥٨. معرفة أنواع علوم الحديث، مؤلف علوم الحديث: عثمان بن الصلاح عبدالرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (٥٧٧ هـ - ٦٤٣ هـ)، مؤلف محاسن الاصطلاح: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعي، أبو حفص، سراج الدين (ت ٨٠٥هـ)، تحقيق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطبي) أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة بفاس، جامعة القرووين، دار المعارف.
٢٥٩. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمر، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، حققه: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٢٦٠. معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، حققه: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
٢٦١. المعرفة والتاريخ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، (ت: ٢٧٧ هـ)، تحقيق: د أكرم العُمري، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨١.

٢٦٢. المغني في الضعفاء، شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، تاريخ النشر بالشاملة: ٨ ذو الحجة ١٤٣١هـ.
٢٦٣. من أطلق عليهم الإمام البخاري (مقارب الحديث): رسالة ماجستير للطالبة شيماء عبد الناصر أحمد عواد.
٢٦٤. من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَإِمَاز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)/ المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي.
٢٦٥. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية يزيد بن الهيثم بن طهمان)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: ٢٣٣ هـ).
٢٦٦. المنتقى من السنن المسندة، عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري أبو محمد، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات - دار التأصيل، سنة النشر: ١٤٣٥ - ٢٠١٤.
٢٦٧. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكتاني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦.
٢٦٨. المهذب في اختصار السنن الكبير، اختصاره: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الدّهبي الشّافعيّ (المتوفي: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٢٦٩. موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله، السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيد - محمود محمد خليل، حالة الفهرسة: مفهرس فهرسة كاملة، سنة النشر: ١٤١٧ - ١٩٩٧.

٢٧٠. موضح أوهام الجمع والتفريق، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.
٢٧١. الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، حمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ج ١، ٢: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
٢٧٢. الموطأ، مالك بن أنس الأصبحي (٩٣ - ١٧٩هـ)، رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي (١٥٢ - ٢٤٤هـ)، تحقيق: محمد الراوندي - إدريس بن الضاوية - محمد عز الدين الإدريسي، المجلس العلمي - المغرب، الطبعة الأولى - ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
٢٧٣. الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قأيماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ.
٢٧٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ.
٢٧٥. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، محققه وائل بكر زهران، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى .
٢٧٦. نثر النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني، جُمع من كتب: الشيخ أبي إسحاق الحويني، جمعه ورتبه: أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل، دار ابن عباس، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ.

٢٧٧. نزهة الألباب في قول الترمذي «وفي الباب»، أبو الفضل، حسن بن محمد بن حيدر الوائلي الصنعائي،
تقريب: عبد الله بن محمد الحاشدي، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة:
الأولى، ١٤٢٦ هـ.

٢٧٨. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، تحقيق وتعليق: أ. د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة: الثالثة، ١٤٤٣ هـ -
٢٠٢١ م.

٢٧٩. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الأملعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله
بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت ٧٦٢ هـ)، صححه: عبد العزيز الديوبندي الفنجانبي، إلى كتاب الحج، ثم
أكملها محمد يوسف الكاملفوري، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/
دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ/١٩٩٧ م.

٢٨٠. النفع الشذي في شرح جامع الترمذي، محمد بن محمد بن أحمد ابن سيد الناس، اليعمري الربيعي، أبو
الفتح، فتح الدين (ت ٧٣٤ هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة،
الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٢٨١. النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، حققه: ماهر ياسين الفحل،
مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

٢٨٢. النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت
٨٥٢ هـ)، حققه: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،
المملكة العربية السعودية.

٢٨٣. نكت الهميان في نكت العميان، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)
٢٨٤. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي.
٢٨٥. نهي الصحبة عن النزول بالركبة (ومعه أبحاث أخرى في مسألة السجود بتقديم اليدين أم الركبتين)، أبو إسحاق الحويني الأثري حجازي محمد شريف، دار العربي، بيروت - دار المشرق العربي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٨٦. هدية العارفين أسماء تأليفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١.
٢٨٧. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت ١٤٠٣هـ)
٢٨٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

فهرست أطراف الأحاديث

م	المحتويات	الصفحة
١	رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع ركبتيه إذا سجد	٤٦
٢	فرض صدقة الفطر نصف صاع.	٥٥
٣	من عاد مريضاً لم يزل في خرفة الجنة	٦٣
٤	من صلى على جنازة فله قيراط	٦٨
٥	أنا أعلم الناس بوقت صلاة العشاء	٧٤
٦	ما بين المشرق والمغرب قبلة	٨٥
٧	ما أدي زكاته، فليس بكنز	٩٣
٨	أفطر الحاجم والمحجوم	١٠٠
٩	أكنت تقبل وأنت صائم؟	١١٧
١٠	ليبيك إله الحق	١٢٢
١١	إذا أصاب المكاتب حداً أو ميراثاً	١٣١
١٢	أن النبي صلى الله عليه وسلم استعار منه ثلاثين درعاً	١٤١
١٣	رفع القلم عن ثلاثة	١٤٩
١٤	من احتكر طعاماً أربعين يوماً	١٥٧
١٥	ألا تتزوج من نساء الأنصار؟	١٦٢
١٦	عليكم بالباء فإنه أغض للبصر	١٦٧
١٧	ترثه ما دامت في العدة منه إذا طلق وهو مريض	١٧٤
١٨	إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها	١٨١
١٩	تعلموا البقرة وآل عمران؛ فإنهما يأتیان	١٩٢
٢٠	إذا قرأ أحدكم: والتين والزيتون	٢٠١

٢١٠	للذين أحسنوا الحسنى وزيادة	٢١
٢١٥	لا تماروا؛ فإن مرء فيه كفر؟	٢٢
٢٢٠	كان له منارات يذبح عليها الناس	٢٣
٢٢٥	أي الصدقة أفضل فقال: خدمة عبد في سبيل الله	٢٤
٢٣٤	يمن الخيل في الشقر	٢٥
٢٣٨	أهدى ملك الروم إلى النبي صلى الله عليه وسلم هدايا، فكان فيما أهدى إليه جرة فيها زنجبيل	٢٦
٢٤٧	كان النبي صلى الله عليه وسلم يتختم في يمينه	٢٧
٢٥١	إني راكب غداً إلى يهود	٢٨
٢٥٧	عند النبي صلى الله عليه وسلم نفر من اليهود، فعطس	٢٩
٢٦٢	أيما رجل أدخل فرساً بين فرسين	٣٠
٢٧٠	جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أين أبي؛ قال: في النار	٣١
٢٧٦	إن دية العمد الخطأ - بالسوط والعصا	٣٢
٢٨٥	الرحم حُجْنة كحُجْنة المغزل	٣٣
٢٨٩	أعد الله لإبراهيم قصراً من لؤلؤة	٣٤

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Anbar
College of Islamic Sciences
Department of Hadith Science



The Narratives of Imam Yazid Bin Harun Al-
Ma'alah in the Book of *Al-Illal Al-Kabir* of Al-
Tirmidhi and *Al-Illal* by Ibn Abi Hatem:
A Critical Study

A Thesis Submitted to the Council of the College Islamic Sciences –
University of Anbar - as a Partial Fulfillment of the Requirements for the
Degree of Master of Hadith Science

Submitted by

Aseel Hasan Ali Moheidi Al-Kubeisi

Supervised by

Asst. Prof. Dr.

Ala'a Kamil Abdul-Razzak Al-Ani

2023 AD

1444 AH

Abstract

After relying on Almighty Allah, it becomes clear in the folds of this research that Imam Yazid bin Harun is one of the imams of Islam, the seniors who are accredited with their saying in *Al-Jarh wa'l-Ta'deel*, and the criticism of the men of Hadith. He is considered the sheikh of Islam, as Al-Thahabi said.

He was the sheikh of the imams of Islam at that time, such as Ahmad Bin Hanbal, Ibn Al-Madini, Ibn Abi Shaybah and others. Several narratives became clear to him, many hadiths revolved around him, and most of the students narrated him.

Since he was a great imam, and one of the imams of trust, perhaps there is a hidden ill'a in some of his hadiths, so I wanted to point out some of them. I paid attention to two great books of hadith that focused on this aspect in the criticism of the narrative and the criticism of the narrator, which are *Kitab Al-Illal* by Al-Tirmidhi and *Kitab Illal Al-Hadith* by Ibn Abi Hatim. So the need arose to study the illa's of his hadiths, which result from this study in terms of preference, correction and insinuation, which exerts some effort at hadith scholars in this great chapter.

Keywords: narratives – Yazid Bin Harun - Al-Ma'alah - critical study